صرخۂ من کشمیر

حمدی شفیق

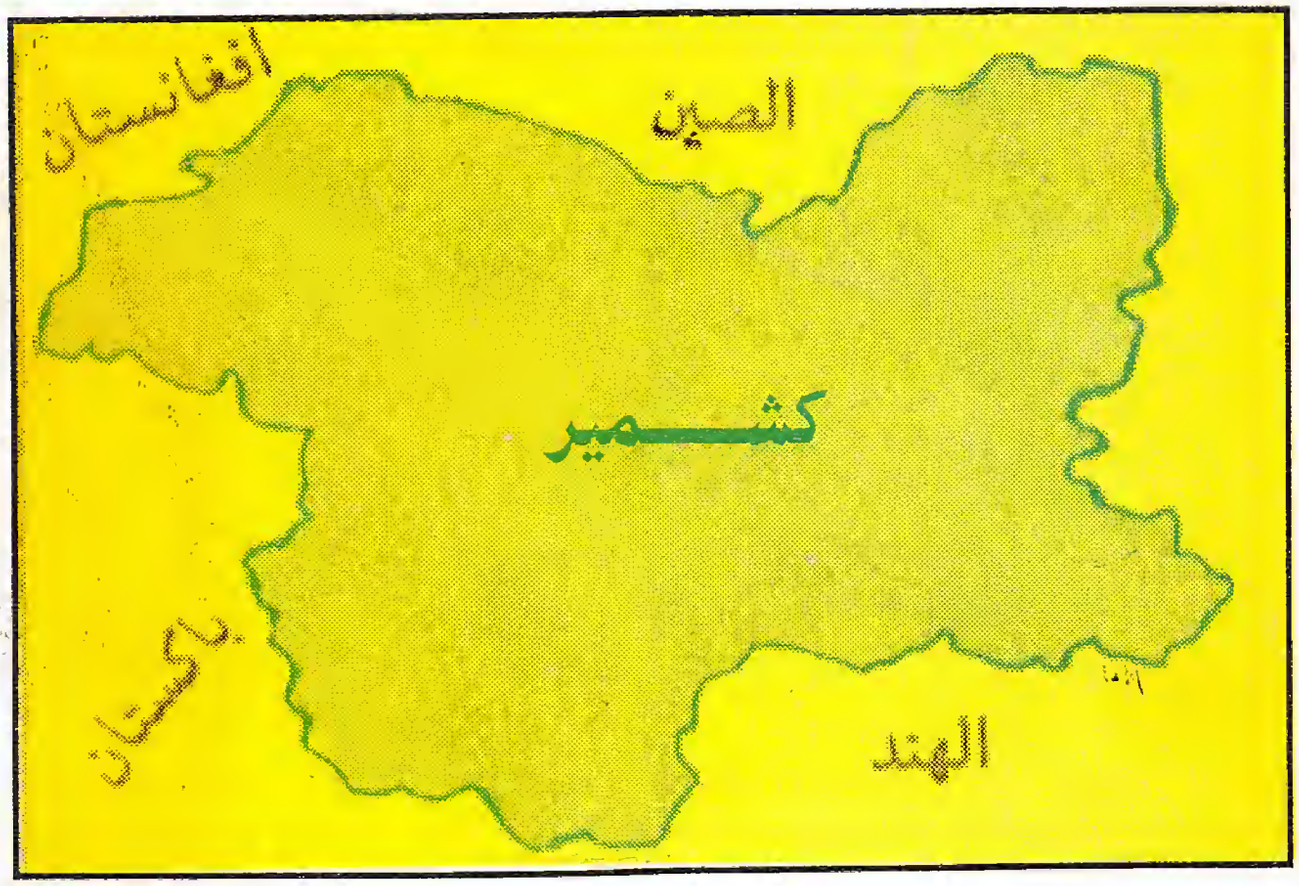

ما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!»

وفى هذا الكتاب يفضح المؤلف الصحفى المصرى حمدى شفيق جرائم الاحتلال الغاشم ويفند مزاعم الهند حول كشمير المسلمة.

الناشـــر

صرخة من كشمير

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

صرخة من كشمير

حمدى شفيق

إهـــداء

إلى المعذبين فى السند والهند

يـــا شـــاعـــرا عينـــاك قـــد فـــاضتـــاً

دمعـــــــــاً ولم تنطـق ولم تنشـــــــــد

أمـــــا تـــــرى كشمير مـــــذعـــــورة

تسـألنـــــــا عـن سيفنـــــا المغمـــــد؟!

أمـــــا تـــــرى الشيـخ الـــــذى لم يجد

إلاركـــــــام الـــــدار والمسجـــــد؟!

أمـــــا تـــــرى تلـك العجـــــوز التـى

تسحـب جسـم الـــــواهـن المقعـــــد؟!

أمـــــا تـــــرى تلـك الفتـــــاه التـى

تستر وجـــــــه البـأس المجهـــــد؟!

أمـــــا تـــــرى اليتيـم الـــــذى

أمسـى بـــــلا ثـــــوب ولا مـــــرقـــــد؟!

كشمير يـــا لـــوحـــة حـــزن تـــرى

عينـــاى فيهـــا صـــورة المعتـــدى

«من شعر د. عبد الرحمن العشماوى»

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الاول

مهزلة تاريخية

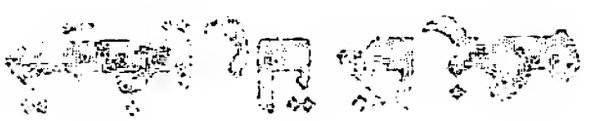

«جنة الارض» هـذا هو الاسم الذى يطلقـة سكان شبه القارة الهنـدية على ولاية جـامو وكشمير لكثرة الحدائق والبسـاتين والبحيرات بها.. وتتمتع الولايـة التى تقع فى قلب اسيا الـوسطى بمناخ لطيف وتتميز بوجـود اعلى القمم الجبلية فى العالم ومنها الجبل الشهير المعـروف باسم «سياشين جليشيو» ويمـر بها طريق «الحريـر» الذى يـربط بين باكستـان والصين الشعبية تبلغ مسـاحة كشمير بشقيهـا الحر والمحتل ٢٤٠ الف كيلـو متر مـربع تحتل الهنـد معظمهـا وعـاصمتهـا هى «سرنجار» أمـا مساحة كشمير الحرة التابعـة لباكستان فهى ١٢ الف كيلو متراً مـربعاً فقط ويبلغ عدد سكان كشمير اكثر من ١٢ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يدينون بالاسلام، بينما الباقون أخلاط من الهنـد وسى السيخ والبـوذيين وغيرهم.. وعلى خلاف مـزاعم الهنـود فإن أهل كشمير لا ينتمـون الى العـرق الهندى ، لانهم بيض البشرة طـوال الاجسام، ولهم لغـة خـاصة بهم لا تشبـة أية لغـة من اللغات الهندية.

وقد أنجبت كشمير الكثير من العلماء والمفكـرين الأفذاذ منهم المفكر والشاعـر الاسلامى الاشهر العلامة محمد إقبال.

وكشمير تلك البلاد الجبليـة بها واديان فقط هما وادى «جامـو» ووادى «كشمير» وأكبر انهارها السند وحليم وخباب» وتنبـع الانهار الثلاثة من كشمير لتنساب الى المصب فى بـاكستان التى يمتد شريطها الحدودى مع كشمير نحو ٧٠٠ ك متر مربعاً، بينما لا يزيد طول حدود الهند مع كشمير على ٣٠٠ كيلـو متراً مربعـاً فقط، وهى تجاورها مـن الجنوب أمـا الصين فتحد كشمير من جـزء كبير فى الشمال والشرق وبعض الجنوب الشرقى، وهناك أفغانستان التى تجاورها من الشمال الغربى.

وتقول كتب التاريخ أن الاسلام دخل كشمير فى القرن الثامن الهجرى على يدى مسلم تركستانى هـو «بلبل شاه» الـذى نشر دعـوة الحق فى ربوع البـلاد. وتـوجت جهـوده بإسلام حـاكم كشمير الهندوسى «رنجن شاه» الذى غير إسمه الى (صـدر الدين) وبإسلام الحاكم أسلم معظم الهندوسى واستمر الحكم الاسلامى فى كشمير سبعة قرون تقريباً حتـى قام السيخ بحركة دموية سيطروا بها على المنطقة عام ١٨١٩ م وحتى عام ١٨٤٦م وخلال تلـك الفترة مارس السيخ أشد صور الاضطهاد والقهر ضـد أغلبية السكـان من المسلمين.. وفى عام ١٨٤٦ إحتلت بريطـانيا الهنـد وكشمير . وبعد الاحتلال الانجليـزى بعام واحـد ـ أى فى سنة ١٨٤٧ م ـــ وقعت واحدة من أسخف مهـازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة.. فقد باعت بريطـانيا منطقة كشمير وجامو بأرضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النـادرة الى مهراجا هندوسى يـدعى: «جولان سيح» بمبلغ سبعة مـلايين ونصف مليون روبية(!!)

وتعرف هـذه الصفقة بالغة الغـرابة بإسم إتفاقية «أرميستـاز» وقد أعادت الى الاذهان مـا كان يحدث فى القرون الاولى من بيع للاراضى والاقاليم بما عليها من الناس والدواب والخيرات!!

وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق إقليما وشعباً بأكمله بأبخس الاثمان!!

وكانت هـذه لعبة إستعمارية مقصـودة كعادة الاستعمار الاوروبى الـذى داب على بث الالغام القابلة للتفجير فى أيـة لحظة تارة بحدود مصطنعـة متنازع عليها بين الدول، أو تحريصـالاغلبية ضد الاقليـة أو العكس ، أو زرع عوامل الفتن والقـلاقل والحروب الاهلية بمثل هـذه الصفقة المثيرة للسخريـة، والتى بمقتضاهـا اشترى مهراجا نصف مخبـول شعباً بما يعـادل ثلاثمائة الف دولار أمريكى !! وبعـد قرن كـامل من العام الذى سطـر فيه صك البيع للمهراجـا دخلت القوات الهنـدية كشمير، وبذلك إنكشف المخطط الخبيث الذى أعده الانجليز والهندوس..

ويصف مؤرخ كشميرى ما حدث قائلا:

المعروف أن الاستعمار البريطـانى لم يترك واحدة من مستعمراتـه إلا بعد أن يزرع فيهـا بذور الفتن والاضطرابـات .. فعل هذا فى فلسطين والصومال والحدود بين العراق والكـويت وغيرها.. وفى كشمير كان المثـال صارخاً.. فالغـاصب الذى احتل شبه القـارة الهندية بأكملها عمـد الى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين الى مهراجـا هندوسى غريب عن المنطقة، وبـذلك تركت بريطانيـا شوكة مسمومة فى ظهور مسلمى المنطقة!!

وفى أغسطس ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطانى قـانون إستقلال الهند، وينص القـانون على قيام دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان. وطبقاً لخطـة التقسيم تنضم المناطق ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان فى حين تنضم المناطق الاخرى ذات الاغلبيـة الهندوسية الى الهند، ويتعين تبعاً لذلك أن تنضم كشمير ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان.

وكانت تلك هى رغبة الاغلبية الساحقة من سكان كشمير وهم من المسلمين، بل كان عدد كبير من الاقلية غير المسلمة يفضلون الانضام الى باكستان، وتـؤكد حقائق الجغرافيا أيضاً حتمية إنضمام كشمير الى باكستـان، إذ ليس لها طريق للاتصال بـالعالم الخارجى سوى الاراضى الباكستـانية، والميناء البحرى الـوحيد لكشمير هو مرفـأ كراتشى بباكستان كما أن كشمير هـى الامتداد الحيوى والاستراتيجى لباكستان، إذ تنبع الانهار الثلاثة التى تروى أراضى باكستان من كشمير، وهى نهر «السند» الشهير وأخـواه جليم وجناب.. وللاسف الشـديد فـان ما تم تطبيقة مع عشرات الـولايات ذات الاغلبيـة الهنـدوسيـة التى انضمت الى الهنـد، رفضت هذه الاخيرة إعمالـه بـالنسبـة لكشمير المسلمة وثلاث ولايات أخرى ذات أغلبية إسلامية!!

فقد كان من المفروض أن تعلن كل الولايات قـرارها بلانضمام الى الهند أو باكستان قبل يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧م غير أن المهـراجا الهنـوسى الـذى يحكم كشمير لجأ الى خدعـة مـاكرة أوهم فيهـا المسلمين أنه تفـاهم مع الحكومـة الباكستانيـة تمهيداً للانضمام رسميـا الى باكستـان .. وبدلاً من تنفيـذ الاتفـاق أو عـز المهـراجـا الى رجالـه بنـزع سـلاح المسلمين العـاملين فى الجيش والشرطـة الكشميرية ثم هـاجم البيوت ونزع ما كـان لدى السكان المدنيين من أسلحة وعنـدما إعترض الاهالى على هذه الاجـراءات المريبة، إستعـان المهراجا بغـلاة الهندوس لإبـادة المتظاهـرين العزل ووقعت

مذبحة رهيبة استشهد فيها ٢٧٠ ألف مسلم!! ولم يكن ممكنا أن تقف باكستان مكتوفة الأيدى حتى يفرغ عبدة الابقار من إبادة ملايين المسلمين فى كشمير..

ثارت القبائل الباكستانية، وزحف رجالها البواسل لنصرة إخوانهم وأصهارهم المستضعفين فى كشمير ، واستطاعوا تحرير جزء من كشمير تأسست فيه حكومة كشمير الحرة.. خشى المهراجا الهندوسى سوء العاقبة فبادر بالقرار الى ولاية جامو.. ومن المخبأ أرسل كتاباً يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٤٧ م الى حاكم الهند العام اللورد مونتاباتن يعلن فيه رغبته فى ضم ولاية كشمير الى الهند، ويطلب إرسال قوات من الجيش الهندى لقمع السكان المسلمين وأنصارهم من قبائل «الباتان» القوية.. وفى اليوم الأسود ــ كما يطلقون عليه فى كشمير ـ وهو يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م إجتاحت قوات الاحتلال الهندى «جنة الله فى أرضه» كشمير المسلمة..

ريشه ن عيالا لقوتعه رالقسطا ، سقن زا للقعه زخي جلع ا لوا لعه سقلا ٧٧ ٠ لويغ ، رمختلصا قبيرض قصبا ،
.. رمصقع ع ن رمعلصا ا رميقلا ، قلبا ن ب رلقن ٧٧ ا قعبه ف ي ،

ع ن رمخصصقتعسا ا رمص لرمصلع ، رمونا رمضا ع رمصقا رلصا رمبا رمبالا لبالعب ، رمخصن ع ، رمقيرلا تسعلبا رلقبا ٧٧ ا ن ي لا
لعبا رمبا رمقن .. ة رمصا ا رمصقع ، رمعقصن ، رمقيرلا تسعسلا ، رمصقع زه ن ي ب ، رمي رمصة ا رمهسالا تسعلا ، رمصقع
رمي رمصقعا ٧٧ ا ن ي لبالسع رلسبا ا رمبضا ا رمبعي .. رمعلبه قعيلا ي ا ا رمقالب ، رمبا ا ، رمبه قبيالعا ا رمهسا ، رمصقعبا
.. رمقبا ا رمي رمصقع ، رمعقيلا ع ، رمخ رمقن ، رمقيرلا تسعلا ، رمقن ، رمي رمصقا ، رمعلصا ، رمقبا ، رمعلصا ، رمقبا ، رمعلصا ، رمقبا ، ٧٧ ٢ ٧
« ن رلسقلبا ، رمبا رمقن ، رمي رمصقع ، رمعقصن ، رمعلصا ن ، رمعلصا ، رمقبا ، رمصقا ، رمعلصا ، رمقبا ، رمعلصا ، رمقبا ، رمعلصا ، رمقب

الفصل الثانى

جرائم ضد الانسانية

منذ اللحظة الاولى لفترة الاحتلال التى دامت ٤٧ عاما حتى الان لم تتوقف الجرائم الوحشية ضد أبناء كشمير المحتلة.. فالقوات الهندية لا تتورع عن إستخدام أبشع الوسائل الشيطانية لقمع انتفاضة شعب كشمير المسلم، وتصفية شبابه وأطفاله خشية أن يأتى اليوم الذى يحررون فيه أرضهم وعرضهم ويطهرون فيه ديارهم من رجس عبده الابقار والاوثان.. ويمكن القول بأن الممارسات الهندية تندرج فى إطار مخطط متكامل للتطهير العرقى بعيد المدى.. فهناك الابادة الجماعية للرجال رمياً بالرصاص أو ذبحاً بالسكاكين والمدى أو حرقاً بالنار أو بإلقاء أحماض كيميائية قاتلة على رأس وجسد الضحايا.. وهناك الاعتقال العشوائى المقترن بتعذيب عشرات الالوف بلا محاكمات أو تحقيقات عادلة، وإحراق المتاجر والمنازل والزراعات على أوسع نطاق وحظر التجوال معظم الوقت وبتر الأطراف .. إلخ

ومن أغرب وأبشع الوسائل التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال الهندى للحد من تزايد عدد السكان المسلمين إنهم يقومون بخصى الشباب والاطفال قهراً حتى لا ينجبوا ذرية فى المستقبل!!

كما يقومون بتعقيم الفتيات كى لا يلدن !! ومن الجرائم اليومية كذلك مصادرة إتلاف ممتلكات المسلمين و إحراق حقولهم ومواشيهم وأغنامهم حية، ومن يعترض يكن مصيره المحتوم رصاصة فى القلب أو طعنة مهلكة فى العنق أو الذوبان الرهيب فى أحد أحواض حمض الكبريتيك المركز!! وتضج التقارير الدورية لمنظمات حقوق الانسان الدولية (وعلى رأسها منظمة العفو ومنظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها) صارخة من هول وبشاعة جرائم سلطات الاحتلال الهندى ضد السكان العزل فى اقليمى جامو وكشمير ويكفى ان نستعرض بعض الارقام ذات الدلالة الواضحة على خطورة ما يجرى فى كشمير ..

خلال أقل من عامين ، وبالتحديد فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٩٠ وحتى نهاية أغسطس سنة ١٩٩١ كانت خسائر المسلمين فى كشمير ما يلى:

١ــ إستشهاد ٣٥ الف مسلم ومسلمة ، منهم ٢٢٠٠ طالب احرقهم الجيش الهندى أحياء فى منطقة «كبوارة» وحدها.

٢ـ جرح وإعاقة ٣٠ الف شخص من بينهم عدد كبير أصيبوا بعاهات مستديمة إثر إعتداء من قوات الاحتلال.

٣ـ إعتقال ٦٩ الف شخص فى السجون ومعسكرات التعذيب

٤ـ طرد ٢٥ الف مسلم الى كشمير الحرة بعد هدم أو حرق منازلهم

٥ـ فصل الاف الموظفين المسلمين تعسفياً وحرمانهم من مورد الرزق الوحيد.

٦ــ إغتصاب ٣٥٧٥ مسلمة بصورة جماعية مروعة وأستشهد من المجنى عليهن ١١٠ إثر الاغتصاب، كما جرى إغراق ٢٠ من الضحايا فى الانهار لبث الرعب فى المنطقة

٧ـ تعرضت ٦٠٠ إمراة للاجهاض بعد الإغتصاب البربرى.

٨ـ تم نزع الخصيتين لاكثر من ٤١٥ رجلاً فى قرية سنور كليبورة وغيرها

٩ـ إحراق ٢١ الف متجر ومنزل و ٥٥٠ مدرسة وكلية، وقامت سلطات الاحتلال بإحراق حبوب غذائية قيمتها تفوق المليار دولار وأعدموا ٣٠٠ رأس من المواشى والاغنام الحية!!

كما تولى أعداء الحياة الهندوس تخريب وإحراق مساحات هائلة من الغابات الطبيعية والبساتين تفوق قيمة ما بها من أشجار وموارد طبيعية وثمار عدة بلايين من الدولارات!

إذا كانت تلك هى حصيلة أعوان الشيطان خلال بضعة عشر شهراً فقط من عمر إحتلال استمر منذ ٤٧ سنة حتى الان، فكم يبلغ حجم الحصاد الكلى لسنوات البطش الاسود المجنون ؟! إن هذه الارقام الفلكية للخسائر المادية والبشرية التى سببتها قوات الاحتلال الغشم ليست من عندنا وإنما هى من إحصاء هيئات دولية ومنظمات عالمية محايدة تتولى الدفاع عن حقوق الانسان فى مختلف أنحاء العالم..

وعلى الرغم من السياسة الهندية الثابتة والمتمثلة فى منع دخول الصحفيين وبعثات منظمات حقوق الانسان الى كشمير المحتلة لمتابعة ما يدور هناك، إلا أن هذه المنظمات استطاعت بمصادرها ووسائلها الخاصة ان تخترق الستار الحديدى، وأن تجمع المعلومات الوفيرة والادلة القاطعة على جرائم القوات الهندية ضد شعب كشمير الاعزل الامن الصبر والايمان بالله الواحد الاحد ولو كره الهندوس.

تقول منظمة العفو الدولية ان القوات الهندية تورطت فى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان من بينها عمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم إغتصاب وإعتقال وتعذيب وإغتيال للعاملين فى الرعاية الصحية بصورة متعمدة» وقد ساهمت نيودلهى فى انتهاكات حقوق الانسان عن طريق ممارستها المتمثلة فى عدم تقديم جنودها وضباطها الذين ارتكبوا المخالفات الى المحاكمة» وكذلك (الاكتفاء بعقوبة ضئيلة مثل وقف الترقية أو تسجيل ملاحظات بلفت النظر فى ملفات أفراد القوات المسلحة رغم خطورة الجرائم التى أرتكبوها مثل الاغتيال والاغتصاب)

وتصف منظمة (اسيا ووتش) عمليات القتل الجماعى لمئات المعتقلين أسبوعياً داخل السجون بانها (يجرى تنفيذها على أنها مسالة سياسية بحتة) وتهاجم المنظمة الدولية حكومة الهند بشدة وتتهمها بالتراخى فى معاقبة الفاعلين فى مثل هذه الجرائم الخطيرة والتستر عليهم فى بعض الاحيان..

منظمة دولية ثالثة هى الرابطة الدولية لمنظمات حقوق الانسان) أدانت أعمال التعذيب

والاغتصاب والقتل التى ترتكبها القوات الهندية فى مراكزها بكشمير ، وأكدت ان عدداً كبيراً من الضحايا هم من الثوار المطالبين بالاستقلال أو المتعاطفين معهم ونقل تقرير المنظمة شهادات وأقوال شهود عيان بشان جرائم التعذيب الوحشى والاغتصاب واطلاق النار عشوائيا على المواطنين.

وقالت المنظمة الدولية (ان الاجراءات التى تدعى الهند أنها تتخذها دفاعاً عن النفس لا يمكن ان تكون مبرراً لوحشيتها و إهدارها للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان) وأكدت المنظمة ان التعذيب للحصول على معلومات من المعتقلين أثناء التحقيقات هو عملية شائعة فى معسكرات الاستجواب الهندية.. و إختتمت المنظمة التى تتخذ من باريس مقراً لها تقريرها بمطالبة السلطات الهندية بإحترام حقوق الانسان فى كشمير وغيرها من المناطق و إيجاد حل عادل وسلمى للقضية طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التى توجب إعطاء الكشميرين حق تقرير المصير وسحب، قوات الاحتلال الهندى من الولاية ذات الاغلبية المسلمة وشاركت منظمة المانية هى (جمعية مناصرة الشعوب المضطهدة) فى تأكيد خطورة ما يقع فى كشمير من إنتهاكات بشعة لحقوق الانسان . ووجهت المنظمة إنتقادات لاذعة للحكومة الهندية وجيشها الذى وصفته بأنه (ذو مستوى أخلاقى منحدر) وقالت المنظمة فى رسالة وجهتها الى حكومة نيودلهى: (إن كشمير فى عهد حكومتكم التى تدعى أنها ديمقراطية تحولت الى معسكر تحقيق ملىء بالتعذيب والارهاب.. وأن فرض أحكام الطوارىء على الولاية منذ أربع سنوات أحال حياة المواطنين العادية الى جحيم لا يطاق، وهم فى أمس الحاجة الى العلاج والرعاية الطبية).

وأعربت المنظمة الألمانية عن قلقها البالغ بشان أوضاع مئات الالوف من المفكرين والابرياء المعتقلين بدون محاكمة، كما أدانت بشدة عمليات قتل المحتجزين على نطاق واسع وكذا قتل المدافعين عن حقوق الانسان فى كشمير ، مؤكدة أن هذه الاجراءات الاجرامية لن ترهب أنصار ودعاه حقوق الانسان.

وفى يوليو ١٩٩٢ اضطر الكونجرس الامريكى الى الموافقة على مشروع قرار تقدم به الستاتور الجمهورى دان بيرثون يقضى بخصم ٢٤ مليون دولار من المساعدات الامريكية للهند عقاباً لها على ما ثبت وقوعة من ممارسات قمعية و إنتهاكات دامية لحقوق الانسان فى كشمير المحتلة وقد تم إقرار المشروع بصعوبة بعد أن سبق رفضه فى عام ١٩٩١، بسبب تامر النواب اليهود لصالح الهند ذات العلاقات القوية مع إسرائيل فى كافة المجالات وخاصة المجال العسكرى!!

وبالاضافة الى ما أوردته تقارير وتحقيقات المنظمات الدولية، هناك شهود عيان على المذابح والمخازى التى تقترفها قوات الاحتلال الهندية بصفة يومية. تقول الطفلة زينب على ٥ سنوات - أنها رأت الجنود يذبحون أمها أمام عينيها بلا شفقة أو أدنى إستجابة لصرخات الطفلة المسكينة التى فقدت كل أهلها بهذه الوسائل الاجرامية.

أما الطفلة كلثوم ـ ٧ سنوات ـ فهى مصابة بغرغرينا فى ساقها بعد إعتداء بربرى شنته قوات الاحتلال على منزلها وكانوا قد أخذوها رهينة حتى يذعن أبوها لرغباتهم المجنونة ويرشدهم الى المكان الذى تختبىء فيه أمها ليغتصبوها !!

وعندما أصر الأب الشجاع على الرفض قطعوا ساق الطفلة وتركوها تنزف بلا أية إسعافات!!

وهناك الطفلة فاطمة المصابة بحالة نفسية تجعلها ترتعد رعباً حين ترى الغرباء ... فقد شاهدت الهندوس يلقون بأمها فى نهر «جليم» إثر الاعتداء عليها!!

ويقول غلام بنى راجا ـ ١٩ سنة ـ أن قوات الاحتلال إعتقلته من منزله مع مجموعة كبيرة من شباب المنظمة وإقتادوهم الى أحد مراكز الاعتقال المنتشرة فى «الله اباد» و«فارانـاسى» و«كومباتور» و«جابابور» و«ساتنا» وغيرهم.. وهناك ضربوه مراراً بأحزمة من الجلد الغليظ كما تعرض للصعق الكهربائى لاجبارة على العمل مرشدا والتجسس على الثوار الكشميرين.

أما عبد المجيد خان من منطقة «لان كان» فهو يعانى من عجز يدنى دائم نتيجة تعرضه لتعذيب بشع مستمر فى مركز إستجواب «كبوارى» حيث كان الهندوس يضعون يديه ورجلية فى ماء مملح لفترة طويلة ثم ينقلوه مباشرة ليضعوا أطرافة فى ماء مغلى !!وترتب على هذا التعذيب المتواصل إصابته بغرغرينا فى أصابعة وتركوه بلا أى علاج، وكانت النتيجة بتر أصابع يديه وقدمية وبطبيعة الحال لا يمكنه الان القيام باى عمل لكسب الرزق!!

عبد الخالق سومور ـ ٢١ سنة ـ أحرق الهندوس بطنه بعد إعتقاله إثر الادعاء بإطلاق أعيرة نارية فى سماء القرية التى يسكن بها الضحية!!

ضحية أخرى.. شاب فى عمر الزهور إسمه إخطار الدين محمد حاول الجلادون الهندوس أرغامه على الجلوس فوق جمر ملتهب ، وعندما رفض أحرقوا أعضاءه التناسلية بالنار عقاباً له لانه لم يرشدهم الى مكان أحد المجاهدين!!

وفيما يلى تعرض بإيجاز لحالات أخرى من ضحايا التعذيب والقهر وجميعهم يرقدون الان بحالة يرثى لها فى مخيمات اللاجئين بالجزء المحرر من كشميرى

١ـ أمير دار شاب يسكن فى بلدة «ناركاه بدجام» تعرض للضرب المبرح بالعصى والهراوات على رأسه أحدث به إنفجاراً فى المخ، وأنقذت حياته بصعوبة بعملية جراحية.

٢ـ عبد العزيز شيخ محمد شفيع . أعتقله الهندوس من منزله فى (تكيركب وارى) وعذبوه أثناء الاستجواب حتى تحطمت ساقه، ويرقد الان رهين العلاج فى مخيم «باغ».

٣ـ محمد يوسف فيروز وزميله حبيب الله عبد الاحد بير. مدرسان تم أعتقالهم مع اخرين يوم ٢٠ مايو ١٩٩٠ وجردوهما من الملابس تماماً فى ساحة عامة أمام القرويين بما فيهم النسوة وأعتدى

جنديان عليهما جنسياً أمام الناس(!!!)

٤ـ ألطاف أحمد محمد ملك من سكان العاصمة «سرينجار» أعتقلوه ٢٠ يوماً وأثناء الاستجواب وضعوه على الارض وعلى ظهره جسم حديدى يزن ٥٠ كيلو جراماً حتى حطموا أضلاعه.

٥ـ أثناء أعتقال الشاب مهراج خالد محمد أمين إقتيد الى مركز تحقيق مقره الكلية الاسلامية (سابقا) وتعرض للضرب المبرح ورش «الفلفل» فى عينيه وجراحه وذات الامر مع اخرين لا يحصى عددهم!!

الفصل الثالث

الإغتصاب الجماعى

[illegible]

[illegible]

نص تقرير منظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود عن كشمير.

يعتبر تقرير البعثة المشتركة لمنظمتى (مراقبة حقوق الانسان وأطباء بلا حدود) عن (الاغتصاب الجماعى فى كشمير) من أخطر التقارير الموثقة عن المخطط الهندى الرهيب لإذلال المسلمين فى كشمير و إضعاف الروح المعنوية لديهم، ومن تم تسهيل عملية التطهير العرقى ، و إجبارهم على الهجرة الى باكستان أو الجزء المحرر من كشمير تمهيداً لاحلال الهندوس بدلاً منهم ، وبذلك تضيع كشمير الى الابد!! ونظراً لاهمية وخطورة التقرير رأيت أنه من الافضل سرده حرفيا بلا اى رتوش، أو تدخل من جانبى ويكفى أن نشير الى ما تضمنه التقرير من أدلة طبية قاطعة وشهادات الضحايا وشهود اخرون ، بل و إعترافات جنود ومسئولين هندوس بوقوع مثل هذه الجرائم الفاضحة.. وفيما يلى النص الكامل للتقرير..

لقد أصبحت ولاية جامو وكشمير الواقعة بين الهند وباكستان منذ شهر يناير عام ١٩٩٠ مسرحا لصراع وحشى بين قوات الامن الهندية والمسلمين المسلحين الذين يطالبون بالاستقلال عن الهند أو الانضمام الى باكستان. ولقد انتهجت الحكومة المركزية فى الهند سياسة قمعية فى كشمير وذلك فى اطار جهودها لسحق الحركة المسلحة هناك مما نجم عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من جانب قوات الجيش والقوات شبه العسكرية الهندية وطوال فترة الصراع اتخذت قوات الامن الهندية عن عمد المدنيين هدفا لها حيث انه من المعتقد أن الغالبية العظمى من المدنيين يتعاطفون مع الجماعات المسلحة فى كشمير ولقد دأبت قوات الامن الهندية المؤلفة من قوات الجيش وفئتين من القوات شبه العسكرية هما قوات البوليس الاحتياطى المركزى وقوات امن الحدود، دأبت هذه القوات على الاعتداء على المدنيين خلال عمليات البحث عن المسلحين التى تقوم بها وكذلك تعذيب واعدام المعتقلين فى السجون الى جانب قتل المدنيين فى هجمات انتقامية.

ولقد قام ممثلون عن منظمتى «مراقبة اسيا و«أطباء من أجل حقوق الانسان » بزيادة لكشمير فى اكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض جمع الادلة عن عمليات الاغتصاب وانتهاكات حقوق الانسان الاخرى وكذلك انتهاكات قوانين الحرب التى ترتكبها قوات الامن الهندية، ولقد قامت المنظمتان بادانة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكا لحقوق الانسان الدولية وانتهاكا للقانون الانسانى.

ومنذ أن بدأت الحكومة الهندية حملتها القمعية ضد المسلمين فى كشمير بشكل جدى فى يناير عام ١٩٩٠ ازدادت بشكل كبير عمليات الاغتصاب التى يرتكبها افراد الامن والتى غالبا ما تحدث أثناء عمليات الحصار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قوات الامن الهندية حيث يتم احتجاز الرجال من سكان كشمير فى الحدائق العامة أو فى افنية المدارس، بينما تقوم قوات الامن بمداهمة منازلهم بغرض تفتيشها، وكثيرا ما تقوم قوات الامن الهندية فى هذه الحالات بفرض عقاب جماعى على السكان المدنيين يتمثل فى الضرب والاعتداء على المواطنين وكذلك حرق منازلهم وتلجأ قوات الامن الهندية الى اغتصاب النساء كوسيلة لعقاب هؤلاء السيدات اللاتى تتهمهن قوات الامن

بالتعاطف مع المسلحين كما تعتبره وسيلة لاذلال المجتمع بأسره فى كشمير!!

وتحدث عمليات الاغتصاب ايضا خلال الهجمات الانتقامية التى تقوم بها قوات الامن الهندية ضد المدنيين فى كشمير فى أعقاب الهجمات التى تنفذها الجماعات المسلحة الكشميرية ففى هذه الحالات يكون اى مواطن يقيم فى المنطقة التى وقع فيها الهجوم هدفا لانتقام قوات الامن الهندية حيث يتعرض المدنيون للقتل بالرصاص ويتم حرق المنازل والممتلكات الى جانب اغتصاب النساء، وفى بعض الحالات تتعرض النساء للاغتصاب لمجرد اتهامات بتقديم الطعام والملجأ للجماعات المسلحة أو لرفضهن الإعتراف على اقربائهن من الرجال اعضاء الجماعات المسلحة ، غير أنه فى الحالات اخرى لا يكون هناك سبب واضح لاغتصاب النساء فى كشمير وفى كثير من الحالات يكون اختيار الضحايا اعتباطيا فالنساء مثلهم مثل الاخرين من المدنيين يتعرضون للاعتداء والقتل لمجرد تواجدهن فى المكان الخطأ فى الوقت الخطأ، وحيث ان معظم حالات الاغتصاب تحدث خلال عمليات الحصار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قوات الامن الهندية فان مجرد العيش فى منطقة بعينها يمكن ان يعرض النساء لخطر الاغتصاب.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عن بعض حالات الاغتصاب التى جرت فى كشمير. وبالرغم من ان جماعات حقوق الانسان الهندية والصحافة العالمية قد تناولت فى تقاريرها قيام قوات الامن الهندية بعمليات اغتصاب على نطاق واسع فى كشمير الا ان ذلك نادرا ما يحظى بالادانة على المستوى الدولى، ولقد أمضى ممثلو منظمتى مراقبة (حقوق الانسان) باسيا ومنظمة اطباء من اجل حقوق الانسان اسبوعا فى كشمير تم خلاله تسجيل خمس عشرة حالة إغتصاب و ٤٤ حالة تعرض اصحابها لاحكام مبالغ فيها وثمانية حالات تعذيب وعشرين حاله أصابة ناجمة عن قيام قوات الجيش وقوات الامن الهندية بإطلاق النيران بصورة عشوائية على اناس غير مسلحين وقد حدث ٨٠٪ من هذه الانتهاكات خلال فترة زيارة ممثلى حقوق الانسان وخلال الايام العشرة التى سبقت الزيارة، كما قام ممثلو منظمتى حقوق الانسان بجمع وثائق عن عدد كبير من الانتهاكات التى جرت خلال الأسابيع والشهور التى سبقت الزيارة كما ان المنظمتين لا تزا لان تستقبلان العديد من المعلومات فى هذا الصدد.

وحيث ان هذه المعلومات ترد من مصادر موثوق بها فاننا نعتقد ان هذه الانتهاكات استمرت دون فتور بل تزايدت لتشمل قتل أنصار حقوق الانسان الكشميرى الذين ساعدوا منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان والذين قدموا معلومات للمنظمات العالمية وللصحافة الاجنبية!!

ان هذا التقرير هو الثانى فى سلسلة تقارير تنشرها منظمتا مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان حيث تتناول هذه التقارير قضية حقوق الانسان فى كشمير.

وتأمل المنظمات من نشر هذا التقرير توجيه نظر المجتمع الدولى الى ان اللجوء الى الاغتصاب قد

اصبح تكتيكا من تكتيكات الحرب فى كشمير كما أصبح على رأس سياسات الحكومة الهندية الامر الذى دفع قوات الامن الهندية الى الاعتقاد بأن إرتكاب جريمة الاغتصاب لا يوجب العقاب، ان حالات الاغتصاب التى يتضمنها هذا التقرير نذكرها على سبيل المثال حيث ان جرائم الاغتصاب التى ترتكب فى كشمير من الكثرة بحيث يعجز مثل هذا التقرير أن يحويها جميعها.

ان قيام قوات الشرطة الهندية بعمليات اغتصاب يعتبر امراً شائعا فى جميع أنحاء الهند وغالبا ما تكن الضحايا نساء فقيرات تنتمين الى طوائف اجتماعية ضعيفة او الى جماعات الاقليات فى الهند ، ففى بعض الحالات يتم اخذ النساء رهن الاعتقال للاشتباه فى ارتكابهن جرائم صغيرة للغاية او الاتهامهن بجرائم اكبر. كما يتم اعتقال النساء كرهائن لقرابتهن لاشخاص مطلوب القبض عليهم فى جرائم سياسية أو جنائية، كما أنه يتم فى بعض الحالات اعتقال النساء كوسيلة من جانب رجال الشرطة للحصول على رشوة فى مقابل اطلاق سراحهن ، وتكن النساء فى جميع هذه الحالات عرضة للاغتصاب من جانب رجال الامن، كما تحدث عمليات الاغتصاب على نطاق واسع خلال عمليات قمع حركات التمرد التى تحدث فى انحاء مختلفة من الهند خاصة فى ولاية اسام ومناطق الصراع الاخرى فى شمال شرق الهند، إن قوات الجيش والشرطة الهندية تلجأ الى الاغتصاب كسلاح لتوقيع العقاب والترهيب والاكراه والاذلال والامتهان.

وفى الحقيقة لا توجد هناك احصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصاب التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى كشمير غير ان جماعات حقوق الانسان قد سجلت الكثير من الحالات منذ عام ١٩٩٠ ولكن نتيجة لان حالات اغتصاب عديدة قد جرت فى قرى نائية فانه يكون من المستحيل الاقرار برقم محدد، غير أنه مما لا شك فيه هو ان اللجوء الى ارتكاب جرائم الاغتصاب يعتبر أمراً شائعا فى كشمير وغلابا ما يمر دون عقاب!!

ان السلطات الحكومية الهندية نادرا ما تجرى تحقيقات بشأن الاتهامات الموجهة لقوات الامن والخاصة بارتكاب جريمة الاغتصاب فى كشمير. وتعد محاكمة اثنين من الجنود الهنود لاغتصابهما سائحة فى اكتوبر عام ١٩٩٠ هى الحالة الوحيدة على حد علمنا التى سمحت الحكومة الهندية بنشرها على العامة ، وقد تم الحكم على الجنديين بالسجن بيد انه حتى شهرابريل عام ١٩٩٣ كان الجنديان لا يزالان فى مواقعهما العسكرية حيث ان القضية لا تزال امام محكمة الاستئناف.

وبالرغم من ان الحكومة الهندية ادعت انها امرت باجراء تحقيقات حول ما تردد عن حدوث حالات اغتصاب الى جانب اتخاذ اجراءات ضد المذنبين الا ان السلطات الهندية لم تعلن حتى الان عن اية محاكمات او عقوبات ضد اى من رجال الامن المتورطين فى مثل هذه القضايا وبالرغم من انه ليس هناك دليل على اجازة عمليات الاغتصاب باعتبارها احدى سياسات الحكومة الهندية فى كشمير، إلا أن عدم محاكمة ومعاقبة المسئولين عن عمليات الاغتصاب أو عدم الاعلان عن إتخاذ أى إجراء ضد رجال الامن المتهمين فى جرائم الاغتصاب، يعنى أن السلطات الهندية تكون بذلك قد

أظهرت ان ممـارسة الاغتصاب هـو امر يمكن التسامـح فيه والتغاضى عنـه. ولقد حاول مسئـولو الحكومة الهندية فى ردهم على تقارير الصحافة وجماعات حقوق الانسان بشأن حوادث الاغتصاب حـاولوا التشكيك فى شهـادة النساء الـلاتى تعـرضن للاغتصـاب بـاتهامهن بانهن متعـاطفين مع الجماعات الكشميرية المسلحة.

نبذة قانونية

ان الميثـاق الدولى للحقـوق المدنيـة والسياسيـة يحرم التعـذيب وجميع الاشكال الاخـرى من التعامل غير الانسانى الذى يتسم بالقسوة والاذلال، وقد صـدقت الحكومة الهندية على هذا الميثاق، كما صدقت على اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩.

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الصراعـات الداخلية حيث تحرم قتل وتعذيب واساءة معاملـة المدنيين سواء من جانب القوات الحكـومية أو من جانب الجماعـات المسلحة وتحرم المادة الثالثة بوضوح عملية الاغتصاب الذى يعد تعاملا وحشيا وانتهاكا للكرامة الشخصية.

وبالـرغم من ان الصراع فى كشمير لا يفى حاليا بـالشروط اللازمة لتطبيق البروتوكـول الثانى لاتفاقية جنيف (والـذى يحكم ايضا الصراعات الداخلية) ولكن باسلـوب مختلف الا اننا نعتقد ان هذا البروتوكول يعتبر مرشدا حاسما بالنسبة لما تحرمه المادة الثالثة والخاصة بانتهاكات الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثانى يجرم انتهاكات الكـرامة الشخصية، اشكال الاعتداء الانحطاطى ، ان التعليق الذى نشرتـه اللجنة الدولية للصليب الاحمر يـوضح ان هذا البروتوكول يـؤكد ويكمل المادة الثالثـة لانه يظهر بـوضوح ضرورة التأكيد على حماية النسـاء اللاتى قد تصبحن ضحـايا للاغتصاب أو ممارسة الدعارة بالاكراه او الاعتداء المنحط.

وبالرغم من ان الخط الفاصل بين المعاملة غير الانسـانية القاسية وبين التعذيب ليس واضحا تماما سـواء فى القانـون الانسانى اوقانـون حقوق الانسان الا ان الاغتصـاب يعتبر ايضا انتهـاكا للميثـاق الدولى للحقـوق المدنيـة والسياسيـة وللمادة الثـالثة وذلـك فيما يتعلق بالتعـذيب ، ان الاتفاقية التى تناهض التعذيب والانماط الاخرى من التعامل او العقاب غير الانساني والذى يتسم بالقسـوة والاذلال يضع تعريفـا للتعديب يتمثل فى اعتبـاره اى ألم حاد أو معـاناه سـواء كان ذلك جسدياً ام عقليا يقع عن عمد على شخص بغـرض الحصول منه او من شخص اخر على معلومات او اعترافات تعـرضه للعقاب نتيجـة لقيامه هو او الشخص الاخـر بعمل ما او نتيجة للشك فى قيـامه بهذا العمل او تعرضه هـو اوالشخص الاخر للترهيب او الاكراه لاى سبب يـرتكز على التميز من اى نوع ، وحينما يقع هذا الالم او هذه المعاناة من جـانب مسئول عام او بتحريض من مسئول عام او من جانب شخص يمتلك سلطة رسمية.

وعندما يقوم اى طرف فى اى صراع مسلح سواء داخليا أو دوليا باللجوء الى الاغتصاب او بتقبله

من مقاتلية بهدف احداث الام حادة ومعاناة قاسية وذلك بغرض الاكراه على الطاعة او انزال العقاب او الترهيب او الحصول على معلومات او اعترافات فان ذلك نوع من انواع التعذيب.

ولقد كان الاغتصاب حتى وقت قريب لا يحظى بالادانة او التحقيق الدولى بما فى ذلك الاغتصاب الذى يرتكب فى اطار الصراع المسلح، ففى الماضى كان الاغتصاب يعتبر من «غنائم الحرب» او يتم اعتباره حوادث عارضة فى الصراع او شكل ما أشكال التجاوزات الجنسية التى تدفعها نوازع شخصية وليس تجاوزا فى استخدام القوة ينطوى على مسئولية عامة.

ولقد تم توظيف التقارير التى تشير الى اللجوء الى الاغتصاب على نطاق واسع كتكتيك من تكتيكات الحرب فى يوغوسلافيا السابقة ثم توظيفه فى تركيز الانتباه على دور الاغتصاب فى الحرب فى اثارة الادانة الحالية، ويتعين زيادة نطاق الادانة ليشمل اللجوء الى الاغتصاب فى الصراعات الداخلية.

وأخيراً فان القانون الجنائى الهندى يجعل من التعذيب جريمة ويفرض عقوبات محددة على رجال الشرطة أو قوات الامن التى تتهم بالاغتصاب، فطبقا للفقرة ٣٧٦ (١) من قانون العقوبات الهندى فان اقل عقوبة يمكن الحكم بها على جريمة الاغتصاب هى السجن لمدة سبع سنوات.

بالاضافة الى ذلك فان القانون الجنائى فى التعديل الذى ادخل عام ١٩٨٣، أضاف لاول مرة جريمة الاغتصاب فى السجن، وحدد عقوبة قدرها السجن عشر سنوات لضباط الشرطة فى حالة اغتصابهم النساء رهن الاعتقال، كما يمكن ان تزداد مدة العقوبات لتصل الى السجن مدى الحياة هذا بالاضافة الى امكانية اشتمالها على دفع غرامة.

كما نصت الفقرة ٣٧٦ (٢) (ب) من قانون العقوبات الهندى على ان ضباط القوات شبه العسكرية والقوات المسلحة يخضعون ايضا لنفس العقوبات.

ولقد ادى التعديل الذى أدخل عام ١٩٨٣ فى القانون الجنائى الهندى الى حدوث تغيير فى شروط توفير الادلة خاصة تلك المتعلقة بموافقة المتهم. وبالرغم من التغييرات التى ادخلت على القانون فانه لا يوجد دليل على ان السلطات لديها النيه على تنفيذه، بل ان الفقرة ١٥٥ (٤) من قانون الشهادة الهندى لا تزال سارية المفعول والتى تنص على انه يمكن التشكيك فى صدق الشاهد من جانب الطرف الاخر، أو بموافقة المحكمة او من جانب الطرف الذى استدعى الشاهد عندما يكون الشاهد قد تمت محاكمته من قبل فى قضية اغتصاب او محاولة اغتصاب.

ويكشف عرض احكام قضايا الاغتصاب فى السنوات السبع بعد ادخال التعديل فى القانون ان القضاة استمروا فى بناء قراراتهم غالبا على «شخصية» الضحية المغتصبة ان القوانين العسكرية الهندية خاصة قانون الجيش والتشريعات الموازية له والتى تحكم القوات شبة العسكرية الفيدرالية، تشكل ايضا محاكم عسكرية وتفرض عقوبات على افراد هذه القوات المسئولين عن

عمليات الاغتصاب، غير انه قد ثبت بشكل عام ان المحاكم العسكرية فى الهند ليست على الدرجة الكافية من الكفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بل انها تعمل على إخفاء الادلة وحماية الضباط المتورطين.

وفى هذا التقرير فان منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان اوصتا بمحاكمة العسكريين وشبه العسكريين المشتبه فيهم فى حالات الاغتصاب امام المحاكم المدنية.

٣ـ عمليات اغتصاب ترتكبها قوات الحكومة الهندية فى كشمير.

ظهرت تقارير الاغتصاب التى قامت بها قوات الامن الهندية فى كشمير بعد وقت قصير من الاجراءات الصارمة التى اتخذتها الحكومة الهندية فى يناير ١٩٩٠ ، وبالرغم من التأكد من ان الجيش والقوات شبه العسكرية كانت ضالعة فى عمليات اغتصاب واسعة النطاق فان حالات قليلة هى التى قامت السلطات الهندية بالتحقيق فيها، وحتى هذه الحالات التى اعلنت السلطات الهندية اجراء تحقيق فيها لم تسفر عن اجراء محاكمات جنائية لافراد الامن المتورطين فيها.

نموذج للإفلات من العقوبة

من الحالات المعروفة ما حدث فى مايو ١٩٩٠ حيث تم احتجاز واغتصاب عروس صغيرة بواسطة جنود قوات حرس الحدود حينما كان موكب عرسها متجها الى منزل زوجها كما تم اغتصاب عمتها!! كما اطلقت قوات الامن النيران على الحفل فقتلت رجلا، واصابت العديدين وزعمت الحكومة الهندية انه وقع تبادل لاطلاق النيران «بين القوات الهندية والميليشيات المسلحة» اثناء حفله العرس، غير انه بعد نشر الحادث فى الصحف المحلية والعالمية امرت السلطات الهندية الشرطة باجراء تحقيق، وبالرغم من أن التحقيق توصل الى أن النساء قد تم اغتصابهن فعلا فان قوات الامن لم تتعرض للمحاكمة على الاطلاق!!

وفى يوليو ١٩٩٠ قامت شرطة سوبور بتسجيل قضية ضد قوات الحدود لاغتصابهم (هاسينا من حامير كاديم) والتى تبلغ من العمر أربعة وعشرين عاما وذلك فى السادس والعشرين من يونية عام ١٩٩٠ وطبقا لما ذكره الاطباء فى المستشفى الفرعى فى سويورفان قوات حرس الحدود انتشرت فى المنطقة السكنية المجاورة لهم فى الحادية عشرة مساء بعد عملية تبادل لاطلاق النيران بينهم وبين جماعات ملسحة، وبعد ذلك قامت قوات حرس الحدود بعملية بحث فى المنطقة السكنية، وذكر الاطباء أنه عندما تم احضار هاسينا الى المستشفى كانت تعانى من نزيف مهبلى.

وذكر تقرير المراقب الطبى انه كانت هناك علامات للعض فى الوجه والصدر والثديين وخدوش فى الوجه والصدر والرجلين وجروح فى المنطقة التناسلية، وقد قامت الشرطة فى الخامس من يوليو ١٩٩٠ باعداد تقرير تضمن اتهام بعض افراد القوات حرس الحدود بعملية الاغتصاب، وبالرغم من

ذلك، وطبقا لمعلومات منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان ، فانه لم يتم التحقيق فى القضية حتى الان!!

وهناك حادثة الاغتصاب التى جرت فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ لسيدة من قرية كونان بوثبورا على ايدى بعض جنود الجيش الهندى التابعين للكتيبة الرابعة لرماة الراجيوتانا الهندوسى وتعطى هذه الحادثة مثالا حيا على فشل الحكومة الهندية فى اجراء تحقيقات عادلة وفى محاسبة افراد الجيش المتهمين باتهامات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، ولقد وقعت حادثة الاغتصاب هذه خلال قيام وحدة من الجيش بعملية تفتيش فى القرية، قام رئيس القرية والشخصيات المهمة الاخرى بابلاغ مسئولى الجيش بحادثة الاغتصاب فى يوم السابع والعشرين من شهر فبراير غير ان هؤلاء المسئولين انكروا هذه الاتهامات ولم يتخذوا اى اجراء وقام احد القضاه المحليين الذين زاروا القرية بمطالبة الشرطة باجراء تحقيق اكثر شمولاً فى حادثة الاغتصاب.

ولقد تم اخباره ان المسئولين فى دلهى قد انكروا هذه الاتهامات دون مناقشة الموضوع مع مسئولى الولاية، وأخيرا صدرت الاوامر الى الشرطة باجراء تحقيق غير ان هذا التحقيق لم يبدأ ابدا بحجة ان ضابط الشرطة المكلف باجراء هذا التحقيق كان فى اجازة فى ذلك الوقت ثم بعد ذلك قام رؤساؤه بنقله الى مكان اخر.

ونتيجة للإنتقادات الموجهة للتحقيقات التى تجريها الحكومة الهندية فقد طلب بعض مسئولى الجيش من مجلس الصحافة بالهند والذى لا يضع للحكومة باجراء تحقيق فى حادثة الاغتصاب هذه، ولقد قام المجلس بارسال لجنة الى الغرب وذلك بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من وقوع الحادثة ، وبعد ان قامت اللجنة باجراء عدد من المقابلات مع عدد من النساء من المحتمل تعرضهن للاغتصاب خلصت الى ان التناقض الذى اشتملت عليه الشهادة التى أدلت بها هؤلاء السيدات الى جانب تغير عدد النساء اللاتى يحتمل وقوعهن ضحية الاغتصاب قد جعل تهمة الاغتصاب، لا اساس لها ولقد قامت اللجنة بدراسة التقارير الطبية التى ترتكز على فحوص طبية تم اجراؤها على اثننتين وثلاثين امرأة بعد اسبوعين وبعد ثلاثة اسابيع من وقوع الحادثة اى يومى ١٥ مارس و٢١ مارس وقد أكدت الفحوص الطبية انه حدث تمزق لغشاء البكارة لثلاثة من النساء غير المتزوجات ، غير ان اللجنة قررت ان هذه الادلة الطبية لا قيمة لها حيث ان الفحوص الطبية المتأخرة لا تثبت شيئا كما ذكرت اللجنة ان مثل هذه السحجات تعتبر أمراً شائعا بين سكان كشمير، كما عزت اللجنة تمزقات غشاء البكارة الى عوامل طبيعية أو اصابات أو ممارسات جنسية قبل الزواج!!

وعلى الرغم من ان نتائج الاختبارات ليست دليلاً كافيا لاثبات تهمة الاغتصاب، فان هذه النتائج تؤدى الى اثارة شكوك قوية حول رواية الجيش للاحداث فى كونان بوشبورا. فالأسلوب الذى تكذب به السلطات العسكرية والحكومية الهندية اداعاءات الاغتصاب وعدم انتهاجها

الاجـراءات التى يمكن ان تؤدى الى ادلـة خطيرة فى اى قضية ـــ وخاصـة فيما يتعلق بالاختيـارات الطبية غير الـرسمية للضحيـة المدعية ـــ مما يشـوه سلامـة التحقيق ـ الامـر الذى يظهـر حرص السلطات الهنـدية الشديـد على حماية القوات الحومية من تهم تتعلق بـانتهاكات حقـوق الانسان وتحت هذه الظروف، فـان تحمس اللجنة لإلغاء أى دليل ينـاقض رواية الحكومة لـلاحداث، يظهر الحكومـة على انها لا تلقى بالا للتعرض للنقد على المستـوى الداخلى والعالمى، وانما ما تهتم بـه هو عدم اظهـار الحقيقة، غير ان التقـرير يروج لـرأى الحكومةفيما تتعـرض له من نقـد على المستوى الدولى مؤكـدة ان الاتهامات الموجهة الجيش ما هى إلا «خدعة كبيرة تـروج لها الجماعات المسلحة والمتعـاطفين معهم فى كشمير والخارج وذلك لاعادة وضع كشمير فى جـدول الاعمال الدولى كقضيـة لحقوق الانسان.

وقد قامت قوات الامن الهندية بايذاء أولئك الـذين حاولوا اعداد وثائق حول حوادث الاغتصاب، ففى نوفمبر سنـة ١٩٩٠ تم القبض على د. ك. ، جراح فى مستشفى انانتنـاج الاقليمى ، بعد ان اتخذ الترتيبات المطلوبـة لطبيب امراض نساء لفحص سبع سيدات ادعين انهن تعـرضن للاغتصاب من جانب قوات الامن الهندية، وقد ذكـرت النساء اللاتى حضرن الى المستشفى اثناء وردية د.ك الليلية ان قوات الامن هاجمت حفل زفاف وقامت باغتصابهن بما فى ذلك العروس!!

وفى التـاسع والعشرين من نـوفمبر سنـة ١٩٩٠ قـامت قـوات البـوليس المركـزى الاحتيـاطى بمحاصرة منزل الطبيب والقاء القبض عليه، وقامت هذه القوات بوضع عصابة على عينيه مع اثنين من اصداقـائه كانـا موجودين معـه فى ذلك الوقت ثم تم اقتيـادهم الى معسكر حربـى وسألت قوات الامن د.ك ٠لماذا قمت باحضار طبيب امراض النساء؟ وعندما اجابهم: أنا أتعامل مع الناس بصرف النظر عن هويتهم، بادروا بضربه بالعصى والجنـازير المعدنية، وتم ضرب زملائه بنفس الطريقة وظل الثلاثة محتجزين لمدة أربعة ايام.

وحتى عندما تصدر الاوامر باجراء تحقيقـات ، فانها لا تؤدى الى محاكمات فقد صدر امرقضائى بالإستفسار عن حالة خمس سيدات ذكرت التقارير تعرضهن للاغتصاب قرب انانتناج فى الخامس من ديسمبر ١٩٩١ غير ان القاضى لم يتسلم التقرير على الاطلاق وطبقا لما ورد فى «كشمير تايمز» فى الرابع من ينايـر ١٩٩٣ فان الحكومة المحليـة امرت بالتحقيق فى ٨٧ حادثـة قتل واغتصاب وحرق منازل الا ان هذه التحقيقات لم تسفر عن صدور احكام جنائية !!

ولقد جرت سبع محاكمات فى الفترة ما بين ابريـل ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ بشأن حوادث اغتصاب وموت فى السجن والاحتجاز غير القـانونى واطلاق جنود الجيش النيران على مـدنيين بلا تمييز غير ان هـذه المحاكمات لم تسفـر الا عن طـرد ضابط واحـد، وكـان أشد عقـاب للضبـاط الباقين إمـا الإستبعاد مؤقتاً أو علامات، إستياء شديد فى ملفاتهم!!

وقد أعدت منظمتـا مراقبة حقوقو الانسـان باسيا وأطباء من اجل حقـوق الانسان وثائق بشأن

١٥ حالـة من حالات الاغتصـاب التى قامـت بها قوات الجيش الهنـدى وقوات حـرس الحدود، وقد وقعت اثنتان من هذه الحالات خلال زيارة فـريق المنظمتين لكشمير ، والثالثة حدثت قبل ذلك بعدة شهور.

وحسب المعلومات المتوافـرة فان السلطات الحكومية امرت باجـراء تحقيق فى حالة واحدة فقط من هذه الحالات، ولم يتم الاعلان عن نتائج هذا التحقيق حتى مارس عام ١٩٩٣

اغتصاب فى شوبيان

فى ليلة العاشر من اكتوبر سنة ١٩٩٢ دخلت وحدة من الجيش تتالف من اثنين وعشرين جنديا مدججين بالسـلاح قرية شاك سيدابورا والتى تبعـد اربعة كيلو مترات جنوبى مدينـة شوبيان فى مقاطعة بولو فى عملية بحث عن مسلحين مشتبه فيهم وفى اثناء عملية التفتيش قام الجنود بعملية اغتصاب جماعية لعدد من النسـاء يتراوح من ست الى تسع سيدات من بينهن فتاه فى الحادية عشر من عمرها وسيده فى سن الستين!!

وتقابل فريق منظمتى مراقبة حقوق الانسـان فى اسيا وأطباء من اجل حقوق الانسان مع طبيبة امراض نسـاء ومساعـدة جراح فى مستشفى شـوبيان الاقليمى والتى قامت بـالكشف على سبع من النساء فى الحادى عشر من اكتوبر وكشفت على الاثنين الاخريين فى الثانى عشر من اكتوبر، وصرحت الطبيبة بان سبعا من النساء احضرهن فى الساعة الواحـدة والنصف صباحا ضابط مركز الشرطة المحلية لجامـو وكشمير فى شوبيـان، وقالت لمنظمتى حقـوق الانسان: ان جميع النسـاء كن يبكين واخبروها بـان «شيئا سيئـا» قد حدث حـوالى منتصف الليل حيث جاء خمسـة وعشرون من رجال الجيش الى القريـة واتجهوا اليمنازلهم ، وقد قـام الجنود باتهامهن بـاطعام والتستر على المسلحين ووجه اليهم الجنود اسئلة عن عدد المسلحين الذين أقاموا لديهن.

وقد قامت الطبيبة بإجراء إختبـارات على السائل المنوى وفحصت النساء السبع كل على حدة فى ذلك اليـوم، وحينما ذكـرت منظمـة اطبـاء من اجل حقـوق الانسـان ان عـدد الحالات تسع اتجهت الطبيبة فى اليـوم الثانى عشر من اكتوبـر الى القرية التى ورد فى التقـرير ان عمليات الاغتصـاب قد جرت بها حيث قامت بالكشف على السيدتين الاخـريين حيث تبلغ احداهما (ن) العشرين من عمرها بينما تبلغ اختها (ا) الثامنة عشر، وفى الرابع عشر من اكتوبر حضر مساعد الشرطة فى مركز شرطة جامو وكشمير فى شوبيان ويدى غلام نابى واحضر السيدتين الى المستشفى لعمل اختبارات كاملة.

ووصفت الطبيبة للمنظمتين ما وجدته فى النساء التسع كالاتى:-

(ز) ١١ سنة لـديها خدوش وكـدمات فى الصدر وبـالوجه وضعف فى منطقـة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها ونصف سنتيمتر من المهبل، وتجلطت الدماء التى نـزلت من التمزقات وكانت نتيجة اختبار السائل المنوى إيجابية.

(س) ٦٠ سنة ، ليس لـديها أية عـلامات جـروح فى كل جسدهـا ، منطقة المهبل ضعيفـة وكان اختبار السائل المنوى إيجابياً.

(هـ) ٢٠ سنة، لديها ضعف حول منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها.

(ب) لديها علامات خروج فى الصدر والبطن ، وكان اختبار السائل المنوى أيجابياً.

(ا)، ١٨ سنة، منطقة المهبل ضعيفة وغشاء بكارتها ممزق.

وقالت ان اختبـار السائل المنوى لـ (ج)،(س)،(ا)،(ب) كان سلبيا ولكن كـان لديهن الضعف وبعض علامات الجروح.

واعلنت الطبيبة للمنظمتين انها أعطت نسخة من التقرير الطبى لضباط مركز الشرطة المحلية ، وانـه فى الثانى عشر من اكتـوبـر حضر ضابط عسكـرى الى المستشفى ليسأل عن الحادث وقـامت الطبيبة باخباره بنتائج الاختبارات.

ولقد تقابلت المنظمتان مع النساء اللاتى قصصن الروايات التالية:ـ

(س) . حوالى ٢٥ سنـة، شهدت بـانه فى ليلـة العاشر من اكتـوبر كـانت فى المنزل الـذى يمتلكه حماها الذى يبلغ من العمر سبعين عاما وزوجته، وكان الإثنان فى المنزل فى ذلك الوقت.

وأخبر حماها المنظمتين بانه فى اثناء الليل كان هناك طرق على الباب ودخل ثلاثة جنود وسألوا «اين نساء المنـزل» واستمر قائلا أخبرتهم بـانهن نائمات، فدخلـوا الى حجرة النوم لكى يفتشـوها وعندما بدأوا عملية التفتيش أمرونى بالخروج وقام جنود اخرون بحجزى.

وتقول س للمنظمتين:

قام احـد الجنود بحراسـة الباب وقام اثنـان باغتصابـى، لقد قالـوا «لدينا اوامـر من الضباط باغتصـابك، قلت: «يمكن ان تقتلونى لكن لا تغتصبونى» وظلـوا هناك لمدة نصف ساعـة حيث قام اثنان بـاغتصابى كما قـام اثنان اخران بإغتصـاب اخت زوجى ثم رحلوا وتم اطـلاق سراح حماها بعد نصف ساعة.

وقالت(ا) ،(ن) للمنظمتين انهما كـانتا نـائمتين سويـا عندما حضر الى المنـزل فى منتصف الليل ثمانية أو تسعة جنود. وعندما ذهب اخـاهما للباب ليستطلع الامر، قال «لقد حضر الجيش ليفتش منزلنـا» ، ودخل اربعة جنـود المنزل وامـروا باخـراج الاب والاخ خارج المنـزل ، ودخل الجنود الى الحجرة التى تنام بها السيدات ، وقالت (ا)،(ن) للمنظمتين : الجنود

لم يقولوا اى شىء عندما دخلوا ولكن كـانوا يتكلمون فيما بينهم ولم نستطع فهمهم ولقد غطوا أعيننا وافواهنا بالملابس وامرونا بالرقود.

وتقول «ن»و«ا» ان كل الجنود اغتصبوها «وضربوا اخت زوجها البالغة من العمر عشر سنوات باعقاب البنادق والقوا بها خارج الغرفة» وقالت «ن» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه كان هناك قرع على باب منزل اهل زوجها فى منتصف الليل تقريبا.

وعندما ذهب والد زوجى ليرى من بالباب ، دفع بعيدا ودخل ثلاثة جنود الحجرة وامرونى ان ابعد ابنتى جانبا، وعندما رفضت ، التقطها احدهم ووضعها فى احد اركان الحجرة، طلبت الا يلمسنى فقال لى :«لدينا أوامر ، فماذا نفعل؟» فما كان منهم إلا ان اغتصبونى جميعً.

وقالت «ز» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه حضر اربعة جنود الى المنزل ودخل إثنان فقط بينما ظل الاخران بالخارج وقالت انه عندما فتح والدها الباب ركله الجنود بالاقدام وابعدوه، وعند هذه النقطة إنهارت «ز» ولم تستطع ان تكمل رواية ما حدث.

وقالت (ج) ان ثلاثة جنود دخلوا الى منزلها واخذوا زوجها الى الخارج ودخل واحد منهم فقط الى الحجرة.

قال لى :«على ان افتشك » قلت له ان النساء لا يفتشن ولكنه قال /«لدى أوامر» ثم مزق ثيابى واغتصبنى.

وقالت (س) ،(ب) ان ثلاثة جنود دخلوا حجرتها وأمروها ان تخلع ملابسها وعندما رفضت قائلة انها امرأة عجوز ضربها أحدهم فى صدرها فوقعت ثم وضع احدى يديه على فمها ونزع سروالها واغتصبها.

وفى رد على طلبات منظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لمعلومات من الحكومة حول الحادث، قالت السلطات ان وحدات الجيش المتمركزة بشكل طبيعى فى «شاك سيدابورا» قامت بعمليات تفتيش للقرية بناء على معلومات بان بعض المسلحين مختبئين هناك، وأضافت السلطات أن عمليات البحث تمت ما بين الساعة العاشرة والساعة الثانية إلا الربع وانه تم خلالها تفتيش سبع منازل بحضور رجل مسن واعترف مسئولون كبار بالحكومة ان البحث كان مخالفا لقواعد الجيش التى تحرم على الجنود دخول القرى بعد حلول الظلام.

وفى البيان الذى قدم لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان ادعت السلطات الهندية ان سكان المنازل السبعة تعرفوا على ثلاثة جنود مؤكدين انهم هم الذين فتشوا كل المنازل !! ومن الصعب تصديق ان الثلاثة جنود قاموا بعمليات الاغتصاب فى عدة منازل فى مدة ساعة و٣٥ دقيقة !! واضافت بيانات الحكومة ان «إمرأتين من اللاتى ادعين اغتصابهن كن زوجات لإرهابيين «هما «تاكوب حسين » قائد كتيبة من حزب المجاهدين و«محمد

يعقوب» قائد لاحدى فرق نفس المجموعة المسلحة.

وكما أشرنا انفا، فان القوات الامنية فى كشمير تستخدم الاغتصاب كسلاح ضد النساء المشتبه فى انهن متعاطفات مع او على صلة بمن يدعى أنهم مسلحون، وبينما لا تعرف منظمتنا حقوق الانسان ما اذا كانت مثل هذه الشكوك دافعا للجنود المسئولين عن اغتصاب هؤلاء النساء أم لا، فانه من الواضح ان السلطات تستخدم اتهام النساء بأنهن على صلة «بارهابيين» لكى يضعفوا الثقة بشهادتهن وكذلك لكى، (على الاقل ضمنيا) يتهربوا من المسئولية.

وحتى اذا كان لتلك الاتهامات اساس من الصحة فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال استخدام قوات الامن للاغتصاب.

وتدعى البيانات الحكومية ايضا ان أربعة فقط من النساء خضعن للكشف الطبى وبالتالى شككوا فى صدق شهادتهن ، وكانت منظمتنا حقوق الانسان قد حصلنا على ادلة طبية محددة وشهادات عن كل الحالات التسع، وقال مسئولو المستشفيات ان الادلة كانت قد قدمت لمسئولى الجيش ايضا وهو ما يفترض ان يكون عاملاً عاماً فى قرار الحكومة بالامر باجراء تحقيق فى القضية.

وقد حاول بيان الحكومة بشكل خاص ان يضعف الثقة بشهادة «ز» ذات الاحدى عشر ربيعا قائلا: تبين اثناء التحقيق أنه لم يكن هناك أية علامات ظاهرة على وجود جروح بها أو ما يدل على تعرضها لإعتداءات جسدية، كما انها لم تظهر اى خوف أو فزع وبدت وكأنها غير متذكرة للحادثة المزعومة، وفى الوقاع فان الطبيب والذى فحص «ز» فى اليوم التالى للحادثة اكد ان غشاء بكارتها مزق وان الدم تجلط حول المزق ، وان المنطقة المحيطة بالمهبل كانت حساسة وعندما وصفت «ز» لمنظمة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان كيف تم اغتصابها انهارت وعجزت عن استكمال الحديث.

وطبقا للجريدة اليومية الصادرة باللغة الإجليزية «كشمير تايمز» والتى صدرت يوم ١٤ اكتوبر ١٩٩٢ ، فان الشرطة فى «شوبيان» قد سجلت حالة جنائية لاغتصاب جماعى ارتكبته القوات الامنية فى ١٣ اكتوبر وقال البيان ان الجريمة قد احيلت الى «فرع الجريمة» وهو فرع خاص للتحقيقات فى الشرطة، ومنذ أبريل ١٩٩٣ لم تعلن الحكومة عن نتائج التحقيقات ولم يتخذ اى إجراء لمقاضاه ومعاقبة المسئولين عن تلك الجريمة.

اغتصاب فى «هاران»

وقعت هذه الحادثة يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٢ اثناء عملية تفتيش عسكرى قرب مدينة هاران والتى تقع على بعد ٢٥ كم تقريبا من «سرنجار» وقد أجرت منظمة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لقاء مع «ج» والتى تقيم فى هاران حيث قالت انه فى حوالى الساعة السادسة

والنصف دخل خمسة جنود ساحة منزلها وأمروها ان تقدم لهم بعض الماء ، ثم قام اثنان من الجنود بسحبها الى غرفتها ونزع احدهما عنها ملابسها بينما وقف الاخر عند الباب وقالت الضحية:

صفعني الجندى الاول ثم القاني على الارض حيث سقطت على قطعة خشب جرحت ظهرى واغتصبني الجنديان وفقدت الوعى وعندما افقت وجدت زوجى قد وضع بطانية يغطينى بها.

امرأة اخرى نرمز لها بـ (هـ) قالت لمنظمتى حقوق الانسان انها كانت فى منزلها فى حوالى الساعة التاسعة صباحا عندما دخل اثنان من جنود السيخ الى منزلها وكانت «هـ» حاملا فى ذلك الوقت وبقى جنود اخرون خارج المنزل ، قالت:

قالوا لى انه يجب على ان اذهب معهم الى محل لكى يفتشوه وقال والدى انه سيذهب معهم ولكنهم قالوا: «لا» هى التى يجب ان تحضر رفضت ثم طلب أحدهم بعض اللبن وعندما اعطيته له تحسس الثدى ودفعنى الى احد الاركان ثم وضع أحدهم يده على فمى بينما كان الاخر يحمل مسدسا وأمرونى ان استلقى على الارض واغتصبنى احدهم ثم فقدت الوعى.. بعدها بثلاثة ايام ذهبت «هـ» الى طبيب.

وتقول «ف» والده «هـ» انها كانت فى فراشها عندما حضر الجنود، حاولت الهروب عندما رأت الجنود يدخلون حجرة هـ ولكن جنوداً اخرين امسكوا بها وأعادوها الى الغرفة، ولم تغتصب او يعتدى عليها، وقد طالبت منظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وكذلك منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان معلومات من الحكومة الهندية عن الحادث ولكن منذ ابريل ١٩٩٣ لم تتلقيا اى رد!!

اغتصاب «جوريها خار»

لقد ارتكبت قوات الامن الاغتصاب كنوع من الانتقام من المدنيين حيث يعتقد ان معظمهم متعاطفين مع المسلحين ، ومثل هذا الانتقام كان يحدث عادة بعد هجمات المسلحين على دوريات الامن، وفى احدى هذه الحالات والتى وقعت فى يوم أول اكتوبر ١٩٩٢، تعرضت دورية كانت عائدة من هجوم على قرية باخه كار فى مقاطعة هانوارا لهجوم من المسلحين، وقتل احد افراد الدورية، وبعد الكمين، انطلق جنود قوات الامن الهندية فى ثورة واهتياح الى قرية باتيكوت القريبة «فقتلوا عشرة افراد واضرموا النيران فى المنازل ومخازن الحبوب، وبعد ان غادروا باتيكوت دخلوا قرية جوريها خار.

«ب» عمرها ٣٥ عاما ومقيمة فى جوريهاخار شهدت بانه فى يوم ١ اكتوبر ظهراً كانت فى منزلها مع اخت زوجهار ووالدته عندما دخلت قوات الامن المنزل، انتظر احد الجنود بالخارج بينما دخل الاخر الى الحجرة والتى كانت هى فيها مع طفلها «قالت «ب» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان،لقد صوب الجندى مسدسه تجاه الطفل وامرنى ان ابعده

جانبـا، رفضت فضربنى بمؤخرة البندقيـة على ظهرى ووضع يده على فمى، ثم القانى ارضـا ونزع عنى ملابسى واغتصبنى ثم سمعنا صوت طلقات بالخارج وغادر المنزل.

«ز» التى تبلغ من العمر ٢٥ عاما قالت ان قـوات الامن دخلت حجرتها حيث كانت تطعم طفلها واضافت وهى تخفى وجهها:

القانى أحدهم على الارض ووضع قطعة قماش على فمى ثم غطـوا عينى. هددنى احدهم قائلا إذا صرخت سنقتل اطفالك.. ثم اغتصبنى.

وفى يوم ٢ اكتوبر ١٩٩٢ أخذت الشرطة المرأة الى طبيبة فى هاندوارا أكدت ان النساء تم التحرش بهن بشكل حـاد ولكن لم يكن من الممكن القـول مـا اذا كـان الاغتصـاب قـد حـدث أم لانهن لم يكن عذارى.

ثم قابلت بعثة منظمتى حقوق الانسان ام فتاه تبلـغ من العمر ثلاثة عشر عاما تعيش فى نفس البلدة وصفت الاغتصـاب كما لو كـانت هى، وليس ابنتها، التى تعـرضت للاغتصـاب وذلك على ما يبـدو لكى تحمى ابنتها مـن الفضيحة والـذل ، فهى كضحيـة يمكن ان تصبح منفية اجتماعيـا ولا يمكنها ان تتـزوج ابدا إمـرأة رابعة فى القـرية تـدعى «س» والتى كانت قـد وضعت مـولوداً فى ١٨ أغسطس قيل أنها اغتصبت ايضا فى نفس الهجـوم، وقال الشاهـد الذى اجرت معه منظمتـا حقوق الانسان لقاء ان «س» قد أصابها ذهول منذ الحادث وتتردد فى الحديث الى الاغراب.

وطلبت منظمتا حقـوق الانسان معلـومات من الحكومـة عن هذه الحالات، ولكنهما كـالعادة لم تتلقيا أية معلومات من حالات الاغتصاب هذه!!

الفصل الرابع

رداً على مزاعم الهند

[illegible]

[illegible]

رفضت الهند كل المقترحات الدولية، وبصفة خاصة مقترحات باكستان الداعية الى حل القضية بالسبل السلمية.

وتزعم الهند أن فترة إستقلال جامو وكشمير إنتهت يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٤٧م .. وهى تستند فى ذلك الى بعض الوثائق المصطنعة وهى:

ا ـ وثيقة ضم جامو وكشمير الى الهند، وهى وثيقة تزعم الهند أن المهراجا حاكم جامو وكشمير) وقعها يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٤٧ م أى قبل الاجتياح الهندى للولاية بيوم واحد فقط.

ب ـ قبول حاكم عام الهند اللورد مونتباتهم والمؤرخ أيضا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧م.

ج ـ رسالة من المهراجا الى اللورد مونتاتن بذات التاريخ طلب فيها تدخل القوات المسلحة الهندية مقابل الانضمام الى الهند وفقاً لشروط زعم أنها موجودة بوثيقة مرفقة كما تتضمن الرسالة تعيين كشميرى صديق لنهرو هو الشيخ عبد الله ليرأس الحكومة المؤقتة بالولاية.

ويزعم الهندوسى أيضا أن اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند أرسل رداً الى المهراجا يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٤٧ ـ ذات تاريخ الاجتياح العسكرى الهندى ـ يوافق فيه على كل ما سبق مؤكدا أنه فور عودة الامن والنظام الى الولاية سوف يتم الرجوع الى الشعب لتسوية موضوع الانضمام للهند.. وشاء الله جلت قدرته أن يتولى الرد على مزاعم الهند مؤرخ أجنبى شهير هو المحقق الانجليزى «إسترلامب» حتى لا يقدح فى شهادته أحد بحجة أنه منحاز للجانب الاسلامى.

وقد أصدر «إسترلامب» كتاباً تحت عنوان (كشمير ميراث متنازع عليه) يعتبر فى الأوساط الغربية حجة علمية وتاريخية فى قضايا منطقة جنوب شرق اسيا بأسرها، ومن خلال مجموعة من الأدلة والبراهين ببساطة ويسر عجيبين.

يقول العلامة إسترلامب أنه لاحظ أن كل الوثائق الهندية المزعومة مؤرخة بيوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ أى قبل الغزو الهندى للولاية بيوم واحد، ويقال أن اللورد مونتباتن أصر على توقيع المهراجا بنفسه على قرار التدخل العسكرى الهندى فى ولاية يفترض أنها كانت مستقلة . ووقع كل المراقبين فى خطأ قبول يوم ٢٦ أكتوبر المزعوم كتاريخ حقيقى صحيح لكل الوثائق والمراسلات التى تستند اليها الهند.

والواقع كما يقول «إسترلامب» أن خدعة ماكرة قد تم تمريرها، وان هذا التاريخ «مزور» ويثبت «إسترلامب» ذلك ببراهين قاطعة من خلال السجلات ومذكرات رئيس وزراء جامو وكشمير فى ذلك الوقت ويدعى «موشانـد مهاجان» وكذلك المراسلات المطبوعة مؤخراً والمنسوبة الى جواهر لال نهر رئيس وزراء الهند إبان الاحداث ، وكل هذه السجلات والمذكرات والمراسلات ـ التى حققها إسترلامب ـ تقطع بأن ما تم سرده على أنه أحداث وقعت يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ هى قصص ملفقة وغير حقيقية على الاطلاق !!

ومن الادلة التى يسوقها المؤرخ العالمى لإثبات هذا التزوير:

١ـ لم يكن المهراجا موجوداً فى العاصمة سرينجار يوم ٢٦ أكتوبر المشاراليه، بل كان طوال ذلك اليوم مسافراً بطريقة البر الى «جامو» وكان رئيس وزرائه . س. ماهاجان مسافراً بدوره مع المسئول الهندى «فى . ب. مين» مسئول شئون الولايات. وتأكد مراقبون بصورة قاطعة من وجودهما طوال يوم ٢٦ أكتوبر وليلة ٢٧ أكتوبر فى (نيودلهى) عاصمة الهند، ولم تكن هناك أية وسيلة إتصال بين نيودلهى والمهراجا المسافر براً، وإستقل الاخران (مين وهاجان) الطائرة فى العاشرة من صباح ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ بعد بدء الغزو العسكرى، ولم يقابلا المهراجا الذى عاد بدوره من (جامو) إلا بعد ظهر يوم ٢٧ الذى تم فيه الاحتلال ويخلص من كل ذلك الى ان كل الوثائق لم يتم التوقيع عليها يوم ٢٦ كما تزعم الهند، وإنما جاء التوقيع بعد ظهر يوم الاحتلال بقوة السلاح (هذا إذا افترضنا أنه قد تم التوقيع المزعوم بالفعل)

ويؤكد المؤرخ البريطانى أن توقيع الاتفاقيات لصالح الهند بعد تدخلها العسكرى يثبت قطعاً أنها تمت بالإكراه السافر، ولا يمكن الإطمئنان الى سلامتها أو صحة ما ورد بها.

أكثر من ذلك.. يثير المؤرخ الذكى نقطة أخرى بالغة الأهمية وهى أنه لو كان صحيحاً حدوث تبادل للرسائل بين المهراجا واللورد مونتباتن ، فلابد للرسالة التى تأتى رداً عليها أن تكون بتاريخ لاحق للرسالة الأولى. وقد تصادف إذاعة أنباء تحركات (فى بى مين) ورئيس الوزراء (ماهاجان) بصورة صحيحة عبر جريدة (لندن تايمز) الشهيرة، التى أثبتت وصول الرجلين الى مطار سرينجار بعد أن دخلته القوات الهندية. ولما كانت الهند تزعم أن الرجلين حملا رسالة اللورد ورسالة المهراجا ، فإن تطور الاحداث على هذا النحو يقطع بأن رسالة المهراجا الخاصة بطلب التدخل العسكرى قد أمليت عليه بالقوة عقب احتلال كشمير بساعات.

هذا أيضا إذا إفترضنا صحة مزاعم الهند حول طلب المهراجا.

ومن الادلة القوية على تزوير الوثائق الهندية ان حكومة نيودلهى نشرت وثيقتان فقط يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٤٧ وهو اليوم التالى للغزو العسكرى لكشمير.. ولم تنشر الوثيقة الأهم، وهى وثيقة طلب الانضمام المزعوم الى الهند!! ولم ترسل صورة الوثيقة الى باكستان عند بداية التدخل الهندى السافر فى جامو وكشمير ، كما لم ترسل صورة منها الى الامم المتحدة ضمن أوراق القضية التى أحالتها الهند الى مجلس الامن الدولى !! فلماذا أخفت الهند هذه الوثيقة الخطيرة الحاسمة من وجهة نظرها ؟!!

كذلك لم يتضمن ما يسمى (بالكتاب الابيض) الذى أعدته الهند سنة ١٩٤٨ م (ويتضمن وجهة نظرها الرسمية حول قضية جامو وكشمير) لم يتضمن وثيقة الضم!! والمثير للسخرية والارتباب أن الهند زعمت أن الوثيقة ضاعت من المهراجا !!

وبدلاً من الوثيقة الاصلية قدمت الهند صورة خالية من التوقيع!!

ويرى المؤرخ البريطانى (إسترلامب) أنه حتى لو كانت رسالة اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند فى ذلك الوقت صحيحة، فإنها تتضمن شرطاً واضحاً هو الرجوع الى شعب جامو وكشمير للموافقة على إنضمام الولاية الى الهند..

والرجوع الى الشعب بمشاركة الامم المتحدة هو ما أطلق عليه فيما بعد بالإستفتاء العادل الحر، وهو ما ترفض الهند السماح بتنفيذه حتى الان ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط!!

ويفجر «الاسترلامب» قنبلة هائلة فى وجه الهنود فى ختام دراسته التاريخية للنزاع، معلناً رفضه للزعم بأن المهراجا حاكم كشمير وقع على أية وثيقة لضم الولاية الى الهند، ويؤكد أن ذلك لم يحدث قط اكثر من ذلك يتهم المؤرخ العالمى الحكومة الهندية صراحة بأنها لفقت وثيقة للضم لا أساس لها على الاطلاق ولا أصل.

ويحلل الإسترلامب موقف المهراجا سنة ١٩٤٧ بقوله أن الرجل واجه فوضى داخلية تتصاعد حدتها يوماً بعد الاخر، وخشى إنفلات الزمام من يده، وربما دفعه ذلك الى طلب معونة عسكرية هندية للسيطرة على الموقف، ولكن بدون أدنى رغبة أو تفكير فى التنازل عن إستقلال ولاية جامو وكشمير.. ويضيف المؤرخ البريطانى أن الهند ما طلت فى البداية وأرجأت مساعدتها للرجل عن قصد، لتجعله يصل الى حالة من اليأس والانهيار فيوافق على الانضمام الى الهند كشرط لتساعده الأخيرة (عسكرياً) على الإحتفاظ بمقعده ، ولكن المهراجا الماكر رفض توقيع أية وثيقة قبل عودة الاستقرار والنظام الى الولاية، واضطرت الهند الى التدخل عسكرياً بدون وثيقة الضم، ثم إصطنعت بعد ذلك وثيقة مزورة لتغطيتة الموقف بعد تهرب المهراجا من التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

وفى نهاية دراسته التاريخية الحاسمة يؤكد «إسترلامب» أن تزوير الوثائق من الجانب الهندى على هذا النحو يكشف طبيعة النوايا الهندية الحقيقية فى كشمير . فقد تدخلت القوات الهندية فى ولاية مستقلة وكانت تعلم ذلك جيداً رغم الإدعاء الكاذب من جانب الحكومة الهندية بأنها كانت تدافع عن نفسها!!

وللأسف لو كانت باكستان تعلم منذ البداية بحقيقة التزوير الهندى الفاضح لتغير الموقف تماماً فى المحافل الدولية، ولو كانت الامم المتحدة على دراية بهذا التزوير فى بداية النزاع لتلاشى تماماً التعاطف الملحوظ من جانبها تجاه الموقف الهندى.. ويحسم المؤرخ البريطانى القضية قائلا: «تأسيساً على كل هذه الحقائق فإن أية محكمة دولية محايدة ستقرر بوضوح أنه ليس الهند أى حق مطلقا فى البقاء داخل جامو وكشمير..

مراسلات الهندوس

وفى بحث قيم حول تحديد الطرف المعتدى فى ولاية جامو وكشمير وأبعاد المخطط الهندى

للتدخل العسكرى هناك،يؤكد المؤلف الدكتور خـان زمان مرزا الأستاذ بمعهد الدراسات الكشميرية فى جامعـة ازاد كشمير بمظفر اباد (عـاصمة كشمير المحررة) يـؤكد المؤلف أن التدخل الهنـدى كان مدروساً ومعداً له منذ فترة طويلـة قبل الإجتياح الفعلى الذى تم فى أكتوبر ١٩٤٧م. فليس صحيحاً أن الهند أرسلت جحـافلها العسكريـة الى كشمير المستقلة بعد أن طلب حـاكمها المهراجـا ذلك بيوم واحـد كما يزعمـون، والصحيح أن الكـونجرس الهنـدى خطط منـذ فترة طـويلة قبل ولادة دولـة باكستـان لإضعافها وخنقها قبل أو بعـد الولادة. ومن بين الوسائل التى تضمنتهـا الخطة لتحقيق ذلك إحتلال كشمير للتحكم فى الطرق ومنـابع الأنهار الثلاثة التى تعتمد عليها الحيـاة فى باكستان بصورة مطلقة.

كما أن إحتلال كشمير ذات الموقع الاستراتيجى يكفل للهند مكانة إستراتيجية تحاول إستغلالها لزعزعة الاستقرار فى باكستان.

أيضا كـان اللورد مـونتباتن حاكم الهنـد (إبان الإحتلال الإنجليـزى للمنطقة) صـديقاً حميماً للبانـديت نهرو وعائلتـه، وعلى العكس تماماً كـان عدواً حاقـداً على القائد الأعظم محمـد على جناح مؤسس دولة باكستان الاسلامية.

وكـان من الطبيعى ان يستغل الهنـود هذا العـداء المستحكم إلى أقصى قـدر ممكن، وتم لهم مـا أرادوا إذ تعاون معهم مـونتباتن وكان أن مكنهم فى النهـاية من احتلال جامـو وكشمير وعلى خلاف مزاعم الهنـد كلية، فإن بـاكستان لم تمارس أيـة ضغوط على اللـورد مونتبـاتن أو المهراجـا حاكم كشمير، والعكس هـو الصحيح تمامـاً ومن بين الأدلة التى تفضح هـذه الضغـوط (ومن ثم تكشف النوايا الهندية المسبقة لإلتهام كشمير) فقرة من رسـالة وجهها القائد الهندوسى كريشنا ميمون فى ١٣ يونيو ١٩٤٧ م يحذره فيهـا من مجاملة باكستان، ويطالبـه صراحة بالعمل على ضم كشمير الى الهنـد رغم أغلبيـة سكـانها المسلمين: «إذا إختارت كشمير لسبب أو لاخـر الإنضمام الى بـاكستـان سيكون هناك تطور خطير بهذا الصـدد، و إذا كانت بريطانيا ستؤيد ذلك فإنه سيكـون أمراً مؤسفا وخطأ خطيراً، وسيكون مـوقف الهند سـاخطاً للغـاية، و إذا حـدث إنضمام كشمير وأقاليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان فسوف تتلاشى أهداف خطتنا المشتركة (؟!!)

(من مجلد «نقل السلطة ومؤلفه نيكولاس ما نسرغ ـ المجلد رقم ١١ ص ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ومن البراهين التى يسوقها خـان زمان مرزا فقرات عديدة من المراسـلات بين رئاسة الكونجرس الهندى وه سئولين حكوميين بـارزين، تثبت ممارسة السلطات الهندية لضغـوط مكثفة على مهراجا كشمير لإرغامـه على الانضمام الى الهند. وقـد إعترفت لجنة العمل المنبثقـة عن الكونجـرس الهندى بوقوع أعمال قمع علنية مخيفة فى كشمير (وكذلك الصحف الهنـدية والغربية الشهيرة مثل التايمز اللندنيـة والفيجار والفرنسيـة ومجلة «تايـم» الأمريكية «والنيـوزويك» وغيرها التى تنشر دائما جرائم ـ اطات الاحتـلال ضد المسلمين) ورغم اعترافها بالجرائم حاولت لجنة الكـونجرس الهندى

الاصلاح بين المهراجا والشيخ عبد الله زعيم حركة (اتركوا كشمير) المطالبة بتحرر كشمير من أية تدخلات هندية فى شئونها وأيضا كانت الحركة تطالب بإبعاد المهراجا الغريب عن حكم الولاية المسلمة . وتطورت الأحداث على نحو أدى الى سجن الشيخ عبد الله ورفاقه قادة حركة تحرير كشمير لمدة ٣ سنوات (رغم الصداقة المزعومة بين نهروا والزعيم الهندى والشيخ عبد الله زعيم كشمير)!!

وفى مراسلات سردار باتيل ـ ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ التى سجلها دورجا داس المجلد رقم ١ صـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ وردت مكاتبات بالغة الخطورة والدلالة على تحركات وتدخلات الهند المريبة التى تعود لسنوات طوال قبل الاحتلال الفعلى لجامو وكشمير. من هذا ما أورده المؤلف حول القضية التى أثارها تشودرى حميد الله رئيس مجموعة حزب المؤتمر الاسلامى فى برلمان كشمير بجلسة يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ التى جاء فيها: (التمس من البرلمان مناقشة أمر ذو أهمية كبرى وهو المتعلق بقلق المسلمين من تعهد رئيس وزراء الولاية للسردار باتيل بإنتهاج سياسة الكونجرس الهندى فى كشمير، وقمع كافة الميول نحو تنمية الأيدلوجيات الباكستانية فى ولاية جامو وكشمير) من خطاب كاك الى باتيل فى يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٦م وسجله دورجا داس فى كتاب «مراسلات سردار باتيل السابق الاشارة إليه ، وفى صفحة ٢٥ من ذات المرجع (مراسلات باتيل) أورد المؤلف إحتجاجاً اخر بجلسة تالية للبرلمان الكشميرى، أثارة العضو المنتخب بالرام داس الذى قال: (نود مناقشة قضية فى غاية الاهمية، هى محاولات لجنة العمل المنبثقة عن حزب الكونجرس الوطنى الهندى للتدخل فى شئون ولاية جامو وكشمير الداخلية، ويتضح ذلك من قرار إرسال وفد الى كشمير، وهو أمر يتناقض تماماً مع سياسة الحزب المعلنة التى تؤكد عدم التدخل فى شئون ولاية كشمير الداخلية).. وثمة براهين أخرى عديدة على أن حزب الكونجرس الهندى الذى شكل حكومة مركزية مؤقته ظل يمارس ضغوطاً شديداً على الولايات لإجبارها على الانضمام الى الهند

فى وقت من الأوقات كان غاندى متوتراً على إعتبار أنه فشل فى تحقيق مهمته التى كرس حياته من أجلها وهى منع قيام باكستان وضم كشمير و إستخدام مونتباتن كل الوسائل لإقناعه والتخفيف عنه) نص ما ورد بكتاب «مهمة مع مونتباتن» صـ ١١٠ للمؤلف ان كمبل جونسون. ومن هذه الفقرة يتضح أن القادة الهنود كانوا يحاولون خنق باكستان وضم ولاية جامو وكشمير وسائر الأقاليم الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لمحاصرة بقية الأقاليم التى إنضمت الى باكستان ، وبهذا تجد باكستان نفسها مضطرة الى الاتحاد مع الهند مرة أخرى. وذات الافكار وردت بقرار حزب الكونجرس المؤرخ فى ١٤ يونيو ١٩٤٧ م الذى جاء فية:

«إن لجنة حزب الكونجرس لعموم الهند ترى أنه فى حالة هدوء الاوضاع الحالية يمكن معالجة مشاكل الهند من منظار جديد حيث تفشل نظرية أن شبه القارة مكونة من أمتين ، وسوف يتخلى أنصار هذه النظرية عنها» من السجل الهندى يناير / يونيو ١٩٤٧ صـ ١٢٢

وتجب ملاحظة ان قادة حزب الكونجرس الهندى لم يكونوا جادين جدا فى التدخل بشئون كشمير الداخلية فحسب وحتى قبل الإعلان عن الخطة ، بل انهم كانوا حريصين جدا على ضم ولاية جمو وكشمير للهند ، لذلك فانهم التمسوا من اللورد مونتباتن أن يستخدم نفوذه فى ذلك وفى هذا المجال فان تعليقات (فى . بى. مينون) تستحق الذكر

دور مونتاباتن

ويمكن تقرير ما يلى.

بعد الاعلان عن خطة ٣ يونيو وعندما كان اللورد مونتباتن يناقش مصير الولايات الهندية كان قلقا بشكل خاص حول كشمير. فكشمير تتمتع باكبر مساحة بالمقارنة مع بقية الولايات الهندية كما ان الغالبية العظمى من سكانها من المسلمين ويحكمها المهراجا الهندوكى ، وكان اللورد مونتباتن يعرف سير هارى سنغ جيدا فقد كان ضمن موظفى أمير ويلز عند زيارة امير الولاية لبريطانيا فى ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ م . وقبل دعوة كانت موجهة اليه منذ امد بعيد لزيارة كشمير وذهب الى هناك فى الأسبوع الثالث من شهر يونيو».

(فى. بى مينون. قصة اتحاد الولايات الهندية ص : ١٩٤)

وقبل التعليق على ابعاد زيارة مونتباتن لكشمير فانه من المفيد الاشارة الى ملاحظات فى . بى منيون:

«وعندما اتصلت بسردار باتيل ذكرت له مختصر الخطة التى تقدم بها اللورد لينليتغو وبينت فوائد انضمام الولايات للهند.. فبذلك يمكن ضمان وحدة الهند الاساسية وعند تبنى الدستور الجديد فانه سيكون بوسعنا التخلى عن التفاصيل غير الضرورية فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات والمركز، واضحت للسردار كيفية صياغة القوانين. فموضوع الدفاع هو امر لا يسع ايه ولاية ان تقوم به كما ان الشئون الخارجية ترتبط ايضا بالدفاع ونظرا لان الولايات الهندية ـ وحتى اكبر الولايات فيها ـ لم تمارس ذلك من قبل مطلقا، فانها لن تأمل ممارسة الشئون الخارجية بصورة فعالة. أما فيما يتعلق بالمواصلات فانه امر يتعلق بالخطوط الحياتية للولايات، ولا يسعها القيام باى شىء دون تعاوننا، واوضحت ان الاضطرابات الطائفية فى شمال الهند قد جعلت حكام الولايات غير المسلمين يتجنبون الباكستان واقترحت ان نستفيد من تلك التطورات لصالحنا، واذا لم نطلب أية تعهدات مالية او تعهدات اخرى فان حكام الولايات لن يكونوا غير راضين عن اقتراحنا «غير ان الوقت المتوفر لدينا قليل جدا فاذا اردنا انضمام تلك الولايات للهند فيجب ان ننفذ ذلك قبل ١٥ اغسطس !!» إن اهم امر يجب ان نأخذه فى الاعتبار هو امن البلاد العام، فعند موافقة حكام الولايات على (الدفاع) لا تشمل العدوان الخارجى فحسب بل على الامن الداخلى ايضا، وكان سردار ميالا للموافقة على اقتراحى ، وقد اقترحت عليه ان يضع الاقتراح امام نهرو وان يحصل على

موافقتـه ولم يكن من المستحسن تقديم ذلك الاقتراح بصـورة مكتوبـة خوفا من تسربـه والدعـاية الناتجة عن ذلك التـى قد تكون مضرة بـالخطة وفى اليوم الثـانى اعلمنى سردار ان نهرو يتفق مع اقتراحى اذا امكن تحقيقه وكـان يبدو لى ان نهرو يشك فى نجاح الخطـة، كما ان سردار نفسه لم يكن متفائلا جدا، لانه كان يشك فى مقدرتنا على تنفيـذ الخطة خلال مدة اسابيع قليلة قبل ١٥ اغسطس، ولكننى أكدت لسردار ان ضيق الوقت نفسه قد يؤدى الى إنجاح الخطة».

وبالمصادفة فاننى اقترحت ضرورة تعاون اللورد مونتبـاتن نظرا وعلاقته مع العائلة ونفوذه على حكام الولايات ووافق سردار من صميم قلبه على ذلك وطلب منى ان اتصل به دون اى تأخير»

«وبعد يوم أو يومين قابلت اللورد مونتبـاتن وذكرت له حديثى مع سردار وخطتنا، وطلبت منه المساعدة على انضمام الولايات للهند فيما يتعلق بالامـور الثلاثة (الدفاع والخارجية والمواصلات) وقلت له انهم لن يخسروا شيئـا من ذلك، واذا نجح فى تحقيق الانضام فانه سيكـون له دور عظيم، وشعرت انـه تاثر تأثيراً كبيرا بملاحظـاتى التى جاء فيها انـه يمكن التئام جروح التقسيم لـدرجة كبيرة فى حالة انضمام الولايات للحكومة الهندية، وأن تلك الخطوة قد تؤدى الى تحقيق وحدة البلاد الاسـاسيـة وأود أن أعترف اننى خشيت مـؤقتـا مـن مخاوف ان يتاثـر اللـورد مـونتبـاتن بـاراء مستشاريه ولكن لدهشتى وفرحتى وجدته يقبل الخطة، وناقش اللورد مونتباتن الخطة مع سردار وادت المباحثـات الصريحة الى تطابق وجهات نظـر الطرفين.واود ان اضيف ان نهرو فـوض اللورد مونتباتن ـ بعد مصـادقة مجلس الوزراء ـ بمهمة اجراء مباحثات مع حكـام الولايات حول مسألة الانضمام كما فوضه ايضا فى التعامل مع حيدر اباد».

(فى . بى مينون المصدر السابق ص :٩٧ ـ ٩٨)

أما فيما يتعلق بـدعوة المهراجـا هارى سنغ للورد مونتبـاتن لزيارة كشمير فقـد كتب القاضى محمد يوسف صراف فى كتابه (الحرب الكشميرية من اجل الحرية) التعليقات التالية:

«لا يوجـد اى دليل على حصول لقاء بين المهراجـا ومونتباتن فيما بين ١٩١٢ ــو١٩٤٧ م ولذلك فمن المثير ان نذكر مـونتباتن بالدعوة الموجهـة اليه سنة ١٩٢١ م ولابد وان يكون قد وجـدَ ما فيه الكفـاية لتلبيتهـا بعد مضى ٢٥ عـامـاً (محمد يـوسف صراف الحرب الكشميرية من اجل الحريـة المجلد رقم ٢ ص ٧٥٦).

ولا يخفى ان زعماء الكونجـرس قد طلبـوا المساعدة النشيطـة للورد مونتبـاتن من اجل ضمان انضمام الولايـات للهند لاسيما ولاية جـامو وكشمير . فقـد زار مونتباتن سرينغـر فى الفترة ما بين ١٨ و ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ م بطلب من زعماء الكونجرس الهندى لذلك فمن المناسب الاشارة الى «رسالـة حول كشمير» ارسلهـا نهرو الى مونتباتن فى ١٧ يـونيو سنة ١٩٤٧ م . وفى هـذه الرسـالة تستحق الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ أن نورد نصها فيما يلى:

«٢٢ ــ لا يمكن مواجهة الموقف فى كشمير دون تغييرات رئيسية تؤدى الى تنصيب حكومة مسئولة فى كشمير على أن يكون المهراجا رئيسها الدستورى ، وفى الواقع لا يوجد هناك أى خيار اخر واذا لم نتبع ذلك فان موقف المهراجا لن يكون فى مامن اما فى حالة إنضمام المهراجا الى الجمعية التاسيسية الهندية واتخاذ خطوات الاصلاح فى الولاية، فانه سيضع نفسه مع الشعب، كما سيحصل على دعم الشيخ عبد الله وأقوى حزب فى الولاية والذى على الرغم من ان غالبيته من المسلمين الا انه يضم ايضا الهندوكيين والسيخ».

«٢٣ــ وقبل تحقيق ذلك فإن الخطوات الفورية الواجب إتخاذها تشمل عزل السيد كاك من رئاسة الوزراء واخراج الشيخ عبد الله وزملائه من السجن.. ويقال انه يوجد هناك سجناء اخرون من اعضاء الرابطة الاسلامية (المؤتمر اسلامى) ولا يوجد هناك اى سبب لعدم الافراج عن أولئك السجناء ايضا. وفى حالة سوء سلوك أى شخص فى المستقبل فيمكن اتخاذ الاجراءات ضده»

«٢٤ ـ ان ما سيحدث لكشمير هو امر يحمل الاهمية الاولى للهند طبعا ليس بسبب احداث السنة الماضية فحسب بل لان الولاية هى ذات موقع استراتيجى هام كدولة حدودية»

«وتوجد كافة العناصر التى تشجع التعاون السلمى السريع مع الهند.. وموارد الولاية ضخمة جدا لكنها «من المؤسف» تنتهج سياسة قمعية بواسطة شخص لا توجد لديه رؤية واضحة وأدى طموحه الشخصى الكبير الى تقريب الولاية من حافة الدمار، ويوجد اجماع اليوم تقريبا بين كافة الطبقات والفئات فى كشمير على ضرورة عزل السيد كاك. اما أين سيذهب فهو امر من الصعب قبوله لانه جعل نفسه غير مقبول فى كل مكان فى الهند ولاسيما فى كشمير ولكن مهما يكن الحال فلابد من عزله عن السلطة، اما الخطوة الفورية الثانية الواجب اتخاذها فهى الافراج عن الشيخ عبد الله والزعماء السياسيين الاخرين، ومن الواضح لا يمكن التوصل الى اية شروط لاطلاق سراحه. وعند اطلاق سراح الشيخ عبد الله فانه يستشير بلا ادنى شك زملائه فى كشمير وخارجها قبل ان يقوم باية تصرفات ولولا انشغال نهرو لكان فى كشمير منذ امد بعيد ، وهو لا زال يفكر بالذهاب الى كشمير بالقريب العاجل. كما ان غاندى هو الاخر ينوى الذهاب الى هناك قريبا».

«٢٨ـ فى حالة بذل اية محاولة لدفع كشمير للانضمام الى الجمعية التاسيسية الباكستانية، فمن المتوقع حصول اضطرابات كبيرة لان حزب المؤتمر الوطنى لا يحبذ ذلك كما ان موقف المهراجا سيكون صعبا للغاية، لذلك فان الموقف الطبيعي الواضح هو انضمام كشمير الى الجمعية التاسيسية الهندية، وهذا الامر سيحقق الطلبات الشعبية بالاضافة الى رغبات المهراجا، ومن السخف التصور ان الباكستان ستخلق مشاكل اذا حصل ذلك»

(نيكولاس ما نسرغ. تحويل السلطة المجلد رقم ١١ ص ٤٤٦ الى ٤٤٨ (رسالة الباندیت نهرو حول كشمير)

تعليق:

ومن محتويات رسالة الباندیت نهرو حول كشمير المذكورة ومن رسالة كريشنا مينون الى اللورد مونتباتن، ووصف ف. بى. مينو لمباحثاته مع مونتباتن، يتضح جليا ان إدعاء الكونجرس الهندى بانه لم يحاول ممارسة الضغوط لانضمام ولاية كشمير للهند هو خلاف للحقيقة وتزييف للتاريخ والحقائق الثابتة.

وحول زيارة اللورد مونتباتن الى كشمير تجدر الاشارة الى أن الزيارة قد تمت بناء على رغبة زعماء الكونجرس الذين أرادوا نائب الملك ان يزور الهند، وان يبذل اللورد مونتباتن الجهود اللازمة من اجل ضمان انضمام ولاية جامو وكشمير للهند. ولم تكن الزيارة تلبية لدعوة وجهها المهراجا الى اللورد مونتباتن ، كما نود ان نذكر انه لولا حرص زعماء الكونجرس الهندى على تلك الزيارة لما رفع مونتباتن تقريرا حول المباحثات التى أجراها مع المهراجا ورئيس وزرائه الى الباندیت نهرو، يقول السير كونارد كورتفيلد الذى كان المستشار السياسى لنائب الملك ما يلى:

«كانت هناك خلافات بينى وبين اللورد مونتباتن حول كشمير وحيدر اباد، فقد نصحت بان تتاح الفرصة للولايات لتقرير مصيرها بعد الاستقلال حيث سيكون من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الامر بين الهند والباكستان، وان كلا القضيتين «اى كشمير وحيدر اباد» يمكن ان تخلقا نوعا من التوازن بين الهند والباكستان، ولكن مونتباتن لم يعط انتباها لنصيحتى وعندما زار كشمير خلافا للاعراف فانه لم يصطحب معه مستشاره السياسى، فما قلته عن كشمير لم يكن له اى وزن، لان نهرو كان مصمما على انضمام الولاية للهند»

(سى. ايج فيليب ومارى دورين وينرايت (تقسيم الهند السياسة والابعاد) : ١٩٣٥ ـ ١٩٤٧ ص ٥٣١

ويدعى ف . بى مينون فى كتابه «صفة اتحاد الولايات الهندية» ص ٣٩٤ ان اللورد مونتباتن قد اعلم المهراجا انه فى حالة انضمامه الى الباكستان فان الهند ستعتبر ذلك عملاً غير ودى تجاه الحكومة الهندية وعبر عن نفس وجهة النظر الن كيمبل جونسون ص ٣٨٣ ـ اما مؤلفو كتاب (الحرية فى منتصف الليل ص ٢٥٠) فقد كشفوا ان المهراجا لم يامر بصورة قاطعة بالإنضمام للهند بل انه عرض ان ترسل فرقة مشاه من اجل الحفاظ على وحدة اراضى كشمير».

ولم يجر اللورد مونتباتن مباحثات مسهبة مع الباندیت نهرو حول كشمير بل انه يعترف بمايلى.

«واعرب نهرو عن اسفه لاننى لم اتمكن من حل الازمة الكشميرية لانه كان يرى انه لا يمكن حل الازمة إلا باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن واقرار حقوق الشعب وكان نهرو يريد التوجه الى كشمير شخصيا لمعالجة القضية نيابة عن صديقه ومن اجل حرية الشعب».

(نيكولاس مـا نسيرغ المصدر السـابق ص ٥٩٣ للتفاصيل الكـاملة راجع المصـدر السابق ص ٥٩١ ـ ٩٣)

المراسلات بين حكومة المهراجا وقادة الكونجرس الهندى

يدعى قادة الكونجرس الهندى انهم لم يتدخلوا بشئون كشمير الداخلية ولم يمارسوا الضغوط على المهراجـا ورئيس وزرائه لانضمام الولاية الى الهنـد. ويدعـون انه بعد ان احتل رجـال القبائل كشمير التمس المهراجا انضمام الـولاية للهند. وبعد ذلك ارسلت الحكومة الهنـدية قواتها الى ولاية جامو وكشمير ، بينما الحقيقة خلاف ذلك كما يتضح الامر جليـا من الوثائق التى اشرنا اليها انفاو هى وثائق تاريخية ذات قيمة قانونية كبيرة. فـالحقيقة هى ان اللورد مونتباتن وقادة الكونجرس الهندى ظلـوا على اتصال دائم بـالمهراجـا. كما ان الزعماء الهنـود بصورة عـامة والباندـيت نهرو وسردار باتيل بصـورة خاصة ظلـوا على اتصال مستمر بـالمهراجـا ورئيس وزرائه مستفيدين من خدمـات صديقهم ومؤيـدهم اللورد مونتباتـن ـ فقد كان القـادة الهنود يستخدمـون كل الضغوط والممارسات للحصـول على تأييد المهراجـا ورئيس وزرائه من اجل انضمام الولايـة الى الهند وفى ٣ يوليو ١٩٤٧ م أرسل سردار باتيل رسالة الى الباندية رام جندرة كاك لاقناعه بإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن لتمكينه من الانضمام الى الجمعية التأسيسية الهندية فى ١٥ أغسطس ، وقال :

«ولا بدوان تدركوا أن الهند فى ١٥ أغسطس ـ على الـرغم من تقسيمها ستكون حرة فى ذلك الوقت، وستنضم الغالبيـة العظمى من الولايات الى الجمعية التـأسيسية الهندية، واننى اعتقـد على الرغم صعوبات ولاية كشمير فلا يوجد لديها اى خيار اخر».

مراسلات سردار باتيل : ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ص٣٢

وهكذا فان قـادة الكونجرس الهندى لم يمارسـوا الضغوط على المهراجا ورئيـس وزرائه لاقامة علاقات وثيقه مع الكونجرس فحسب، بل انهم استخدموا خدمات اللورد مونتباتن من اجل ممارسة الضغوط على المهراجا هارى سنغ لانضمام الولاية الى الهند وفى هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان نهرو وغاندى كانا حـريصين على زيارة سرينجار من اجل ضم كشمير للهند ولاطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وعلى الـرغم من ان حاكم دوغرا كان يعارض انضمام الولايـة الى الباكستان الا انه لم يـود زيارة قـادة الكونجـرس لكشمير نظرا لان الغـالبية العظمى من سكـان الولايـة هم من المسلمين، ولذلك فـانه لم يوافق فى البدايـة على زيارة غاندى، غير ان اللـورد مونتباتن كان ملتـزما لقادة الكونجـرس الهندى بانضمام كشمير للهند لدرجـة انه اخذ يمارس الضغوط ضـد المهراجا ـ ففى رسالته التى كتبها فى ١٢ يوليو ١٩٤٧ م أخطر غاندى بما يلى.

«اننى مستعد طبعا لإرسال اى رد تريده للمهراجا فإما ان ارسل اليه رسالة مفصلة أو برقية عن طـريق المقدم البريطـانى المقيم فى كشمير، واكرر بـاننى اضع نفسى تحت خـدمتك فى هذه المرحلـة

لكننى اشعر بضرورة مناقشة محتوى الرد معى، لذلك ساطلب من احد الموظفين التابعين لى ان يتصل بك هاتفيا لتقرير موعد الزيارة اليوم أو غدا»

(نقل السلطة . المجلد ١٢ ص ١١٤-١١٥)

شاهد من أهلها

نص رسالة الباندیت نهرو الى سردار باتيل بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧م

«١ ـ دور جاداس «مراسلات سردار باتيل ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ص ٤٥ ـ ٤٧) عزيز ولا يهابى.

اننى اكتب اليك عن كشمير ولقد قابلت مهاجان قبل ان يذهب الى هناك وتكلمت معه وشعرت ان اسلوبه قد لا يكون ناجحا كليا.

٢ ـ ويبدو لى أنه من الواضح على ضوء التقارير العديدة التى تسلمتها، ان الموقف هناك خطير ومتردى فالرابطة الاسلامية فى البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية تقوم باستعدادات للدخول فى كشمير باعداد كبيرة وعند مجيىء الشتاء فان كشمير ستعزل عن الهند والطريق الوحيد المفتوح عبر وادى جيلهم ـ وخلال الشتاء لا يمكن استخدام طريق جامو ولا الخطوط الجوية التى ستظل مغلقة لاسيما فى نهاية اكتوبر وبداية نوفبمر ـ وفى الواقع فان المواصلات الجوية ستكون صعبة حتى قبل ذلك التاريخ.

٣ ـ أعتقد ان استراتيجية الباكستان هى التسلل فى كشمير الان والقيام بعملية كبيرة عند عزل كشمير بسبب الشتاء القادم.

٤ ـ ان نجاح هذه الاستراتيجية او عدم نجاحها انما يعتمد على القوات المعارضة لها. واشك فى مقدرة المهراجا وقواته على مواجهة الموقف دون الدعم الشعبى ـ فسيكونون منعزلين عن الهند واذا ظل شعب الولاية ضدهم فسيكون من الصعب مواجهة الموقف ويبدو ان المجموعة الرئيسية التى ستساندهم هى مجموعة المؤتمر الوطنى برئاسة الشيخ عبد الله واذا ظل المؤتمر الوطنى معزولا بطريقة او اخرى او محايدا فان المهراجا وحكومته سيكونان فى معزل عن الشعب وسيجد الشعب الباكستانى مجالا حرا نسبيا امامه

٥ ـ لذلك فان من المهم اقامة علاقات ودية بين المهراجا والمؤتمر الوطنى للحصول على دعم شعبى ضد باكستان ، وفى الواقع يبدو لى انه لا يوجد اى طريق شعبى اخر غير هذا الطريق امام المهراجا (اى اطلاق سراح الشيخ عبد الله وقادة المؤتمر الوطنى واقامة علاقات ودية معهم والسعى الى التعاون معهم ثم الاعلان عن الانضمام للاتحاد الهندى) وعند التحاق الولاية بالهند فسيكون من الصعب على الباكستان احتلالها رسميا أو بصورة غير رسمية دون المجابهة مع الاتحاد الهندى.. اما فى حالة تأخير انضمام الولاية للهند، فان الباكستان ستسير قدما دون خوف من العواقب لاسيما وان الشتاء سيعزل كشمير.

٦ ـ لذلك يبدو لى ان من الضرورى والعاجل ان تنضم الولاية بصورة مبكرة للهند كما من المهم ان يحصل ذلك بعد اقرار السلام بين المهراجا والمؤتمر الوطنى وتعاونهما لمواجهة الموقف، وهذه ليست مهمة سهلة ، ولكن يمكن القيام بها نظراً لان الشيخ عبد الله حريص على ان يكون خارج الباكستان وسيعتمد علينا اعتمادا كبيرا فى إسداء النصح له. وفى نفس الوقت لا يسعه قيادة شعبه معه ما لم يكن هناك شىء ثابت امامه ، ولا يسعنى فى الظروف الحالية تحديد تلك الامور، ولكن الشىء الرئيسى هو انه ينبغى على المهراجا ان يحصل على صداقة وتعاون الشيخ عبد الله ، وهذا اعتقاد مختلف الاقليات فى كشمير ايضا. والذين لا يجدون اى دعم اخر يعتمدون عليه. ولا اعتقد ان بوسع المهراجا ان يستمر بحكمة لمدة طويله دون وجود قسم رئيسى من الشعب يدعمه. وستكون ماساة فى حالة عزل المؤتمر الوطنى.

٧ ــ ولا يسع اى فرد ان يضمن ما الذى سيحصل فى هذا الموقف المعقد ـ لكن الطريق الذى اقترحته يبدو لى هو الافضل واكثر السبل احتمالا من المحتمل جدا ان يثمر ولا يسع المرء نسيان عنصر الوقت وينبغى عدم وجود اى تاخير، لان التاخير سيعزلنا عن كشمير كليا نظرا لموسم الشتاء القادم.

٨ـ لقد حاولت ان اشرح هذا الامر برمته لمهاجان واخشى انه يقدر جزءً مما قلت له فقط ولا اعرف النصيحة التى اسديتها له وغنى عن القول ان نصيحتك سيكون لها اثرها اما على المهراجا او على مهاجان..

٩ـ وفى الوقت الحاضر لا زال الشيخ عبد الله وزملاؤه فى السجن ، ويبدو لى ان ذلك سيىء جدا على مستقبل التطورات ، ولسوء الحظ فان المهراجا غير قادر على اتخاذ القرار بسهولة.

١٠ ــ واننى أمل أن يكون بوسعك أن تقوم بعمل ما فى هذا الموضوغ لتعجيل الامر ولتحويل الامور فى اتجاهها الصحيح، ولاشك ان المؤتمر الوطنى يعتبر ذخرا كبيرا لنا فى حالة التعامل معه بصورة صحيحة . وسيكون من المؤسف خسارة الشيخ عبد الله الذى اعطانا تاكيدات على معارضة الباكستان والتعاون معنا والالتزام بنصيحتنا.

١١ ــ وأود ان اضيف ان جوهر الامر هو ان ان الامور يجب ان تعمل بصورة تمهد لانضمام كشمير الى الهند باقرب فرصة ممكنة وبتعاون الشيخ عبد الله.

المبجل : سردار والا يهالب باتيل

نيودلهى

المخلص جواهر لال

الفصل الخامس

قرارات الامم المتحدة

طبقت الهند المثل العامى المصرى الشهير:« ضربنى وبكى، وسبقنى و إشتكى» !! إذ أنها إحتلت جامو وكشمير فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الامن الدولى أول يناير سنة ١٩٤٨م.. وزعمت الهند فى عرضها على المجلس أن باكستان هى المسئولة عن إثارة القلاقل فى كشمير!! وطالبت الهند مجلس الأمن بأن يرغم باكستان على سحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية.. وشاءت عدالة السماء أن تخيب خطة الهند، فلم يصدر مجلس الأمن القرار الذى كانت تتمناه، و إنما طالب الطرفين بوقف أية أعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف، وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير، ومكونه من أعضاء ينتمون الى الولايات المتحدة الامريكية وعدة دول أوروبية والارجنتين، وقرر المجلس إيفاد اللجنة الى الهند وباكستان على الفور للتحقيق فى القضية . وبعد المحادثات مع كلا الجانبين ومسح المنطقة، إتخذت اللجنة الدولية قراراً وافق عليه الطرفان ، وفيما يلى نص قرار اللجنة الدولية:

الجزء الاول أو «أمر وقف اطلاق النار»

ا ـ وافقت حكومتا الهند وباكستان على ان تقوم القيادة العليا لهما باصدار اوامر وقف اطلاق النار بصورة منفصلة، وفى نفس الوقت، لجميع القوات تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير فى اقرب فرصة ويطبق عمليا ويوافق عليه تنائيا فى غضون اربعة ايام بعد ان تقبل الاقتراحات من قبل الحكومتين.

ب ـ ان القيادة العليا للقوات الهندية والقوات الباكتسانية وافقتا على الامتناع عن القيام باية إجراءات من شأنها أن تزيد من الطاقات العسكرية للقوات التى تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير.

ج ـ يقوم كلاً من القائد الاعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية بالحث على تقديم اى تغيرات ضرورية محلية فى الوضع الحالى يكون من شأنها تسهيل وقف اطلاق النار.

د ـ تقوم اللجنة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطة اللجنة وبتعاون القيادتين للإشراف على كيفية تطبيق وقف اطلاق النار.

هـ ـ وافقت حكومتا الهند وباكستان على أن تطالبا شعبيهما بالمساعدة فى خلق والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع ومزيد من المباحثات

الجزء الثانى: إتفاقية الهدنة:

بعد قبول الاقتراحات الرامية الى وقف مباشر للعداء كما تم فى الجزء الاول، فان كلتا الحكومتين تقبل المبادىء الاتيه كاساس لصياغة اتفاقية الهدنة

أولاً: نظرا لان وجود قوات من باكستان فى ارض ولاية جامو وكشمير يشكل تغيراً مادياً فى الوضع لهذا توافق الحكومة الباكستانية على سحب قواتها من الولاية.

ثانيا: ستستخدم الحكومة الباكستانية اقصى جهودها لضمان إنسحاب القبائل من ولاية جامو وكشمير وان لا يمكث المواطنون الباكستانيون هناك خاصة الذين دخلوا بهدف القتال

ثالثاً: فى انتظار الحل النهائى فان الاراضى التى ستخليها باكستان سيتم إدارتها من قبل سلطة محلية وتحت اشراف اللجنة.

رابعا: عندما تبلغ اللجنة الحكومة الهندية بان رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين المشار إليهم قد أنسحبوا، فان ذلك سينهى السبب الذى تواجدت من اجله القوات الهندية فى جامو وكشمير، بالاضافة الى ذلك فان القوات الباكستانية تنسحب من ولاية جامو وكشمير وتوافق الحكومة الهندية على البدء فى سحب العدد الاكبر من قواتها من الولاية على مراحل يتم الموافقة عليها مع اللجنة.

خامساً: وفى انتظار الموافقة على الشروط لتسوية نهائية للموضوع فى ولاية جامو وكشمير، ستحتفظ الحكومة الهندية بأدنى ما يمكن من قواتها على الخطوط الموجودة حاليا لوقف ، اطلاق النار والتى تعتبر ضرورية لمساعدة السلطات المحلية فى مراقبة وضع الامن والقوانين وستقوم اللجنة بمراقبة الاماكن التى تعتقد بانها ضرورية.

سادسا: تؤكد حكومة الهند أن حكومة ولاية جامو وكشمير ستقوم باتخاذ كل الاجراءات ضمن سلطتها للاعلان بان السلام والامن والقوانين سيتم حمايتها وسيتم ضمان جميع الحقوق الانسانية والسياسية.

سابعا: سيتم الاعلان عن التوقيع على النص الكامل لاتفاقية الهدنة او البلاغ الرسمى الذى يحتوى على المبادىء التى تمت الموافقة عليها بين الحكومتين واللجنة.

الجزء الثالث

تؤكد الحكومة الهندية والحكومة الباكستانية رغبتهما فى أن مستقبل ولاية جامو وكشمير سيتم تقريره طبقاً لرغبة الشعب. وبهذا الصدد وافقت الحكومتان على الدخول فى مشاورات مع اللجنة لتقرير وضمان اوضاع عادلة ومتساوية للتاكيد على سهولة التعبير الحر.

وخلاصة قرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ هى وقف اطلاق النار و إبرام اتفاقية هدنة مع إعادة تاكيد الرغبة فى إجراء استفتاء فى كشمير كذلك الاقرار بتعين مراقبين عسكريين للاشراف على مراعاة وقف اطلاق النار وقد قبلت كل من الهند وباكستان قرار اللجنة بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٨.

قرار يناير ١٩٤٩

بعد سلسة من الاتصالات مع ممثلى الحكومتين ارسلت اللجنة توصياتها الخاصة بالاستفتاء

فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لكل من الباكستان والهند فقبلتا مقترحات وتوصيات اللجنة حيث تم ادراجها فى قرار اللجنة المؤرخ فى ٥ يناير ١٩٤٩م:

نص القرار

لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان.

استلمنا من حكومتى الهند وباكستان فى بلاغين رسميين بتاريخ ٢٢ ديسمبر و٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ قبول المبادىء التالية والتى هى مكملة لقرار اللجنة فى أغسطس ١٩٤٨م:

١ ـ مسالة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان سيتم تقريرها من خلال الطرق الديمقراطية المتمثلة فى إستفتاء حيادى حر.

٢ ـ سيتم إجراء الاستفتاء عندما ترى اللجنة بان وقف اطلاق النار ومعاهدة الهدنة التى نظمت فى الجزئين اولا وثانيا فى قرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ قد تم تنفيذها.

٣ ـ يعين امين عام الامم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة منظم استفتاء والذى سيكون شخصية عالمية مرموقة وحاصل على الثقة وسيتم تعيينه رسميا فى المكتب من قبل حكومة جامو وكشمير.

٤ ـ يقوم منظم الاستفتاء بانشاء السلطات فى جامو وكشمير والتى يعتبرها ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء والتاكيد على حرية وحياد الاستفتاء.

٥ ـ يتمتع منظم الاستفتاء بسلطة تخوله حق تعيين موظفين ومساعدين ومراقبين عندما يشعر بضرورة ذلك.

٦ ـ بعد تطبيق الجزئين اولا وثانيا من قرار اللجنة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م وعندما تقتنع اللجنة بعودة الاوضاع السلمية فى الولاية ستقرر اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالاستشارة مع الحكومة الهندية ترتيبات القوات الهندية فى الولاية ، وان هذه الترتيبات ستتم لضمان استفتاء حر فى الولاية.

٧ ـ وبشان الاراضى التى تمت الاشارة اليها فى القرار، فان الترتيبات النهائية للقوات المسلحة فى المنطقة سيتم تقريرها من قبل اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالتشاور مع السلطة المحلية.

٨ ـ يطلب من جميع السلطات المدنية والعسكرية وجميع العناصر السياسية للولاية التعاون مع منظم الاستفتاء فى الاعداد من اجل اجراء الاستفتاء.

٩ ـ حرية عودة جميع مواطنى الولاية الذين تركوها بسبب الاضطرابات الى الولايات المجاورة، وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين ومن اجل تسهيل العودة سيتم تعيين لجنتين، واحدة تحتوى على مرشحين من الهند، والاخرى على مرشحين من باكستان وستعمل اللجنتان طبقا لتوجيهات منظم الاستفتاء، وستتعاون حكومتا الهند وباكستان وكل السلطات داخل الولاية مع منظم الادارة

فى جعل هذه الشروط نـافذة المفعول وعلى جميع الاشخاص غير مواطنـى الولاية الذين كـانوا فيها لاغراض غير قانونية قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٨ الخروج من الولاية.

١٠ ـ جميع السلطات ضمن ولاية جامو وكشمير يجب أن تتأكد من التعاون مع منظم الاستفتاء فى الامور التالية:

١ ـ لا تهديد ولا اكراه او تخويف او اى نوع من التأثير.. بفرض على المواطنين فى الاستفتاء .

ب ـ لا تفرض أية قيود على النشاطات السياسية القانونية فى جميع انحاء الولاية.

بمعنى حماية حرية جميع رعايا الولايـة فى التعبير عن وجهة نظرهم فى التصويت حول مسألة انضمام الولاية الى الهنـد او الى باكستان بدون اعتبار العقيـدة او النسب او الحزب وستكون هناك حرية صحافة والقاء الخطب والاجتماع وحرية السفر فى الولاية بما فيها حرية الدخول او الخروج الشرعية.

ج ـ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

د ـ تزويد الاقليات فى جميع انحاء الولاية بالحماية الكافية.

ه ـ منع الاحتيال واستغلال الناس.

١١ ـ يستطيع منظم الاستفتاء الرجوع الى لجنة الامـم المتحدة للهند وباكستان للبت فى المشاكل التى يراهـا تتطلب المساعـدة وتقوم اللجنـة من جانبهـا بتكليف منظم الاستفتاء بـاجراء مـا يراه مناسبا نيابـة عنها فيما يخص المسئوليات المخولة له، فى نهايـة الاستفتاء سيقدم منظم الاستفتاء تقريراً حول النتائج الى اللجنة والى حكومة جامو وكشمير .

ثم ستوضح اللجنة لمجلس الامن الدولى ما اذا كان الاستفتاء حراً وحيادياً أم لا؟

١٢ ـ حـول ارشادات معاهـدة الهدنة فان تفـاصيل الاقتراحات القـادمة ستوضع بـالاستشارة الموجودة فى الجزء ٢ من قرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨. ويشترك منظم الاستفتاء مشاركة تامة فى هذه المشاورات.

١٣ ـ توصية حكومة الهند وباكستان لاتخاذ اللازم للامر بوقف اطلاق النار الذى يكون سارى المفعول بدقيقة واحدة قبل منتصف ليل الاول من يناير ١٩٤٩ والالتزام بالإتفاقية التى تم التوصل اليها عن طريق قـرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨، والتعهد بالعـودة فى المستقبل القريب الى شبه القارة لتو لى المسئـوليات التى فرضت من قبل القرار فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ وبالتـاكيد على المبادىء المذكورة.

ملاحظـة: توصلت حكـومتا الهند وبـاكستان الى وقف اطلاق النـار قبل منتصف ليلة ١ ينـاير ١٩٤٩ بدقيقة واحدة كما هو منصوص عليـه فى القرار السابق ذكره ثم تعين خط وقف القتال فى ٢٧ يوليو ١٩٤٩م.

باكستان وقرارات الامم المتحدة

قبلت باكستان القرارين السابقين على اساس الشروط التالية:

١ ـ تسريح قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح خلال مرحلة الاستفتاء بعد استكمال العمليات المنصوص عليها فى المادتين اولا وثانيا من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨م.

بـ سحب الجيش الباكستانى فى وقت واحد مع انسحاب الجيش الهندى.

ج ـ عدم المساس بسيادة ولاية كشمير ووحدتها.

د ـ عدم السماح بدخول عسكريين او مدنيين تابعين لحكومة الادارة الباكستانية او الحكومة الهندية الى المنطقة التى تجلو عنها القوات الباكستانية لا باسم الادارة ولا باسم السيطرة.

هـ ـ يستمد المشرف على الاستفتاء سلطته من السلطات المعنية على جانبى خط الهدنة اى من كل من حكومة الولاية ومن حكومة كشمير الحرة.

و ـ لما كانت المناطق الشمالية مناطق خالية وكانت تحت السيطرة الفعلية للقيادة الباكستانية العليا، لذا فلا يسمح بمراكز لحاميات هندية فى تلك المناطق.

قرارات أخرى لمجلس الأمن

لم تكن قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير متمثلة فقط فى قرارى ٨ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ولكن كانت هناك قرارات أخرى هى:

١ ـ فى ١٤ مارس ١٩٥٠ اتخذ مجلس الامن الدولى قراره رقم ٨٠ واقترح فيه تحديد خط وقف اطلاق النار المحدد سلفا فى ٢٧ يوليو ١٩٤٩ كما قرر تعيين ممثل للامم المتحدة للمساعدة فى تنفيذ برنامج الاخلاء من القوات المسلحة والترتيب لتولى مدير الاستفتاء مهامة.

٢ ـ اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٩١ لعام ١٩٥١ (٢٠ مارس ١٩٥١) وقد نص على انه بعد ان تلقى المجلس تقرير ممثل الامم المتحدة واحيط به علما. وبعد ان أكد ان عقد الجمعية التأسيسية التى اوصت بها فى كشمير وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية العمومية لمؤتمر عموم جامو وكشمير ، وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية لتحديد الشكل المستقبلى وتبعية الولاية كلها او اى جزء منها يشكل تحديد مصير الولاية وفقا لمبدأ ارادة الشعب التى يعبر عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاجراء الاستفتاء الحر النزيه الذى يتم تحت رعاية الامم المتحدة فان المجلس.

أ ـ يصدر تلعيمات لممثل الامم المتحدة بان يتوجه الى شبه القارة لاخلاء ولاية جامو وكشمير عسكريا على اساس قرارى اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير ١٩٤٩م.

ب ـ دعوة الاطراف الى قبول التحكيم فى حالة النجاح فى التوصل الى اتفاق خلال مناقشتهم مع

ممثل الامم المتحدة وذلك بشأن نقاط الخلاف.

ج ـ ان تسهم مجموعة المراقبين العسكريين فى الاشراف على وقف اطلاق النار فى الولاية.

د ـ تغيير ممثل الامم المتحدة بامريكى بعد استقالة الممثل البريطانى.

٢ ـ بذلت محاولات عام ١٩٥٧ لاحياء قضية كشمير فى الامم المتحدة.

٣ ـ استخدم الاتحاد السوفيتى السابق فى ١٩٦٢ حق الفيتو ضد قرار وضع مشروعية مندوب ايرلندا على بناء تقرير ممثل الامم المتحدة.

٤ ـ اجتمع مجلس الامن الدولى فى مايو ١٩٦٤ لكن لم يتخذ قرارا بشأن قضية كشمير.

تلك هى قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية كشمير حتى عام ١٩٦٤ م وكانت للقضية مسارات اخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥.

تعنت الهند

رفضت الهند تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات الدولية المذكورة واصرت على نزع سلاح قوات كشمير الحرة أولاً قبل ان تقوم بسحب القوات الهندية من المنطقة ، الامر الذى يخالف القرارات .

كما طالبت بالسماح لها بالاستيلاء على أجزاء إستراتيجية من المناطق الشمالية للولاية رغم نص القرار على عدم السماح لأى هندى مدنياً كان ام عسكرياً بدخول المناطق الخالية؟!!

وعندما إقترحت الامم المتحدة لجوء الطرفين الى مبدأ التحكيم لحسم النزاع على النقاط الخلافية رفضت الهند رغم موافقة باكستان!!

وكان لزاماً على اللجنة الدولية إعادة الملف مرة أخرى الى مجلس الامم المتحدة الذى كلف الجنرال (مال نوتن) بالعمل على تسوية خلافات الطرفين و إقترح الجنرال إخلاء كشمير من جميع القوات العسكرية تماماً وتحويلها الى ولاية مدنية، ووافقت باكستان أيضاً ورفضت الهند!!

حاولت دول الكومنولث التوفيق بين الطرفين للمساعدة على إجراء الاستفتاء الحر المستقل تطبيقا لقرارات مجلس الامن، وقدمت ثلاثة مقترحات متتالية رفضتها الهند كلها، وقبلتها باكستان، مما يقطع بان الهند كانت عازمة على المضى فى طريق تكريس الاحتلال العسكرى، ولم يكن لجوئها الى الامم المتحدة سوى مناورة خبيثة لتخدير الطرف الاخر وكسب الوقت لصالحها . وفى مارس ١٩٥١ رفضت الهند مجدداً إقتراح رئيس المجلس باللجوء الى التحكيم لحل النقاط الخلافية بين الجانبين ولم يجد مجلس الامن الدولى مفراً من تعيين ممثل جديد للامم المتحدة فى كشمير هو الدكتور (فرانك جراهام) الذى تدخل فى اخر لحظة لمنع محاولة هندية مكشوفة لتمرير اتفاقية لضم كشمير عبر جمعية تأسيسية تكونها الهند من بعض عملائها تحت قوة السلاح. وفشلت هذه المحاولة.

ثم قدم الدكتـور جراهام مشروعا يقضى بسحب القـوات العسكرية الهندية والبـاكستانية من ولاية كشمير ، وقد قبلت باكستان المشروع دون اى تحفظ ورفضتـه الهند !! بعد ذلك تقدم الدكتور جراهام باقتراح اخر وهو تخفيض القوات المرابطة على جانبى وقف اطلاق النار الى ما كانت عليه فى ١ يناير ١٩٤٩ م فقبلت باكستان ورفضت الهند!!

مسلسل الرفض الهندى

فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ م اقترح الدكتـور جراهام تحديد عدد الجنود البـاكستانيين الذين يحق لهم ان يرابطوا على الحدود بسته الاف جنـدى وبتحديد عدد الجنود الهنود بثمانيـة عشر الفا، فوافقت باكستان على الدخول فى البحث على هـذا الاساس لكن الهند رفضت الاقتراح بالمرة واعلنت اصرارها على الاحتفاظ بـ ٢١٠٠٠ جندى من جانبها وبقوة مدنية قوامها ٤ الاف فقط من باكستان.

وإزاء هذا التفـاوت الضخم فى الاعداد والذى اقترحتـه الهند اعلن الـدكتور جراهـام فشل مهمته وغادر شبة القارة الهندية.

وعادت القضية مرة اخرى للمجلس الذى تبنى بـدوره اقتراح الدكتور جراهام وطلب من كل من الهند وباكستان الدخول فى مباحثات مباشرة للوصول الى حل، وعاد الدكتور جرهام الى الهند ودخل الفريقان فى المباحثات وتوصلا الى الاتفاق التالى:

١ ـ يحسم النزاع وفقا لأمانى الشعب بطريقة الاستفتاء

٢ ـ يعين مشرف للاستفتاء فى نهاية ابريل ١٩٥٤م.

٣ ـ تنشا لجان من الخبراء للنظر فى المسائل التمهيدية.

٤ ـ بذل الجهود لتجنب الدعاوى العدوانية والعمل على خلق جو ملائم للعمل.

وبعـد ذلك أعلن رئيس وزراء الهند ان قبـول بـاكستان للمسـاعدات الامـريكية قـد غير مجرى المفاوضات وبذلك باءت كل المساعى الحميده بالفشل!!

حث مجلس الامن فى قرار له فى ديسمبر ١٩٥٢ م حكومتى الهند وباكستان على الموافقة على تقليل القوات العسكرية فى الولايـة بحيث تكون ما بين ٩,٣ الاف على الجانب البـاكستانى من خط وقف اطلاق النار، وما بين ١٨,١٢ الفا على الجانب الهندى فوافقت باكستان ورفضت الهند!!

ازاء كل انواع الـرفض السابقة لم يبق امـام باكستان الا العـودة الى مجلس الامن الدولى للبحث عن حل. فتقدمت اسـلام اباد بشكـوى فى ٢ يناير ١٩٥٧ وتقـدم ممثلو استراليا وكـوبا وبريطـانيا والولايـات المتحدة بمشروع قـرار مشترك يطلب إستخدام قـوات الامم المتحدة فى المنطقـة المتنازع عليهـا. وقد وافق جميـع الاعضاء على هـذا المشروع إلا الاتحاد السـوفيتى السابـق الذى استخـدم الفيتو ضد المشروع !! وعلى الاثر عرض مشروع اخر اغفل فيـه الاشارة الى قوات الامم المتحدة فاقره

المجلس بعشرة اصوات وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت وقد قبلت باكستان هذا المشروع ورفضته الهند!!

فى ١٤ مارس ١٩٥٧ م ارسلت الامم المتحدة وسيطها الدولى الدكتور يارنج السويدى الاصل الى باكستان والهند لاكتشاف السبل الممكنة للتسوية . وأخيراً اقترح الدكتور يارنج على الطرفين قبول احالة الامور المتنازع عليها الى لجنة محكمة حيادية فقبلت باكستان ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة انه لا يتفق مع سيادة كشمير وحق الهند والتزاماتها فيها اضافة الى ان قبول التحكيم يشكل اعترافا بحق باكستان فى القضية!!

فى عام ١٩٥٨ م عاد الدكتور فرانك جراهام واقترح بان يقوم مجلس الامن الدولى بمطالبة الجانبين بما يلى.

١ ـ اعلان السلام

٢ ـ احترام قرار وقف اطلاق النار

٣ ـ القيام بدراسة تطويرية حول كيفية ادارة وحماية الأجزاء غير المسيطر عليها من قبل القوات الهندية بعد سحب القوات الباكستانية منها وامكانية تعيين قوات الامم المتحدة فيها.

٤ ـ الموافقة على شروط الاستفتاء والتى هى موجودة فى قرارات لجنة الامم المتحدة بشأن الهند وباكستان.

٥ ـ اجتماع رئيسى الحكومتين تحت اشراف ممثل الامم المتحدة.

ولم تتخل الهند ايضا عن رفضها المستمر لجميع قرارات ومحاولات الامم المتحدة فرفضت هذا الاقتراح ايضا فى حين وافقت عليه باكستان!!

إندلاع الحرب

كانت النتيجة لفشل كافة المساعى الدولية فى حل ازمة كشمير هو زيادة التوتر بين الهند وباكستان ، وزاد من هذا التوتر الاعلان الذى اعلنه وزير داخلية الهند فى ١ يناير ١٩٦٥ م بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، كما اعلن وزير الدفاع الهندى ان القوات الهندية التى كانت تعبر خط وقف اطلاق النار فى الماضى سوف تفعل ذلك مرات اخرى اذا دعتها الضرورة الى هذا. وتوترت العلاقات اكثر عندما اعلن رئيس وزراء الهند الجديد «شاسترى» تصميمه على اعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند.

وعلى اثر ذلك اندلعت الحرب بين البلدين فى ٥ أغسطس ١٩٦٥ م واستمرت الحرب ١٧ يوما.

ولما اشتدت الحرب شعر مجلس الامن الدولى بخطورة الحالة، فعقد جلسة طارئة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ م وأصدر قراره رقم ٢١١ بوقف اطلاق النار بين البلدين وسحب القوات الى المواقع التى كانت

تحتلها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م فى فترة لا تتعدى ٢٥ فبراير ١٩٦٦ م وعلى مراعاة شروط وقف اطلاق النار وخط وقف اطلاق النار وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا. وقد طلبت باكستان خلال جلسة مجلس الامن هذه حل مشكلة كشمير التى هى اساس هذا النزاع ، ولكن المجلس وعد باتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتسوية المشاكل السياسية التى ينطوى عليها النزاع الهندى الباكستانى دون ان يذكر القضية الكشميرية صراحة!!

إتفاقية طشقند

عمل الاتحاد السوفيتى السابق على انهاء الازمة بين الهند وباكستان وحلها حلا سلميا بع اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة، فقد تسلم الرئيس الباكستانى محمد أيوب خان دعوة من موسكو يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥ م لعقد لقاء مع «لال بهادر شاسترى» رئيس وزراء الهند فى طشقند بجمهورية اوزبكستان، وفعلا تم الاجتماع فى يناير ١٩٦٦م بحضور رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى السابق، وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية طشقند ،، وقد نصت الاتفاقية على ما يلى:

أولا : يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يبذل كل منهما قصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين باكستان والهند وفقا لميثاق الامم المتحدة وهما يؤكد ان بموجب الميثاق ألا يعمدا الى القوة وان يسويا المنازعات بالوسائل السلمية، وأقرابا بأن مصالح السلام فى بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعاً من جراء استمرار التوتر بين البلدين، وعلى هذا الاساس جرى البحث بشأن جامو وكشمير واوضح كل من الفريقين موقفه.

ثانياً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين الى المواقع التى كانت ترابط فيها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥م وذلك فى موعد اقصاه يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٦ م ، وعلى الفريقين ان يلتزما بشروط وقف اطلاق النار عند وقف القتال.

ثالثا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان العلاقات بين باكستان والهند ينبغى ان تقوم على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل من البلدين

رابعا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على الا يشجعا اى دعاية موجهة ضد البلد الاخر وأن يشجعا الدعاية الرامية الى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامساً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يعود المندوب السامى الباكستانى فى الهند والمندوب السامى الهندى فى باكستان كل الى منصبه وان تعود البعثتان الدبلوماسيتان فى كلا البلدين الى عملهما الطبيعى ، وعلى الحكومتين ان تلتزما بميثاق فيينا سنة ١٩٦١ م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

سادسا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان ياخذا بعين الاعتبار الاجراءات التى من شانها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات الى ما كانت عليه، وكذلك اعادة التبادل الثقافى بين باكستان والهند، وان يتخذا الاجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

سابعا: وافق الطرفان على ان يصدرا تعليمات الى السلطات فى بلديهما، للقيام بإطلاق سراح أسرى وإعادتهم الى بلادهم.

ثامنا: وافق الطرفان على وجوب إستمرارهما فى بحث القضايا الخاصة بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة واتفقا ايضا على ان يعمل كلاهما على خلق الظروف التى تحول دون هجرة السكان كما اتفقا على ان يبحثا فى اعادة الاملاك والاموال التى استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

تاسعا: وافق الطرفان على وجوب مواصلة الاجتماعات على اعلى المستويات وعلى مستويات اخرى فيما يختص بالشئون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين وقد اقر كل من الفريقين بالحاجة الى اقامة لجان باكستانية هندية مشتركة لتتقدم بتقاريرها الى حكومتيهما للبحث فيما يجب إتخاذه من خطوات اخرى.

الموقف الباكستانى من اتفاقية طشقند.

لخص الرئيس الباكستانى محمد ايوب خان موقف بلاده من اتفاقية كشمير فى خطاب وجهة للامة الباكستانية فى ١٤ يناير ١٩٦٦ م وفى النقاط الاتية.

اولا: ان باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الاساس قبلت مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعن طريق التفاهم المتبادل.

ثانيا: ان باكستان اوضحت مراراً ان السبب الاساسى فى النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الامن الدولى بشان هذه القضية ينص على احقية شعب جامو وكشمير فى ان يقرر ما إذا كان يريد الانضمام الى باكستان او الى الهند ، وان الهند تعهدت امام الامم المتحدة بمنح شعب الولاية الحق فى ان يقرر مستقبله بملء حريته.

ثالثا: ان اتفاقية طشقند لم تغير اراء باكستان القومية حول كشمير وما زال حق الشعب الكشميرى فى تقرير مصيره ومستقبله كما هو لم يمس ولم يتاثر.

اتفاقية طشقند ليست غاية فى حد ذاتها ولا يمكن ان تصبح بحد ذاتها نقطة تحول فى علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب جامو وباكستان على حقه فى تقرير مصيره وينتهى كل شك او غموض حول هذا الموضوع.

حرب ١٩٧١م

لم تشهد قضيـة (جامو وكشمير) احداثـا ذات اهمية او تطورات يمكن رصدهـا فى الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٧١ م سوى قيام الحرب بين الهند وباكستان اواخر عام ١٩٧١ م بسبب الحركة الانفصالية فى شرق باكستان والتى ادت الى قيام دولة بنجلاديش المستقلة.

ولم يستطع مجلس الامن الـدولى فى ٤ ديسمبر ١٩٧١ التـوصل الى قـرار بشأن الحرب الهنـديـة الباكستانيـة مما جعله يحيل المسألة الى الجمعية العـامة التى دعت البلدين فى ٧ ديسمبر ١٩٧١ م الى وقف اطلاق النار فورا وسحب قواتهما المسلحة الى الحدود وكان مجلس الامن الدولى قد اجتمع فى الفترة من ١٢ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١م . واتخذ قراره رقم ٣٠٧ لعام ١٩٧١ م الـذى يطلب فيه وقفا دائما لاطلاق النـار وايقاف الاعمال العسكـرية فى كـافة منـاطق النزاع حتى يتم سحـب القوات الى مناطق الحدود والى المواقع التى تحترم خط وقف اطلاق النار فى جامو وكشمير، ويطلب من سكرتير العام لـلامم المتحدة ان يحيط المجلس دون تأخير بالتطـورات ذات العلاقة بتنفيذ القـرار، ويقرر المجلس ان يظل على صلة بالموضوع وان يستمر فى النظر فيـه بنشاط ومتابعة وقد تم وقف اطلاق النار رسميا وفعليا يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١م.

اتفاقية (شملا) ١٩٧٢م.

فى يوليو ١٩٧٢ م اجتمع الرئيس الباكستانى (ذو الفقار على بوتو) برئيسه وزراء الهند (انديرا غاندى) فى مدينة (شملا) بالهند، وتم التوصل الى اتفـاقية بين البلدين عرفت باسم (اتفاقية شملا) والتى تتكون من جزأين اساسين..

الاول :يتعلق بنتـائج الحرب التى نشبت بين البلدين عـام ١٩٧١م وهو جـانب تم الالتزام بـه وتنفيذه رسميا وعمليا، والجزء الثانى يتعلق بالقضية الاسـاسية التى كانت سببا فى النزاع الدائر بين البلدين وهى قضيـة كشمير التى لا تزال بـدون حل حتى الان. هذا وقد اثـارت (اتفاقيـة شملا) كثيراً من اللغط وسوء الفهـم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير المسلمـة اضافـة الى ان الهند ذهبت الى تفسيرات بعيـدة كل البعد عن مضمـون وروح الاتفـاقية خـاصة الجزء الثـانى المتعلق . بالقضية الكشميرية.

رؤية الهند للإتفاقية

أولاً: ترى الهنـد ان اتفاقيـة شملا تلغى جميع قـرارات الامم المتحـدة السابقة والخاصـة بحل قضية كشمير، كما تـزعم ايضا ان بـاكستان بتـوقيعها على هذه الاتفـاقية لا يحق لها اثـارة قضية كشمير مرة اخرى امام الامم المتحدة او اى محفل دولى اخر!!

وترتكز الهند فى ذلك على الفقرة الواردة فى الاتفاقية والتى تنص على ما يلى:

(ويقرر البلدان تسـوية الخلافات بينهما بالوسـائل السلمية من خلال المفاوضـات الثنائية او

باية وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين، وحتى تتم التسوية النهائية لاى مشكلة من المشاكل بين البلدين لا يقوم اى جانب من طرف واحد بتغيير الوضع، ويمنع البلدان تنظيم او مساعدة او تشجيع ايه اعمال تضر بالحفاظ على العلاقات السلمية التى تتسم بالانسجام بين البلدين).

والرد على هذه الرؤية الهندية بسيط للغاية للاسباب الاتية:

(١) ان الفقرة (١) من اتفاقية شملا تقول (تحكم مبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة العلاقات بين البلدين) معنى ذلك ان ميثاق الامم المتحدة هو الاساس فى بناء العلاقات بين البلدين، والامم المتحدة هى ذاتها التى اصدرت قرارات وارسلت اللجان والمبعوثين لحل الأزمة الكشميرية ولم تستجب الهند لكل تلك الجهود.

٢ ــ ان المادة التى تستند عليها الهند فى اتفاقية شملا والسابق ذكرها اشارت الى وسيلتين محدودتين الموصول الى حل وهما:

(ا) المفاوضات الثنائية.

(ب) ايه وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ومن المعروف ان ذكر تعبير المفاوضات الثنائية فى تلك المادة ليس بالامر الجديد المستحدث وذلك لان الفقرة رقم ٢٣ (١) من ميثاق الامم المتحدة يطالب اطراف اى نزاع قد يؤدى استمراره الى تهديد السلام والامن الدوليين، يطالبهم بالبحث اولا عن حل ذلك النزاع بالتفاوض السلمى والتحقيق والوساطة وان امكن التحكيم والحل القانونى او اللجوء الى الهيئات والمحافل الاقليمية التى تتبع لها دول النزاع او اتباع اى ترتيبات او وسائل سلمية اخرى تختارها تلك الاطراف المتازعة.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية لحل أزمة كسشمير بين الهند وباكستان فالشعب الكشميرى ما زال حتى اليوم يعانى من عدم الاستفتاء الذى هو حقه الشرعى فى تقرير مصيرة ، وهل يكون معنى ذلك الفشل القائم حتى الان ان لا تلجأ باكستان الى وسائل سلمية احرى كما نصت اتفاقية شملا نفسها؟ فالوسائل السلمية الاخرى حددتها اتفاقية شملا فى اللجوء الى ميثاق الامم المتحدة حيث نصت المادة (١) منها على ما يلى:

(فى ظل الظروف الحالية الخطيرة فان الضرورة تقضى بالاحتكام الى مجلس الامن الدولى استنادا للبند رقم ٣٧ من ميثاق الامم المتحدة الذى ينص على انه اذا فشل اطراف النزاع وفقا للبند رقم ٣٣ فى التوصل الى حل لذلك النزاع بالوسائل المحددة فى ذلك البند فان على تلك الاطراف اللجوء الى مجلس الامن الدولى لذلك الغرض واذا تبين مجلس الامن ان استمرار النزاع قد يشكل خطرا على سلام وامن الدولتين فى البند ٣٦ فإن يصدر توصياته بشأن التوصل الى حل لذلك النزاع كما يراه مناسبا).

(٣) اذا كانت الهند تدعى بان اتفاقية شملا لا تعطى باكستان الاحقية فى عرض قضية كشمير على الامم المتحدة ، فلماذا لجأت هى الى مجلس الامن الدولى بعد الانتفاضة الشعبية الكشميرية وإتهمت باكستان بمساندة ما اسمته الارهاب فى كشمير، وطالبت مجلس الامن الدولى بحث باكستان على وضع حد للارهاب المزعوم فى كشمير وعلى منع الكشميريين من تجاوز خط الهدنه الحدودى بين شقى الولاية ؟ أليست هذه المطالب الهندية من مجلس الامن تعد دعوة الى تدويل القضية والخروج بها عن إطار اتفاقية شملا؟ أم ان اللجوء الى الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى هو حق فقط للهند وليس حقا لباكستان!!

(٤) ان اى اتفاقية يتم التوصل اليها بين دول مختلفة لا يمكنها ان تكون بديلاً لميثاق الامم المتحدة ما دامت هذه الدول اعضاء بالمنظمة الدولية، وإذا كان هناك تناقض بين نصوص هذه الاتفاقية وميثاق الامم المتحدة فان الاولوية تكون لميثاق الامم المتحدة وليس للاتفاقية؟ وهناك نص ثابت فى ميثاق الامم المتحدة يحسم هذه المسالة الفقهية فنجد ان المادة رقم ١٠٣ من الميثاق تنص عل ما يلى:

(فى حالة وجود خلاف بين التزامات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة فى ظل الميثاق الحالى والتزاماتها فى ظل اتفاق دولى اخر فان التزاماتها وفقا لهذا الميثاق تكون هى السائدة).

وبهذه الردود الاربعة على أدعاء الهند ان اتفاقية شملا سلبت باكستان الحق فى اثارة قضية كشمير امام الامم المتحدة . يتضح ان اتفاقية شملا ما سلبت هذا الحق ابدا من اطراف النزاع بل هى حلقة اضافية الى جانب قرارات الامم المتحدة وليست بديلا لها. وان الاتفاقية لا تشكل باى حال من الاحوال نفيا لقرارت الامم المتحدة ولا يمكنها ان تكون كذلك. واخيرا اذا كانت الهند متأكدة من حقها فى السيطرة على كشمير فلماذا تخشى اللجوء الى الامم المتحدة ؟ ولماذا تخشى التحكيم الدولى وترتكز على نصوص لها الف معنى ومعنى للهروب من مواجهة المجتمع الدولى؟!!

خط الهدنة

ثانيا: الرؤية الهندية لاتفاقية شملا تذهب الى ان الاتفاقية جعلت من كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند وان القضية حلت حلا نهائيا من خلال هذه الاتفاقية وتستند الهند فى اثارة هذا الادعاء على الفقرة الاتية من الاتفاقية (ان على طرفى النزاع الالتزام باحترام خط الهدنة فى ولاية جامو و،كشمير الذى ثم اقراره فى اتفاق وقف اطلاق النار الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م، دون الاعتداء على الاوضاع المعترف بها من كلا الطرفين ، ولا يحق لاى من الطرفين إحداث تغيير من جانب واحد رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية).

فالهند ترى ان هذه العبارة تمثل اعترافا بالسيادة الهندية على الجزء الذى تحتله من كشمير والذى تسيطر عليه لان معناها فى نظر الهند ان اتفاقية شملا إعترفت بخط الهدنة الموقع فى ١٧

ديسمبر ١٩٧١ كخط حدود الهند!! والرد على هذا يتمثل فى النقاط الاتية

(١) ان اتفاقيـة شملا لا تنص على ان خـط الهدنة فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ يمثل حـدوداً للهند، كما انها ايضا ليست حدودا لباكستـان لكن المقصود بالفقرة السابق ذكرهـا هو ان الاراضى الكشميرية التى تـديرها الهنـد وراء خط الهدنة هـى الاراضى الواقعـة تحت سيطرتها العسكـرية. فى حين ان الاراضى التى تديرها حكـومة جامو وكشمير الحرة هى الواقعة تحت سيطرة القيـادة الباكستانية العليا، وهذا الوضع يبقى متناسقا ومتطابقا مع قرارات وقف اطلاق النار التى تبناها مجلس الامن الدولى عام ١٩٤٨ م

٢ ـ إن الاتفاقية نصت على احترام خط (الهدنـة) فى ولاية جامو وكشمير ولم تقل (الحدود) ومن المعروف تاريخيا وفقهيـا ان خطوط الهدنة ما كانت ابدا خطوطا للحـدود بين الاطراف المتصارعة ، وتاريخ القـانون الدولى خير شاهـد على ذلك، لان خط الهدنة هو (حـالة مؤقته) يفـرضها المجتمع الدولى على الطرفين المتنـازعين حتى يتم التوصل الى (حالة دائمـة بعد ذلك ، فكيف تعتبر الهند خط الهدنة اعترافاً بسيادتها على كشمير المحتلة؟

(٣) ان اعادة التعبير عن الـوضع القائم بكلمات مختلفة فى اتفـاقية شمـلا لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يغير الوضع القانونى المعترف به من الاطراف المختلفة ، علاوة على ذلك فإن الفقرة التى ترتكز عليها الهند لا تشكل القرار النهائى فى الاتفاقية ، ولكنها مرتبطة بأجزاء اخرى فى الفقرة ذاتها والتى تنص على (ودون المساس بالاوضاع المعترف بها لكلا الطرفين) .

ومعـروف لـدى الجميع ان اوضـاع كشمير المعترف بها لـدى الطـرفين هـو ان كشمير ستقـرر مصيرها ومستقبلهـا حسب ارادة شعبها عن طريق إستفتـاء حيادى وحر وعـادل . وهذا ما اكـدته الهنـد مئات مـرات خلال ١٩٤٧ و١٩٤٨ وقبلت بـه عن طريق قبـولها لقرارات الامم المتحـدة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير ١٩٤٩ ، ولكن لم تنفذه حتى الان!!

٤ ـ لا يمكن ان تستنـد الهند على ان اتفاقيـة شملا لم تضع حلولا تفصيليـة لحل قضية كشمير واعتبار ذلك نهاية المطاف (لان هذا لا يعنى باى حال تقسيم الولاية وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليـه) لان الحل النهـائى لابد ان يتفـق مع قرارات الامـم المتحدة والتى تنـص اتفاقيـة شمـلا على ضرورة اعتبارها اسـاس العلاقات بين البلدين ، وان يكـون الحل النهائى هو حق شعب كشمير فى تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل بإشراف دولى كما تنص القرارات الدولية..

اخر التطورات

لقد تـزامن عرض الهند الاخير لاجراء محادثـات بشأن كشمير مع تصاعد التوتـر فى الجزء الذى تسيطر عليه الهنـد من كشمير وذلك بسبب الحصار الاستفزازى الذى تفرضه قـوات الامن الهندية على مسجد حضرت بال فى كشمير الامر الذى اثار الرأى العـام فى باكستان، كما جاء العرض الهندى

بشأن المفاوضات فى الوقت الذى بدأت فيه باكستان والعديد من الدول الصديقة فى التخطيط لإستصدار قرار يعبر عن القلق البالغ ويطالب باجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى ولاية جامو وكشمير ولم يكن المناخ الداخلى فى باكستان مهيأ لأستئناف الحوار مع الهند فى الوقت الذى يستمر فيه الحصار مفروضا على مسجد حضرت بال فى كشمير.

ولذلك طالبت باكستان الحكومة الهندية برفع الحصار عن المسجد وتحسين الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان فى كشمير الامر الذى من شأنه تسهيل أجراء المفاوضات الباكستانية الهندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية. ولقد أدى الرفع الجزئى للحصار المفروض على مسجد حضرت بال وتاكيدات حكومة الهند أنه ستتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة كشمير أدى الى اقناع باكستان بالموافقة على عقد مفاوضات باكستانية هندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية وفى نفس الوقت تخلت باكستان مؤقتاً عن فكرة استصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير.

ولقد قبلت باكستان عرض اجراء مفاوضات على اساس حسن النيات. وتوقعت باكستان قيام الهند باتخاذ خطوات لخلق مناخ ملائم للمفاوضات منها الحد من اعمال القمع التى تحدث فى الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير ، غير أنه للاسف لم يحدث أى تغير فى السياسة الهندية والتى تطبق القمع الجماعى وعلى نطاق واسع فى كشمير ، وفيما يلى نماذج من الاحداث التى وقعت مؤخرا:

ا ـ قام الالاف من القوات الهندية فى يوم السبت السابع والعشرين من نوفمبر الماضى بحملة على بلدة (سويور) شنت خلالها عمليات مداهمة واسعة النطاق مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من مواطنى كشمير واضرام النيران فى الكثير من المنازل والمتاجر، وتؤكد التقارير أن مذبحة السابع والعشرين نمن نوفمبر يفوق عدد ضحاياها المذبحة التى وقعت فى نفس بلدة سويور فى يناير عام ١٩٩٣ م والتى أستشهد فيها ما يزيد عن خمسين مواطنا من سكان كشمير واضرام النار فى المئات من المنازل والمتاجر فى البلدة بواسطة القوات الهندية.

استمرار اعتقال العديد من زعماء كشمير أمثال سيد جيلانى وغلام نبى لونى ومولفى عباس أنصارى والبروفيور عبد الغنى وغلام حسين ، كما يتم فرض حظر التجوال بصورة عشوائية ولفترات طويلة بالاضافة الى العديد من المصاعب التى يواجهها سكان كشمير فى الحياة اليومية.

ج ـ استمرار القوات الهندية فى نشر قوات ضخمة من حرس الحدود حول مسجد (حضرت بال) وقد أدى أستمرار الحصار المفروض على المسجد إلى حرمان مواطنى كشمير من أداء صلواتهم بالمسجد.

د ـ لقد وصل عدد القوات الهندية المتركزة فى الجزء المحتل من كشمير طبقا للتقديرات المتحفظة

الى ٤٧٥ ألف جندى . ولقد قامت السلطات الهندية بإرسال مزيد من قوات الجيش الهندى لمساعدة القوات شبه العسكرية فى أداء مهام الامن الداخلى، ومن أمثلة هذه المهام حصار مسجد (حضرت بال) والحملة العسكرية التى تم تنفيذها ضد المجاهدين فى بلدة سوبور ، ولقد تضمنت الصحافة الهندية خلال الاسابيع القليلة الماضية تقاريراً من عدد القتلى من مواطنى كشمير ومن القوات الهندية فعلى سبيل المثال ذكرت الصحف الهندية أن ٣٢ شخصا على الاقل قد لقوا مصرعهم فى الفترة من ١٧ ـ ١٩ ديسمبر.

كما تضمنت أعمال القمع الوحشية التى تنتهجها القوات الهندية الاعتقال العشوائى للزعماء والسياسيين فى كشمير واستخدام أعداد ضخمة من القوات العسكرية لفض المسيرات السلمية الى جانب عمليات القتل العشوائى ضد مواطنى كشمير. ولقد أدى موت الزعيم الكشميرى البارز عبد الغنى الياس الافغانى وهو فى السجن الى حالة من التوتر فى الولاية حيث شهدت سريناجار والمدن الكبرى الاخرى إضرابا عاماً.

كما شهدت الولاية أضطرابات عنيفة ردد خلالها المتظاهرين الشعارات التى تدين أعمال القتل داخل السجون، كما لقى زعيم أخر هو شامول الحق مصرعه وهو فى السجن فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣م.

هـ ـ ذكرت الصحافة الهندية ان الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ م شهدت مقتل وأصابة ٤٣٣ من مواطنى كشمير مع مراعاة أن الصحافة الهندية دائما تعطى أرقاماً أقل من الحقيقة بالنسبة لعدد الضحايا الذين يلقون مصرعهم على أيدى القوات الهندية.

لقد قررت باكستان عدم المضى قدما فى جهود إستصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حقوق الانسان فى كشمير بعد قبولها أراء العديد من الدول الصديقة ، والتى أشارت بأن إثارة مثل هذا الموضوع الان من شأنه إفساد الحوار الثنائى بين الهند وباكستان غير أنه بدا واضحا الان بما لا يدع مجالا للشك ان الحكومة الهندية مصرة على اتباع نفس السياسة المتمثلة فى عمليات الابادة الجماعية لشعب كشمير، ولذلك فان حكومة باكستان طالبت الدول الصديقة، خاصة تلك التى كانت قد نصحت باكستان بعدم اثارة مسألة إستصدار قرار من الامم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير ، تطالبها بأن تحث الحكومة الهندية على اتخاذ خطوات من شأنها الحد من أعمال القمع فى كشمير.

وطبقاً لوجهة نظر الحكومة الباكستانية بتعيين على الهند إتخاذ الخطوات الاتية:

ا ـ سحب القوات المتمركزة فى المنطقة المحيطة بمسجد (حضرت بال)

ب ـ تجنب اللجوء الى القوة لفض الاجتماعات والمظاهرات.

ج ـ اطلاق سراح الزعماء السياسيين والمدنيين المعتقلين فى كشمير والهند.

د ـ وضع نهاية لحملات فرض الحصار والاعتقال ضد المدنيين فى كشمير.

هـ ـ السماح لمنظمات حقوق الانسان والاغاثة الانسانية ووسائل الاعلام العالمية بإستطلاع والاحوال فى كشمير.

(بى نظير بوتو تتحدث)

وعندما وصلت المحادثات الاخيرة بين الجانبين الى طريق مسدود كالعادة، بسبب إستمرار العناد والمراوغة من جانب الهند لجأت باكستان الى الامم المتحدة مؤخراً.

فقد أثارت السيدةبى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان قضية كشمير فى كلمتها أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى جنيف وطالبت السيدةبى نظير بوتو الدول الاعضاء بالتمسك بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعمل على وقف المذبحة المستمرة فى كشمير المحتلة. كما وصفت السيدةبى نظير بوتو فى كلمتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التى ترتكب ضد سكان كشمير الابرياء والعزل بأنها عودة الى أيام الظلام لألمانيا النازية، وأشارت الى ان الموقف فى كشمير لا يحتمل السكوت مطلقاً.

واشارت السيدةبى نظير بوتو الى ان كل ما يطالب به سكان كشمير هو الحصول على حريتهم وذكرت السيدة بوتو أنه بالرغم من سياسة القمع التى تنتهجها الهند إلا انها فشلت فى فرض إرادتها على شعب كشمير الذى لا يقهر ، بل تصاعدت مقاومته للوجود الهندى.

وذكرت السيدة بى نظير بوتو فى كلمتها أن القيادة السياسية فى كشمير والتى تمثل ما يزيد عن ثلاثين حزبا أو جماعة سياسية قد أتفقت بالاجماع على عدم قبول دراسة أى حل يتضمن استمرار الحكم الهندى فى كشمير.

وفى اشارة الى المحادثات الباكستانية الهندية التى جرت مؤخرا ذكرت السيدةَ بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان أن باكستان كانت تأمل ان تتناول هذه المباحثات جميع جوانب النزاع بشأن كشمير وقد طالبت باكستان الهند بشدة بضرورة ايجاد حل سلمى لتسوية النزاع حول كشمير وعدم اللجوء الى الخيار العسكرى، واتخاذ خطوات حقيقية للحد من أعمال القمع فى كشمير، غير أن اعمال العنف (بدلاً من ذلك) قد تصاعدت !! وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان اعمال القمع فى كشمير قد أسفرت حتى الان عن مقتل ما يزيد عن ٤٠ ألفا من النساء والاطفال فى كشمير!!

وطالبت السيدة بى نظير بوتو بضرورة حضور ممثلين عن شعب كشمير للتحدث أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لإخبار اللجنة بالأعمال القمعية التى يتعرضون لها. كما طالبت بضرورة قيام اللجنة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان هناك.

وقالت السيدة بى نظير بوتو انه قد ان للمجتمع الدولى أن يمارس ضغوطا على الهند من أجل سحب القوات العسكرية الاضافية المتركزة حاليا فى كشمير المحتلة بهدف وضع حد لأعمال القمع

التى ترتكبها هذه القوات. وأضافت السيدة بى نظير بوتو انه قد حان الوقت لكى يقوم المجتمع الدولى بالضغط على الهند من اجل اطلاق سراح زعماء كشمير المعتقلين والغاء قوانين الطوارىء الجائرة المفروضة على كشمير ووضع حد لجميع الاعمال القمعية التى ترتكبها قوات الجيش الهندى فى كشمير الى جانب السماح لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية الدولية ورجال الاعلام بزيارة كشمير للتأكد من حقيقة المعاناة التى يعانى منها شعب كشمير.

وأكدت رئيسة وزراء باكستان أن إيجاد تسوية للنزاع حول كشمير ترتكز على تحقيق رغبة شعب كشمير ، فهى المفتاح الرئيسى لتحقيق السلام والتقدم فى منطقة جنوب أسيا .. كما أكدت بى نظير بوتو مجدداً إلتزام باكستان بالعمل على إيجاد حل سلمى للنزاع حول كشمير مع تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان.

الفصل السادس

ثـــورة شـــــعب

بعد ان رفضت الهند كل السبل السلمية لحل قضية كشمير إزاء تلك الجرائم البشعة التى يتعرض لها الشعب الكشميرى المسلم، كان على كشمير ان تعلن الجهاد المسلح لتحرير أرضها بالقوة من الإحتلال الهندى، وتقرير مصير شعبها بحرية كاملة وسيادة تامة.

وهكذا بدأت ثورة الجهاد فى كشمير فى يناير ١٩٩٠ وعلى اثر قيام هذه الانتفاضة التى شملت جميع افراد الشعب الكشميرى، إتحدت جميع الحركات الجهادية تحت راية الاسلام باسم (حركة المقاومة الاسلامية فى ولاية كشمير المسلمة) واصبح (على الجيلانى) هو رئيس الحركة وبعد ايام قليلة أعلنت السلطات الهندية ان هذا الاتحاد غير قانونى، وقامت على الفور باعتقال جميع رؤساء وقادة التنظيمات المشاركة فيه، وعلى رأسهم (على الجيلانى) الذى جرى تعذيبه بصورة وحشية!!

وفى أواخر عام ١٩٩١ م نقلت الحكومة الهندية (على الجيلانى) وبعض قادة الجهاد الاسلامى الى نيودلهى، وأخطرتهم بإنها ستعطى الشعب الكشميرى حريته شريطة ان تكون السيطرة المباشرة والقوانين العامة فى يد الهندوس. ورفض قادة الجهاد ذلك.

ويلاحظ ان الجهاد الكشميرى لم يكن متوقفا قبل تاريخ يناير ١٩٩٠ لكنه كان موجوداً ومستمراً منذ عام ١٩٤٧ م وبصورة عديدة وشتى و إنما لم ياخذ شكله العملى والمنظم الا فى ذلك التاريخ بعد ان تأكد للجميع ان الحل السلمى لن يجدى شيئا ، وان المحادثات والاعتماد على الامم المتحدة لن يعطى الكشميريين حريتهم.

ادرك شعب كشمير المسلم ان الجهاد المسلح فى الداخل ضد الاحتلال الهندى، لابد أن يسانده دور سياسى و إعلامى فى الخارج يعمل على ايصال القضية الى المحافل الاقليمية والدولية الشعبية والرسمية والاعلامية بل والخيرية.

ولهذا تقرر انشاء (حركة تحرير كشمير العالمية) فى يوم ٧/٦/١٩٩٠ م اى بعد قيام الانتفاضة المسلحة بحوالى نصف عام لملء ذلك الفراغ السياسى على المستوى الدولى ، ومن اجل مواجهة الدعاية الهندية والرد عليها فى كافة وسائل الإعلام العالمية فهى تقدم تعبيرا صادقا عن أعمال وطموحات الشعب الكشميرى بما يتوافق مع أهداف الثورة وقرارات الامم المتحدة، وقد بدأت الحركة وفروعها فى مختلف قارات العالم منذ العمل الاول لتأسيسها.

اهداف الحركة

تتمثل الاهداف الرئيسية لحركة تحرير كشمير العاليه فى :

١ ـ السعى على المستوى الدولى لتمكين الشعب الكشميرى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره حسب القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بهذا الشأن.

٢ ـ توفير الدعم والتأييد السياسى وتعاطف الرأى العام العالمى للنضال التحررى فى كشمير.

٣ـ حماية ومساندة حقوق الانسان لشعب كشمير.

٤ ـ تزويد الضحايا الكشميريين بالمساعدات الاغاثية عن طريق منظمة الاغاثة الكشميرية العالمية وبمساعدة لجان وهيئات الإغاثة العربية والإسلامية.

٥ ـ تطوير الدراسات الاكاديمية حول قضية كشمير.

٦ ـ تشجيع أنشطة منظمة حقوق الانسان عن طريق المعهد العالمى للدراسات الكشميرية.

٧ ـ كسب تعاطف الرأى العام الدولى من خلال وسائل الاعلام والمنظمة العالمية للاعلام الكشميرى.

إنجازات الحركة

نجحت حركة تحرير كشمير العالمية فى تحقيق الانجازات الاتية.

١ ـ أدخال القضية الكشميرية فى البرامج الانتاخبية للحزبين الرئيسيين فى بريطانيا للمرة الاولى فى تاريخ القضية.

٢ ـ رغبة الحكومة البريطانية فى بدء الحوار حول قضية كشمير فى قمة دول الكومنولث.

٣ ـ ادخال مشروع قرار (حرية كشمير) فى الكونجرس الامريكى، وتقليص حجم للمساعدات الامريكية للهند بمقدار ٢٤ مليون دولار.

٤ ـ توقيع اكثر من ١٥٠ عضوا برلمانيا على مشروع قرار يطالب البرلمان البريطانى باصدار قرار عاجل بشأن قضية كشمير.

٥ ـ قرار البرلمان الاوروبى الذى أدان انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير المحتلة ومناشدته للامم المتحدة للعمل على إيجاد حل عاجل للمسألة الكشميرية.

٦ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الأولى فى مؤتمر وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى فى استانبول بتركيا وتبنى المؤتمر قرارا بدعم القضية الشكميرية والتنديد بالجرائم الهندية فى الولاية المحتلة.

٧ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى فى مؤتمر القمة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى واصدار المؤتمر قرارا يدين انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير وحث الامم المتحدة على تنفيذ قراراتها بشأن كشمير.

٨ ـ المشاركة الاولى لوفد كشمير فى موتمر دول عدم الانحياز فى هراوى.

٩ ـ تأييد ما يزيد على ١٠٠ سفير فى هيئة الامم المتحدة للقضية كشمير.

١٠ ـ توقيع ما يزيد على ٣٠٠ عضو برلمانى من جميع دول العالم على عريضة قدمت الى أمين

عام الامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.

١١ ـ قيام الحكومة الالمانية بتوجيه انذار للهند بأن بون قد توقف مساعداتها للهند اذا استمرت الهند فى السعى لتطوير ترسانتها العسكرية.

١٢ ـ صدور العديد من التصريحات لرؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تأييداً للقضية الكشميرية و إستنكاراً للمارسات الهندية فى كشمير المحتلة.

١٣ ـ انعقاد المؤتمر الدولى حول النضال التحررى لشعب كشمير ١٣ /٧/ ١٩٩١م بمدينة واشنطن.

١٤ ـ نشر ما يزيد على ١٠٠ كتاب وكتيب ومنشور وتقرير لمنظمات حقوق الانسان، اضافة الى التقرير الشهرى الذى تصدره الحركة حول القضية الكشميرية.

وبتلك الانجازات على الصعيد الخارجى يتضح أن الجهاد الكشميرى له اكثر من جانب، فهو ليس جهادا بالسلاح فى الداخل فقط ، لكنه أيضاً جهاد بالكلمة والرأى والطرح الموضوعى والعادل للقضية.

العالم الاسلامى وكشمير

كان لاعلان الجهاد المسلح فى كشمير وقيام الانتفاضة فى يناير ١٩٩٠ اثر كبير فى اتساع نطاق الاهتمام الاسلامى والعالمى بقضية كشمير وذلك لسببين هما.

١ ـ ان القوات الهندوسية قابلت الانتفاضة وما زالت تتعامل معها بوحشية بالغة القسوة والعنف مما سبب فى الحاق اقصى درجات الضرر والدمار والموت لشعب كشمير وهذا الاسلوب الهندوسى البشع كان له الاثر المباشر فى هياج مشاعر المسلمين فى كافة انحاء العالم وايضا انتقادات كافة المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

٢ ـ السبب الثانى فى اتساع هامش الاهتمام العالمى بكشمير هو ان الكفاح المسلح فى الداخل كان يوازية كفاح سياسى وأعلامى فى الخارج.

وكانت اوضح المواقف الاسلامية حيال قضية كشمير متمثلة فى المواقف الصادرة عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامى سواء كانت هذه الاجتماعات لوزراء الخارجية ام على مستوى القمة ويمكن رصد أهم هذه المواقف كما يلى:

أولا: تم أدراج قضية كشمير فى جدول أعمال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد فى القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠ وتبنى هذا المؤتمر قرارا يدعو الى تسوية سلمية للقضية وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة بشأنها وعلى النحو المتفق عليه فى إتفاقية (شملا).

ثانيا: تبنى وزراءخارجية المنظمة ذات القرار السابق وذلك فى اجتماعهم التنسيقى الذى عقد فى

نيويورك اول اكتـوبر ١٩٩١ ودعا الوزراءالى ضرورة احترام حقـوق الانسان وادانوا اعمال العنف ضد شعب كشمير.

ثالثا: فى أغسطس ١٩٩١ اصدر المؤتمر العشرون لوزراء خـارجية المنظمة المنعقد فى اسطنبول بتركيا قراره رقم ١١ / ٢٠ حول كشمير الذى ندد فيه بالانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان للشعب الكشميرى ودعا المؤتمر الى احترام هذه الحقوق ومن بينها الحق فى تقرير المصير.

كما دعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير.. وطلب المؤتمر من الامين العام لمنظـة المؤتمر الاسلامى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق تقـوم بزيارة كشمير.

رابعا: دعا مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى (داكار) فى ديسمبر ١٩٩٢ الى تحقيق تسوية سلمية لقضية كشمير وفق قرارات الامم المتحدة. وندد زعماء العالم الاسلامى بالانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسـان التى ترتكبهـا الهند ضـد شعب كشمير المسلم وطـالب المؤتمر باحترام الحقـوق التى من بينهـا حق تقريـر المصير، ودعـا الهنـد للسماح للجماعات الـدوليـة لحقوق الانسـان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير كما وافق مـؤتمر القمة على القرارات الصادرة عن المؤتمر العشرين لوزراء الخارجية بشأن كشمير.

خامسا فى مارس ١٩٩٢ اوفد مساعد الامين العـام للشئون السياسية بمنظمة المؤتمر الاسلامى لزيارة بـاكستان لمناقشة مسألـة كشمير وجمع المعلومات الحقيقة، وقـام بالاجتماع مع المشردين واللاجئين من كشمير المحتلة وعاين على الطبيعة . حجم الفظائع التى ترتكبها قوات الامن الهندية، والتى اجبرت هؤلاء المشردين على القرار من بيوتهم واللجوء الى باكستان.

سادسا: اكـدت منظمة المؤتمر الاسلامى فى دورات عديـدة قراراتها السابقة.واكـدت ايضا القرار الخاص بإيفاد بعثة للمساعى الحميده باشراف رئيس المؤتمر.

لجنة المساعى الحميده

اجرى رئيس المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامى الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند لعرض لجنة المساعى الحميده عليها وذلك طبقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامى السادس وقد قوبل هذا العرض بـالرفض من الجانب الهندى. واعلنت الهند ان جامـو وكشمير جزء لا يتجزأ منها وان لجنة المساعى الاسلامية هذه تعد تدخلا فى الشئون الداخلية للهند!!!

وعندمـا طلبت الامانة العامـة للمؤتمر الاسلامى فى ٢٣ ينايـر ١٩٩٣ موافقة حكومـة الهند على استقبـال بعثة تقصى الحقـائق الاسلاميـة وتمكينها من زيـارة جامـو وكشمير رفضت الهند هـذا الطلب!!

واعلن وزير الشئـون الخارجية الهندى بعـد هذا الرفض ان بـلاده رفضت طلب منظمة المؤتمر

الاسلامي و(ابلغناها ان التاشيرات لا تمنح لهذا الغرض) ! فما كان من بعثة تقصى الحقائق المشكلة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي الا ان توجهت الى كشمير الحرة من اجل تقييم الاوضاع على الطبيعة وعلى اساس البيانات والاحصاءات الحقيقة ، وقامت في الفترة من ١٤ الى ١٨ فبراير ١٩٩٢ بزيارات واسعة النطاق الى مختلق المناطق في كشمير الحرة.

ملاحظات البعثة

استطاعت بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان تستمع الى شهادات الضحايا الذين استطاعوا عبور خط التفتيش الى كشمير الحرة وتوصلت الى الملاحظات الاتية:

أولا: استطاع اكثر ممن ٧٠ الف كشميرى حتى الان خلال السنوات الثلاث الماضية الفرار والهروب الى كشمير الحرة تم إسكان هؤلاء في مخيمات ١١ معسكراً وتقوم حكومة كشمير الحرة برعايتهم ومن بين هؤلاء النازحين رجال ونساء متقدمات في العمر واطفال صغار، وكل هؤلاء اما ضحايا او شهود للجرائم التى ترتكبها القوات الهندية، وكذلك قوات امن الحدود وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية.

ثانياً: شاهدت البعثة عدداً كبيراً من ضحايا التعذيب كان بعضهم قد فقد أعضاء من أجسامهم تم قطعها باشياء حادة خلال عملية الاستجواب في مراكز الشرطة.. كما رأت البعثة ايضاً بعض النازحين الذين احرقت اجسمهم بالحامض المركز على ايدى القوات الهندوسية.

ثالثا: اشارت جميع الاقوال الى ان القوات الهندوسية تقتل الشباب الكشميرى على الفور وتتبع في ذلك سياسة (اقبض واقتل) على الذكور ما بين عمر ٧و ٥٠ سنة وتهدف هذه السياسة الى محو وابادة جيل كامل من مسلمى كشمير.

رابعا: توصلت البعثة الى ادلة دامغة وبراهين قاطعة على اتباع القوات الهندوسية لسياسة اغتصاب المسلمات كأداة من أدوات الترهيب والتخويف والاهانة ولكى يتم في نهاية الامر تدنيس الاحساس بهوية كشمير المسلم.. ومما يدعو للدهشة والاستهجان هو ان مثل هذه السياسة الوحشية تتبع ضمن سياسة دولة وتقوم بتنفيذها قوات عسكرية نظامية.

خامسا: التقت البعثة ببعض الجنود الهنود الفارين الى كشمير الحرة وقد اعترفوا بكل جرائم الجيش الهندوسى في كشمير.

سادسا: هناك عدد كبير من الكشميريين المثقفين والنازحين الى كشمير الحرة وكانوا يعملون كمحاضرين واساتذة جامعات واطباء في كشمير المحتلة، وقد اتحد هؤلاء المثقفون وشكلوا جمعية لحقوق الانسان تراقب وتوثق الادلة الخاصة بكل الجرائم الهندوسية التى ترتكب ضد شعب كشمير، وقد اجرت بعثة تقصى الحقائق مقابلات مع هؤلاء المثقفين ، ورأت ادلة محصورة لاعمال القتل والتعذيب وتشوية اجساد المسلمين، ومن بين هذه الادلة روايات مفصلة بموقعها وتاريخها

وبالصفات المميزة للضحايا ، وتشمل هذه الأدلة ايضا الصفات المميزة للنساء المسلمات اللاتى اصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب الجماعى المنظم على ايدى الجيش الهندوسى.

سابعا: ان الوسائل التكتيكية التى يستخدمها الجيش الهندى للقضاء على إنتفاضة شعب كشمير هى وسائل استبدادية تتم غالبا فى الليل، ويشمل تطويق قرى بأكملها واجراء التفتيش من بيت الى اخر وجمع الذكور وقتلهم وعادة ما تتعرض النساء اثناء ذلك الى الاهانة والاغتصاب الجماعى على أيدى مجموعات من الجنود الهنادكة.

ثامناً: توصلت البعثة ايضا الى ان هناك عدداً كبيراً من الحوادث التى وقعت فى المساجد والمكتبات والبيوت التى اشعلت فيها النيران ثم اطلاق الرصاص على اهالى هذه البيوت دون تمييز اثناء هروبهم من الحريق وقد وقعت هذه الحوادث فى سرينجار وكوبوارا وسوبور وعدة مدن وقرى اخرى فى كشمير المحتلة.

تاسعاً: توصلت البعثة ايضا الى أدلة كثيرة على قتل الاطباء المسلمين فى كشمير المحتلة، لإعاقة وصول الدعم الطبى الى هؤلاء المدنيين الكشميريين الذين يصابون بالجروح برصاص قوات الهنادكة كما يتعرض العاملون فى المستشفيات للعقاب لمنعهم من القيام بواجباتهم فى كثير من الاحيان.

وإذا كان المعروف ان الهند تتبع سياسة القاء اللائمة على باكستان وتتهمها دائما بدعم المقاتلين الكشميريين فإن بعثة منظمة المؤتمر الاسلامى خلال زيارتها لكشمير الحرة لم تجد اى دليل يثبت هذه الادعاءات الهندية وأكدت حكومة باكستان للبعثة أنها تعتبر أن من واجبها المعنوى أن تقدم دعمها السياسى والدبلوماسى التام للنضال الكشميرى من أجل الحرية، ولكنها فى نفس الوقف لم تقدم السلاح او تقوم بتدريب المقاتلين الكشميريين.

وان موقف باكستان ازاء قضية كشمير قائم على اساس المبادىء المعترف بها دولياً، والمتضمنة ايضا قرارات مجلس الامن الدولى ذات الصلة وترغب باكستان فى إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن ولإتفاقية شملا.

كما أفادت البعثة بان الهند رفضت العرض الذى تقدمت به باكستان بخصوص تسوية قضية كشمير المعلقة ولا تزال قيد البحث والتسوية، وان الادعاءات الهندية بوجود ارهاب فى كشمير تدعمه باكستان لا أساس له من الصحة ولا يمكن اعتباره إلا تعبيراً عن الشعور بالذنب من قبل الهند

الفصل السابع

قالوا

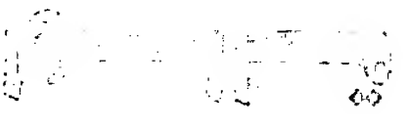

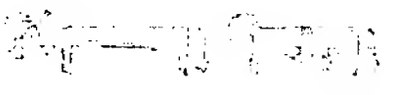

فى افتتاحية عددها الصادر أول يناير الماضى كتبت صحيفة «الخبر» ما يلى تحت عنوان :

«محنة كشمير»

الجرائم البشعة التى تحدث فى ولاية جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة التى تحتلها الهند، امر لا يمكن قبوله او السكوت عليه.

وقد شهدت نهايه العام الماضى مذبحة مروعة ارتكبتها القوات الهندية فى بلدة «سوبور» واستشهد خلالها مائة مسلم وأصيب مائتان اخرون كما تم إعتقال الالاف وتخريب الاف المنازل والمتاجر فى البلده والقرى المحيطة بها !! وتلجأ سلطات الإحتلال الهندى الى قمع الغضب الشعبى الذى يندلع فور وقوع أمثال هذه المذابح بكل قسوة وضراوة.

ويتم فرض خطر التجوال فى معظم المناطق لفترات طويلة كما تجرى عمليات الاعتقال العشوائى ومداهمة المساكن بصفة شبه يوميه، فضلاً عن إغتصاب المسلمات جماعياً. والتعذيب البربرى و إطلاق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ لإرهاب المسلمين و إجبارهم على الاذعان للسلطات الهندوسية فى الهروب الجماعى عبر الحدود الى دول أخرى مثل باكستان وبذلك يتم تفريغ المناطق المسلمة من ذويها!!

وهناك هدم وحصار المساجد الكبرى وأخرها مسجد «حضرت بال» الأثرية الشهير. فضلاً عن حصار المنطقة المحتلة باكثر من ٤٧٥ ألف جندى هندى.

وقد اعترفت الصحف الهندية الرسمية بمصرع وعدد من الزعماء الدينيين المسلمين داخل السجون ونشرت الصحف ذاتها أن عدد القتلى والجرحى المسلمين خلال شهر ديسمبر الماضى وحده بلغ ٤٣٣ شخصا سقطوا برصاص القوات الهندية الغاشمة.

وما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعدد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!» «الخبر»

الليل والرعب فى كشمير

بقلم الكاتب الكشميرى غلام رسول:

منذ أربعة وخمسون عاما بالتحديد ، أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى باريس باجماع الاعضاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وكانت السحب القاتمة للوحشية الهتلرية ضد الانسانية قد انقشعث انـذاك ولكن ظل هناك خطر تكرارهـا مرة أخرى (فى أى بقعة من العـالم) يلوح فى الافق بشكل كبير يقـول الاعلان (١) لكل انسـان الحق فى الحيـاة والحرية والامن (٢) لن يعيش انسـان تحت نير العبودية .

(٣) لن يتعرض اى انسان للتعذيب او لمعاملة أو عقوبة قاسية لا انسانية.

تكمن مشكلة جـامو وكشمير فى معاناة أجيـال من شعب كشمير بسبب انكار حقهم الطبيعى فى تقرير المصير وفى الانتهـاكات الضخمة لحقوق الانسـان فى كشمير وفى ابادة حيقيقية لشعب محب للسلام.

لقد سجلت منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والتى تلقى احتراما كبير على المستوى الدولى الاعمال الوحشية التى ترتكبها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ عام ١٩٩٠م تصدر منظمة العفو الدولية تقارير عن الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير على يـد القوات الهنـدية وعن ممـارسات السجن التعسفى وعن تعـذيب وقتل الكشميرين المحتجزين بالسجون وعن سياسة ارتكاب جرائم الاغتصاب.

يقـول السيد ب.م فنـدرجات المحـاضر بجـامعة أكسفـورد الذى زار كشمير ١٩٩٢ لقـد أصبح الاغتصاب أمراً شائعاً وهناك أدلة على استخـدامه كوسيلة للترويع، وفى تقريره الذى نشره الاتحاد الدولى لجماعـات حقوق الانسان فى باريس يقـول السيد فندرجـات: ان الاغتصاب الجماعى المشين الذى ترتكبه قوات الجيش الهندى فى كـونان شوبورا والذى نشرت أخباره بشكل واسع فى الصحف الهندية والعـالمية ما زال حتى يومنا هـذا الاكثر اثارة للغثيان من بين أمثله التجـاوزات الوحشية للقوات الهندية ضد النساء . نعم انه أكثرها اثارة للغثيان ولكنه ليس الحدث الوحيد من نوعه.

كما شمل التقريـر أيضا حالات اختفاء النـاس وتعذيب الشباب فى كشمير بشكل يـومى وحالات الاعدام غير القانونية والتى تتكرر بشكل مفزع.

حتى عنـاوين التقـاريـر التى تصـدرها منظمات حقـوق الانسـان والصحف الشهيرة تصـور الاوضاع الخطيرة فى كشمير، وفيما يلى بيان ببعض التقارير التى صدرت خلال عام ١٩٩٣م.

«الجنة تحترق» : تقرير أعده تم جوسيل . بالانابة عن مجموعة البرلمان البريطانى.

«عار الهند:» تقرير نشرته جريدة لندن صنداى أوبزرفار يوم ١٧ يناير ١٩٩٣م.

الاجراءات الصارمة فى كشمير (تعذيب المحتجزين والاعتداء على المجتمع الطبى) ، تقرير اعدته منظمة اسيا لحقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

حالات الاعدام دون محاكمة «الاغتصاب» الاعتقالات التعسفية حالات الاختفاء وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان الاساسية على يد قوات الامن الهندية فى كشمير التى تديرها الهند. تقرير اعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى جامو وكشمير تقرير أعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

الاغتصاب فى كشمير : جريمة من جرائم الحرب، تقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

ويستخلص التقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان وفرع من منظمة حقوق الانسان (فى نيويورك وواشنطن) ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان فى (بوسطن) والذى صدر فى يونيو ١٩٩٣م الاتى.

فى اطار جهودها لسحق حركة الانفصالين المسلحين فى كشمير ، تنتهك قوات الحكومة الهندية حقوق الانسان الدولية والقانون الانسانى بشكل منتظم ، ومن أسوأ تلك الانتهاكات أعدام مئات من الذين تحتجزهم قوات الامن الهندية فى كشمير بعد محاكمات صورية وقد أصبحت مثل هذه الحالات من القتل سياسة ثابتة يتم تنفيذها.

وتتضمن أساليب التعذيب اللجوء الى الضرب العنيف واستخدام الصدمات الكهربية والتعليق من الارجل أو الايدى وحرق الاجسام والتحرشات الجنسية والاذلال النفسى كما انه من بين الاساليب الشائعة للتعذيب سحق عضلات الارجل عن طريق استخدام بكرات خشبية ثقيلة.

لقد لقى عشرات الالاف من سكان كشمير مصرعهم على ايدى القوات الهندية خلال أربع سنوات تقريبا منذ أن بدأت الهند حملتها القمعية فى يناير ١٩٩٠ م، والتى اسفرت عن اصابة اعداد كبيرة بحالات مختلفة من العجز الكامل وبتر الاعضاء . هذا وليست هناك احصائيات محددة عما أسفرت عنه حملة القمع الهندية من خسائر فى الارواح والممتلكات غير أن الاحصائيات المتوافرة توضح مدى اصرار شعب كشمير على إستعادة حقوقه.. والان وبعد مرور أربعة أعوام يتواصل كفاح شعب كشمير بعزيمة قوية بما لا يدع مجالا للشك فى ان شعب كشمير لم يذعن للاحتلال الهندى ولم ولن يقبل الحكم الهندى.

ولقد قامت السيده بى نظير بوتو رئيس وزراء باكستان فى خطابها الى الامة عبر الاذاعة والتليفزيون بمطالبة شعب كشمير الحره وشعب كشمير المحتلة وشعب باكستان بتأييد دعوة تنظيم اضراب عام فى الخامس من فبراير والذى دعت اليه لجنة كشمير للتجمع القومى. وقالت

السيده بى نظير بوتو ان هذا الاضراب سيثبت للعالم ان شعب كشمير يريد حلا للمشكلة من خلال اجراء استفتاء عام طبقا لقرارات الامم المتحدة الصادرة فى هذا الشأن.

وقد حث الزعماء البارزين والمنظمات الكبرى فى جامو وكشمير شعب كشمير على ارسال الخطابات والتلغرافات ورسائل الفاكسيملى الى لجنه حقوق الانسان فى جنيف موضحين فيها محنتهم المؤسفة.

وفى لاهور قامت لجنة كشمير فى البرلمان الباكستانى بمراجعة الترتيبات الخاصة بتنظيم الاضراب العام فى البلاد يوم السبت ٥ فبراير تعبيرا عن التضامن مع شعب كشمير الذى يناضل من أجل الحصول على حقه فى تقرير المصير، ورأس اجتماع اللجنة السيد / نواب زاده نصر الله خان.

وقد أصدر المجلس المحلى لبلوتستان باجماع الاعضاء قراراً يدعو فيه حكومة الهند الى وقف الاعمال الوحشية اللا انسانية ضد شعب كشمير ويدعو أهالى بلوتستان الى المشاركة الكاملة فى الاضراب المقرر تنظيمه يوم الخامس من فبراير للاعراب عن تضامنهم مع شعب كشمير الشقيق.

السكوت عار على الامة.

وقال إمام الحرم المكى الشريف الشيخ السديس فى إحدى خطبه « أصحبكم اليوم من مهبط الوحى والرسالة حيث تنعمون بالأمن والأمان الى أقصى شبه القارة الهندية حيث تقع كشمير.. قطعة من الجمال الخلاب والحدائق والغابات.. والبحيرات والأنهار.. معالم كشمير الأمس تغيرت اليوم وتبدلت واستحالت ناراً مستمره.. كانت بالأمس نضرة ضاحكة .. ولكنها اليوم تبدو باكية.. وكيف لا نبكى وقد قتل رجالها وعذب شيوخها ورملت نساؤها وثكلت أمهاتها ويتمت أطفالها وانتهكت أعراض نساؤها ، وهدمت منازلها ومساجدها ، وذبلت نضارتها وتحولت جحيما مستعراً ومسرحا للعدوان وميداناً للظلم والوحشية على يد حثالة من أسافل البشر يكفى من خساستهم أنهم يعبدون البقر.. فى حقد أعمى وتنكر لكل ما يمت للإسلام بصلة يمارسون حرب إبادة جماعية للشعب الكشميرى المسلم، ولكن لماذا كل هذا؟ والإجابة «وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد».

كشمير أنين لا يسمع .. وجرح ينزف. ودم يجرى . ودمع لا يجفف. شغل عنها جمع كبير. وتجاهلها الاعلام العالمى. وخذلها الاعلام الاسلامى، فأصبحت قضية تكاد تكون منسية . وفى ثنايا الاحداث مغمورة.

كم من أم وثكلى أفقدوها زوجها ووليدها ؟ وكم من طفل برىء يحتاج لمسة حنان ووقفة عطف وشفقة أفقدوه أبوته الحانية؟ إن كشمير تقف على فوهه بركان بوشك أن ينفجر.. فيقضى على الأخضر واليابس.. الوضع فى حالة غليان مروع.. الشارع الكشميرى تغيرت معالمه فأصبح مسرحاً للكمائن.. المنازل تحولت الى ثكنات عسكرية ، ووصلت انتهاكات حقوق الانسان الى درجة مذهلة ،

تعطل النظام و إنهار الاقتصاد، ومنع وصـول المواد الغذائية والطبية. وفـرض حظر التجوال.. كل ذلك من أجل إخفاء المأساة عن الرأى العام العالمى والإنسانى وتتحدث اخر الاحصاءات الموثقة عن أرقام لولا أنها حقـائق ثابتة لعدت من درب الخيـال .. فقد بلغ عدد الضحايـا ٤٠,٠٠٠ مسلم، وقد أعتقل ضعف ذلك .. وشردت ٣,٠٠٠,٠٠٠ أسرة.. وانتهك عرض أكثر من ألف أمـرأة.. وبقرت بطون أكثر من ٦٠٠ بريئة وأحرقت الاف البيوت والمنازل ودمر كثير من المساجد وغير ذلك مما يقشعر من هوله الابدان.

فيالخزى الأمة ويالللعار الذى حل بها .. اين الغيرة والحمية ؟ اين النخوة والمروءة؟..»

أن مأساة كشمير ليست وليدة اليـوم ولكن دخلت عقدها الخامس، والوثنيـون الحاقدون عبده البقر يمارسـون أبشع وسائل القمع الـوحشى ضد الشعب الكشميرى المسلم دون ذنـب جناه ومن غير جريمـة اقترفها سـوى إصراره على عقيدته وكـرامته والعيش فـوق أرضه فى سـلام ولكن اعداء الاسلام والانسانية لم يرقبوا فيهم ولا ذمة فلجأوا الى لغة الحديد والنار لابتلاع بلاد كشمير الوادعة وتصفية شعبهـا المسلم الابى.. ارتكبوا جرائم وحشية يـأباها الدين والشرف ونصبـوا المجازر فى ابشع صورة لانتهاكات حقوق الانسان.

لقـد وقف العالم كلـه بهيئاتـه ومؤسسـاته ووسـائل إعلامـه ووكالات أنبـائه فى صمت محير وتخاذل رهيب.

إن مأسـاة كشمير تمثل صفحـة من مـاسى أمتنـا. فيـا أيها السـادة والقـادة.. يـا أيها العلماء والمصلحـون.. يا أيها الأثـرياء والغيـورون.. يـا أيها الاعلاميـون.. مـا لكم صامتـون وعن نصرة أخـوانكم محجمـون؟! إن الوضـع المأساوى هنـاك يتطلب حلـولاً عـاجلـة من الهيئات العـالميـة والحكومات الاسلامية والمنظمات الاغاثية.. فهل من غضبة لله على دينه ووقفة عند حدوده؟

إن كل الغيورين من أبناء المسلمين يستنكـرون الوسائل القمعية الوثنية. ويهيبـون بحكومات الدول الاسلامية أن يهبوا لنصرة الشعب الكشميرى المضطهد، ويقفوا الى جوار إخوانهم فى كشمير.

حتى يعود للشعب الكشميرى حقـه المشروع، ويسلم من القمع والاحتلال الهنـدوسى.. (والله غالب على أمره) ولكن أكثر الناس لا يعلمون)..

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خـاتمة

إن مصير عشرة ملايين مسلم كشميرى مـرهون بما سيفعله العـالم الاسلامى إزاء هـذه المحنة التى أكملت عامهـا السابع والاربعين.. وما زال الضحـايا يتساقطون بـالعشرات كل يوم.. ومن لم يقتله رصاص الاحتلال الغـاشم ، يقتله الذل لإغتصاب إمرأته أو إبنته أو أمـه أمام عينيه.. ويا لها من حياه أرحم منها الموت تحت سيأط الجلادين!!

فـريق ثـالث من مسلمى كشمير يفتك بهم البرد فى المخيمات الـواقعـة بمنطقة جبليـة تغطيهـا الثلوج طيلة الشتاء ، وتتفشى فيها الأمراض والمجاعة لقلة ما يصلها من إمدادات طبية وغذائية.

لقـد ضرب الإحتلال الغـاشم إقتصاد كشمير بـلا رحمة، وأهلك كثيراً من الحرث والنسل.. حتى الثروات الطبيعيـة فى الغابات بـددها المخربون الهنـدوس كيلا ينتفع بها الثوار الأحـرار من أبناء كشمير البواسـل، الذين يصـابرون ويجاهدون بـأقل الإمكانيـات لتحرير الأرض والعـرض وبكل صراحة فإن مـوقف الدول الإسلامية تجاه قضيـة كشمير المسلمة يتسم بالتخـاذل والفتور.. ومن المؤسف أن معظم الدول الإسلاميـة ما زالت ترتبط بعلاقات وطيـدة مع النظام الحاكم فى نيودلهى رغم جرائمة البشعة المستمرة فى كشمير المسلمة!!

إن مجرد مصافحـة بعض حكام المسلمين لحكـام نيودلهى ذوى الأيدى القـذرة الملطخة بـدماء الأشقاء مـن أبناء كشمير البـائسة ، لهى مصيبة كبرى لـو كانـوا يعملون!! وقـد حان الـوقت لكى يتدخـل هؤلاء لدى أصـدقائهم فى نيـودلهى لمطالبتهم بـوضع حد لمعـاناة شعب مسكين لا ذنـب له وهناك المنـابر الـدولية إذا عجزت الإتصـالات الثنائيـة عن كبح جماح المعتدين ويمكن ممـارسة ضغوط فعالة على الهنـد بإعادة النظر فى العلاقات معها سواء الاقتصاديـة أو التجارية أو العلمية أو الثقافية وغيرها وربطها بشرط منطقى هو وقف الممارسـات القمعية و إنتهاكات حقوق الانسان الحالية فى كشمير..

وأضعف الإيمان هـو إن تبادر الـدول والهيئات الإسـلاميـة بإرسال الإمـدادات الطبية ومـواد الإغاثة الضروريـة الى مئات الألوف فى مخيمات اللاجئين البائسين بكشمير المحـررة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هـذه الأرواح المعذبـة بغير جريرة (إلا إن يقـولوا ربنـا الله) .. صحيح أن بعض لجان الإغاثة العربية تقوم بجهد مشكور فى مجال تقديم بعض المساعدات ، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من القدر المطلوب، ويتمثل فى الحد الأدنى الضرورى للحفـاظ على أرواح هؤلاء اللاجئين، وتوفير بعض الرعايـة الصحية والمعيشية لهم فى المخيمات.. ومن الضرورى كذلك ان تستخدم الـدول الاسلامية ما لها من نفوذ وتأثير فى المحافل الدولية لحث الهيئـات والمنظمات الانسانية العالمية على المشاركة فى إغـاثة شعب كشمير، وتقـديم كل المسـاعـدات الممكنة للمشردين والـلاجئين، وخـاصة النسـاء والأطفال والشيوخ.. وعلى أجهـزة الإعلام فى الدول الإسلاميـة أن تتولى توعية الـرأى العام العالمى

والإسلامـى بأبعاد القضيـة، وتفنيد مزاعم الهنـد، والمطالبـة بإنهاء معانـاة شعب كشمير المسلم، وإحترام حقه المشروع فى تقـرير المصير عبر إستفتاء حر مستقـل طبقاً لقرارات الشرعية الـدولية.. «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم .

ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد .

حمدى شفيق

القاهرة فى أول نوفمبر ١٩٩٤م

الفصل الثامن

جرائم الهندوس بالصور

الكاميرا لا تكذب.. والصورة الحيه أقوى من ألف كلمة وألف طلقة.. والصورة المعبرة لا تحتاج إلى تعليق.. وفى هذا الفصل الأخير نعرض مجموعة حية من الصور التى تظهر بشاعة ممارسات قوات الأحتلال الهندى لكشمير البائسة. بعضها لحثث القتلى التى شوهتها حراب وأسلحة الوحوش وبعضها لأهالى الضحايا المنكوبين وأمهاتهم الثكالى واطفالهم الأيتام.. وبعضها لأنقاض البيوت والمزارع والمتاجر ... وأخرى لجنود يضربون المتظاهرين بكل قسوة .. ولم نجد داعياً لكتابة تعليق خاص بكل صورة.. بل تركنا التعليق للقارىء والحكم للتاريخ.

كشمير الأمـــس

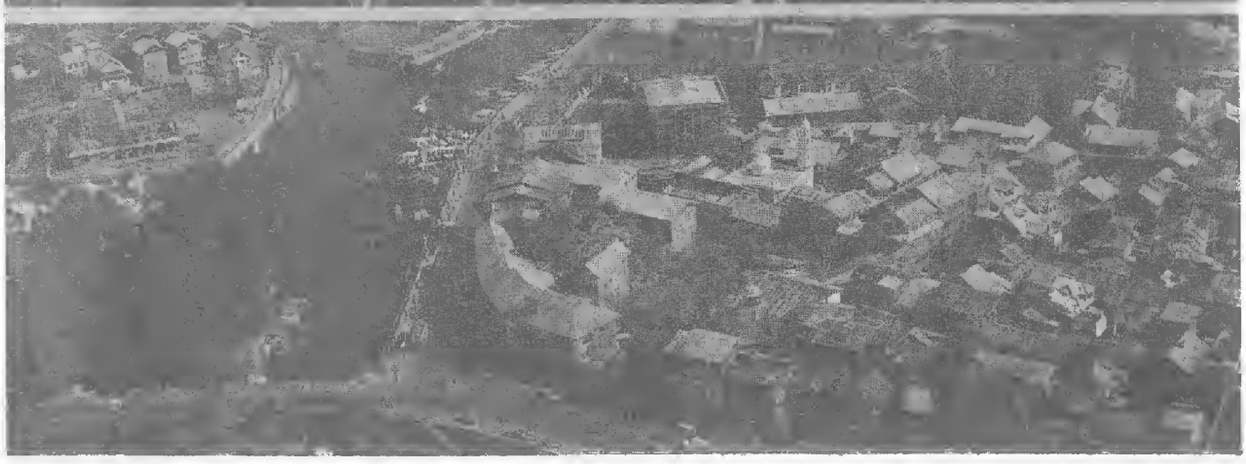

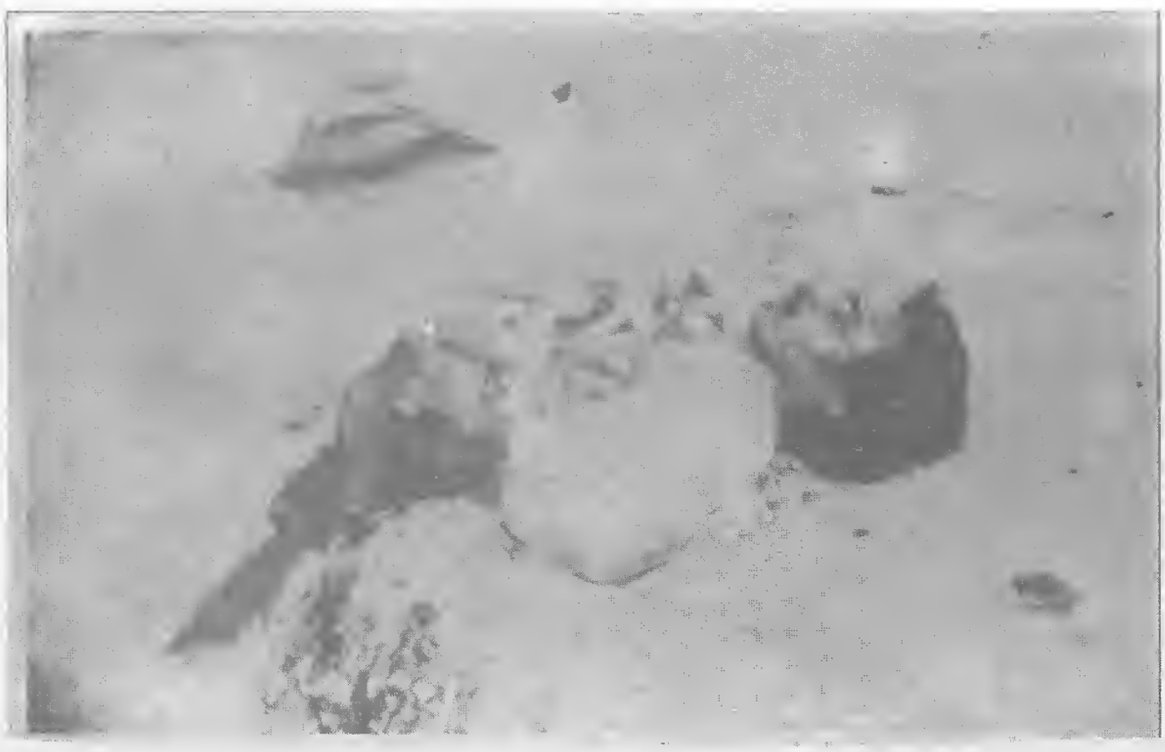

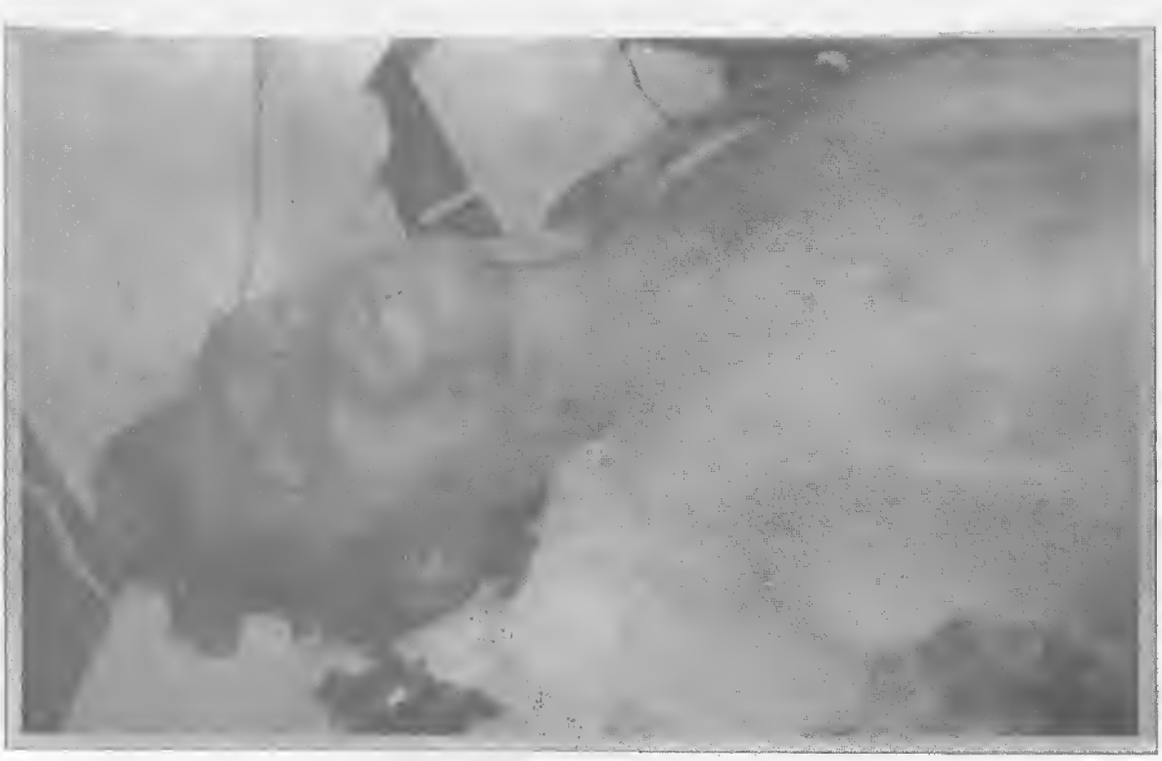

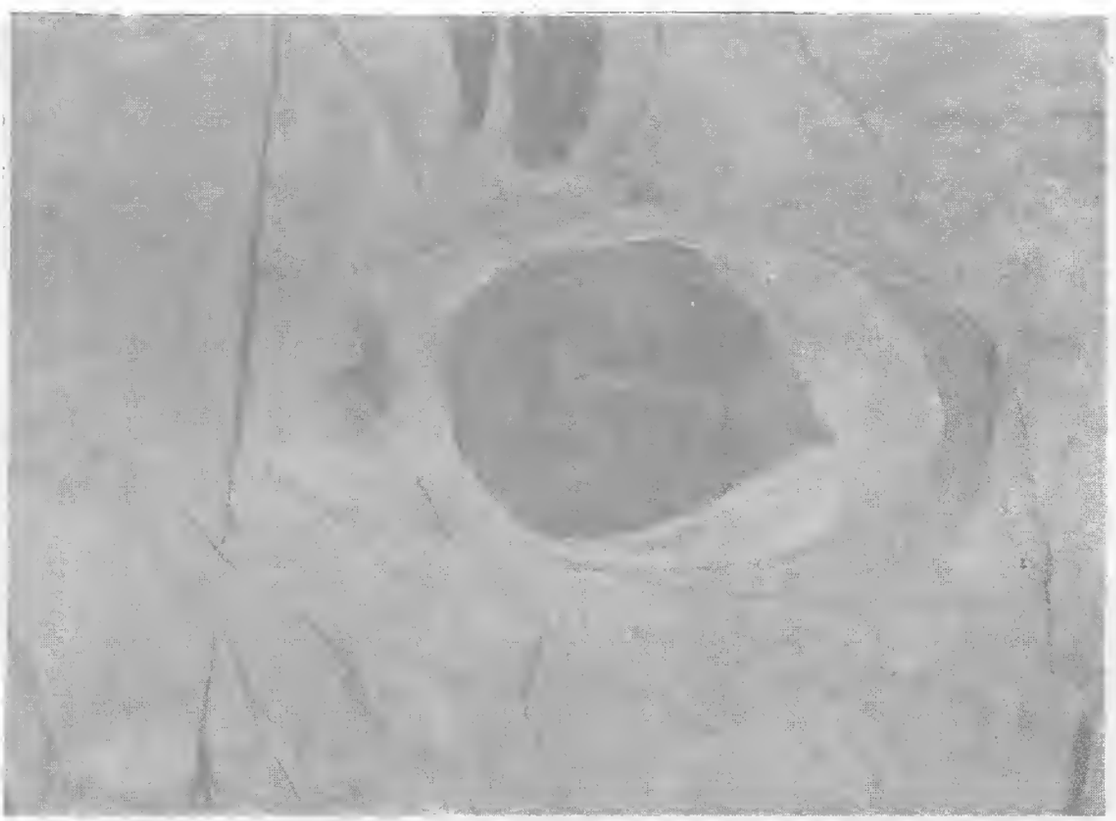

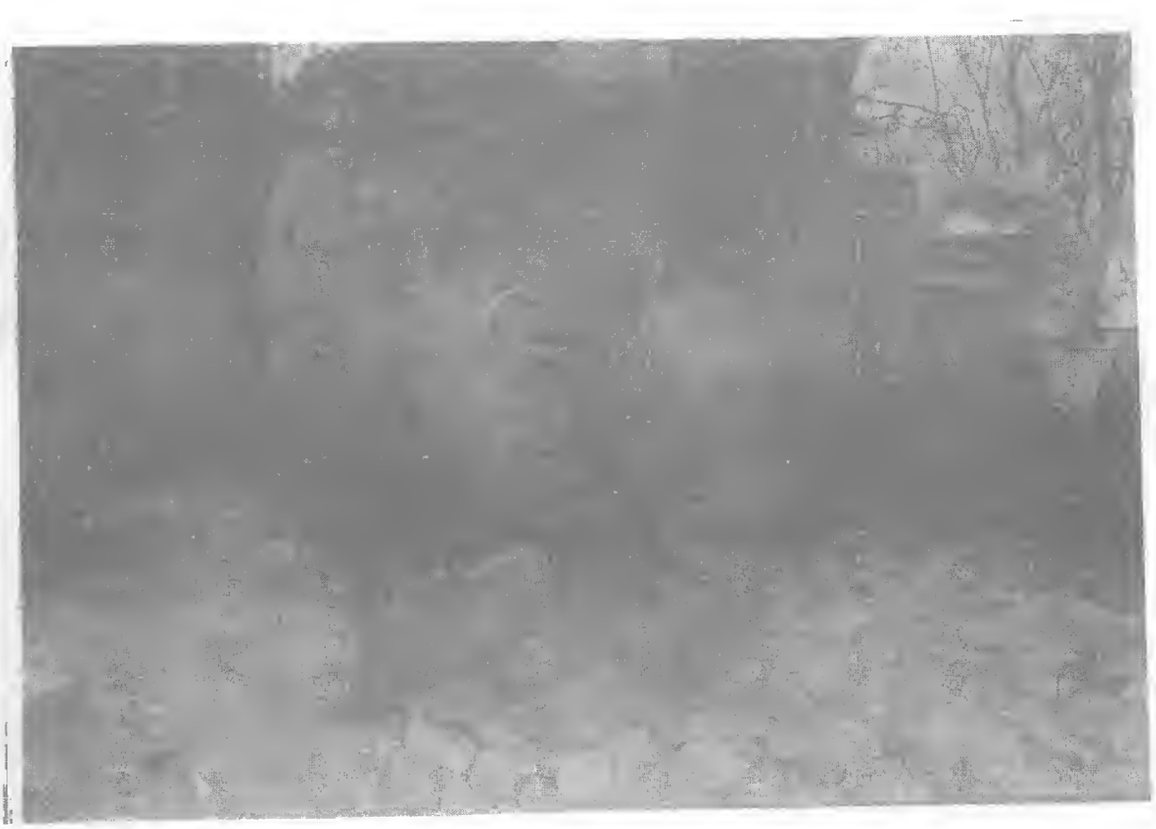

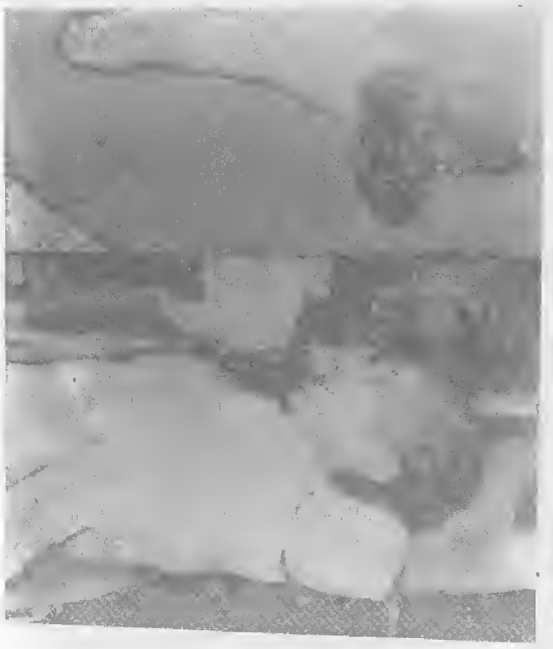

رقم الإيداع ١٠٤٦٦ / ٩٤
I. S. B. N 977 - 00 - 7969 - 3

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢